الإهـــــداء

* إِلى المفتونين بالحضارة الغربية الحديثة .

* وإِلى صرعى الغزو الفكري والثقافي .

* وإِلى أسرى الهزيمة النفسية ودعاة التَّبعِيَّةِ الفكرية .

إِليكم أخوتي وبني جلدتي :

قبساً من نور الإِسلام، وشعاعاً من فكر أسلافكم العظام عن منهجية البحث العلمي وضوابطه في الإِسلام، ربطا بين الماضي والحاضر، وأملا في استعادة ذاتنا المفقودة، وتحقيق عزنا المنشود. وحفزاً للهمم من أجل مواصلة ما انقطع من ريادة علمية ونهضة حضارية أضاءت الدنيا كلها .

﴿ وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴾ [**الحج** : ٤٠]

[صدق الله العظيم]

تقديم

الحمد لله رب العالمين، خلق الإنسان، علمّه البيان، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم، وأشهد أن محمدا عبدالله ورسوله إمام كل رسول ونبيّ، وسيد كل عالم وتقيّ، ﷺ، ورضى الله عن آله وصحبه أجمعين، وعن التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن موضوع البحث العلمي له أهمية كبرى –خاصة– في هذا العصر الذي احتدم فيه الصراع بين الثقافات والحضارات، وتعدّدت فيه المذاهب الفكرية والمنهجيات، وتسعى فيه بعض الأمم جاهدة لبسط نفوذها العلمي والفكري – فضلا– عن النفوذ العسكري والاقتصادي والسياسي، على الأخريات.

وهذا البحث الذي نقدّم له، يأتي وسط هذا الصراع، ليكشف –في تواضع– عن الخطوط العريضة التي تنظم البحث العلمي في الإسلام، وليبين عن المنهجية العلمية في الإسلام وما تحظى به من اعتدال وتميّز، فضلا عن الريادة والأصالة وليقدم ضوابط البحث العلمي التي تحفظ نتائجه من الخطأ، وتحفظ عواقبه من الضرر؛ وذلك في ضوء توجيهات القرآن، وهدى النبي ﷺ، وما خلّفه لنا أسلافنا العظام الذين كانت لهم الريادة في تقعيد وتنظير مناهج البحث،

وكانت لهم الريادة في تطبيقاتها في ميدان توثيق الأخبار، واستخراج القضايا والأحكام، فضلا عن ميدان التجريب والاستقراء في علوم الكون والطبيعة وقد أثمرت جهودهم عن تلك الحضارة الإسلامية العظيمة، التي أضاءت للعالمين دربهم، وكانت هي القبس الذي أشعل جذوة النهضة العلمية في الحضارة الغربية الحديثة.

وهدفنا من هذا البحث : هو أن يشعر كل باحث بعظمة التوجيه الإسلامي في الحقل العلمي والخُلُقِي على حد سواء، وأن يشعر كذلك بتميز وأصالة العقلية الإسلامية، وريادة المنهجية العلمية في الإسلام؛ وأملنا كبير : في أن يدّعم هذا البحث ذاتنا الإسلامية، وأن يعمّق لدى شبابنا وفتياتنا أصالتهم الفكرية والعلمية، ويعيد إليهم الثقة في أنفسهم، وفي تراثهم، وفي مناهجهم، وفيما عندهم من كنوز، وأن يكون حافزا لهم على النهوض، ووصل ما انقطع واسترداد ما ضاع، وأن تتحقق لهم الصدارة والريادة كما تحققت لأسلافهم العظام.

وخطتنا في هذا البحث الموجز : تنحصر في مبحثين رئيسين : **المبحث الأول** عن المنهجية العلمية، **والمبحث الثاني** عن الضوابط العلمية والخُلُقِية للبحث العلمي، وسيتّسع المبحث الأول لبيان التعريف بالمنهج في اللغة والاصطلاح، ولبيان أهميته في الفكر، ومدى عناية الإسلام به، ثم تميّز المنهجية العلمية الإسلامية عن المنهجيات الأخرى، وبيان الريادة العلمية والسبق الإسلامي في تنظير المناهج وتطبيقاتها، وهذه النقاط سيتم تناولها وبيانها تحت **المطلب**

الأول، أما **المطلب الثاني** فسنجعله لبيان أنواع المناهج في ضوء التصنيف الإسلامي للمعرفة، وسيتم تناول المنهج التوثيقي للأخبار الشرعية، والأخبار التاريخية عند المسلمين ومقارنة ذلك بالمنهج الاستردادي في الغرب، ثم نعرض المنهج الاستدلالي في توليد القضايا والأحكام مع مقارنته بالمنهج الاستنباطي عند ديكارت، والمنهج الصوري عند أرسطو، كما سنعرض المنهج التجريبي في ميدان البحث الطبيعي، والمنهج الجدلي في الحوار والمناظرة؛ أما **المطلب الثالث** : فسنجعله للحديث عن أنواع البحوث وتصنيفاتها المختلفة، وتعدد المناهج التخصصية في ميدان البحث الاجتماعي، والبحوث الوصفية والاستطلاعية، ومجالات النقد والتقويم، وكيف تنوعت البحوث بناء على طبيعة العلوم التي تتناولها ، ثم نبيّن مناحي البحث العلمي، ماكان منها منحىً ذاتيا، أو موضوعيا، أو أسلوبيا، أو فكريا وأما **المبحث الثاني** : فسيكون في مطلبين : **الأول** عن الضوابط العلمية التي تضمن سلامة النتائج، و**المطلب الثاني** عن الضوابط الخُلُقيِّة التي تضمن سلامة العواقب، مبرزين في تلك الضوابط بنوعيها ما تنفرد به المنهجية العلمية في الإسلام، وما تتميّز به عن المنهجيات الأخرى.

وفي كل ما سيتم عرضه – إن شاء الله تعالى– سيكون حرصنا الدائم على التأصيل والتوثيق، وبيان السمو والتكامل في المنهجية الإسلامية. حريصين على الموضوعية في كل ما نقدّمه في ضوء الموازنة والنقد والتحليل وأملنا : أن نوفق فيما نقدمه، وأن يكون نافعا ومفيدا، ومحققا للغاية التي من أجلها كان هذا البحث، وهي بيان

التميّز والأصالة العلمية في الإِسلام، وتحقيق الذات الإِسلامية، والخلوص من التَّبَعِيَّةِ الفكرية لمناهج الغرب ونظرياته.

وأسأل الله التوفيق والسداد، إِنه سميع مجيب الدعاء وصلى الله وسلم على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

المؤلف

د. حلمي عبدالمنعم صابر

المبحث الأول

منهجية البحث العلمي

ويتكون من ثلاثة مطالب :

المطـــلب الأول : التعريف بالمنهج .

المطلب الثاني : أنواع المناهج في ضوء التصنيف الإِسلامي للمعرفة .

المطلب الثالث : أنواع البحوث ومناحيها .



المطلب الأول : التعريف بالمنهج

ويتضمن النقاط الآتية :

أولاً : التعريف بالمنهج في اللغة والاصطلاح .

ثانيا : أهمية المنهج في الفكر الإسلامي وعناية الإسلام به .

ثالثا : تميّز المنهجية الإسلامية على المنهجيات الأخري .

رابعاً : الريادة الإسلامية في تنظير المناهج وتطبيقاتها .

أولاً : التعريف بالمنهج

لم يتوقّف القرآن عند بعث الروح العلمية والفكرية في حياة المسلمين، وإنما تجاوز ذلك إلى توجيه المسلمين لطرق التفكير ومناهج البحث .

المنهج في لغة العرب :[1]

مأخوذ من مادة [نَهَجَ]، والنَّهْج : الطريق، ونهج لي الأمر : أوضحه، وفلان نهج سبيل فلان : سلك مسلكه، والجمع : نُهُج، ومناهج . وعلى هذا : فالمنهج في اللغة يعنى : الطريق الواضح، أو الخطة المرسومة للسير عليها .

والمنهج في الاستعمال القرآني:

وردت الإشارة إليه في موضع واحد عند حديث القرآن عن الكتب السابقة، وموقف القرآن منها، وموقف النبي محمد ﷺ، من أهل الكتاب، حيث يقول تعالى : ﴿ **وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ..** ﴾ [**المائدة** : ٤٨] . يقول ابن عباس – رضى الله عنهما – :

---

(١) معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين بن زكريا بن فارس كتاب « النون »، والقاموس المحيط للفيروز أبادي باب الجيم فصل النون .

شرعة ومنهاجا. سبيلا وسنّة، فالمنهاج : السبيل أى الطريق الواضح، والشرعة والشريعة بمعنىً واحد، وشرّع : سنّ.

المنهج في بعض استعمالات السنة النبوية:

جاء بمعنى الواضح الذي ينبغي السير عليه، يقول -ﷺ- : [**تكون النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة..**][1] . أى يسلك الخلفاء مسالك النبي، وينهجون نهجه، ويسيرون على طريقته.

المنهج في الاصطلاح:

هو الطريق المؤدى إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة، تهيمن على سير العقل، وتحدّد عملياته الفكرية، حتى يصل إلى نتيجة معلومة.

وعرفه البعض بأنه: «فنّ التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة إمّا من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين، أو البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين»[2].

والمنهج المقصود هنا :

هو المنهج «التأملي» الذي يسير فيه العقل سيرا مقصودا وفق خطوات معينة وقواعد معلومة ومحدّدة سلفا، أما المنهج «التلقائى» فهو الذي يسير فيه العقل سيرا فطريا بلا قواعد مسبقة، فهو وإن كان موصلاً للحقيقة إلا أنه ليس المقصود بالدراسة عند علماء المناهج،

---

(١) الحديث بتمامه في مسند أحمد بن حنبل عن النعمان بن بشير جـ٤ ص ١٣٤ طبعة بيروت

(٢) كتاب مناهج البحث د. عبدالرحمن بدوى من ص ١-٦ ط٣ سنة١٩٧٧م وكالة المطبوعات بالكويت.

فالمنهج التأملي هوالموسوم بعلم المناهج ولم تعرف كلمة المنهج بمعناها الاصطلاحي في أوربا إلا مع عصر النهضة الحديثة، وذلك حين صاغ « بيكون » قواعد المنهج التجريبي في كتابه « الأورغانون الجديد »، واكتشف « ديكارت » قواعد المنهج الاستنباطي وأعلن ذلك في كتابه « مقال عن المنهج »، وعلى ذلك يكون القرن السادس عشر الميلادي هو القرن الذي شهد ميلاد المنهج العلمي في أوربا بمعناه الاصطلاحي المعروف.

ولكنَّ المسلمين قد عرفوا المنهج العلمي مع نزول القرآن الكريم، وكان لتوجيهات القرآن وحثه على النظر والتأمل، ودعوته إلى البرهان والدليل، ومحاورته لأهل الكتاب وعبدة الأوثان، وأمره بالتعرّف على العلل والأسباب.

لقد استفاد المسلمون من هذه التوجيهات، وصاغوا قواعد البحث العلمي المنظم من جميع المجالات، ما كان منها في مجال التوثيق للأخبار والمرويات، وما كان منها في مجال القضايا والأحكام، وما كان في مجال علوم الكون والإنسان وسنة الله في الأنفس والآفاق، وكان لهم فضل السبق والريادة في تأسيس المناهج العلمية في البحث، وفي تطبيقاتها في المجالات المعرفية المختلفة مع التناسب بين المنهج والمجال المعرفي المستخدم فيه، ومع مراعاة حدود العقل وإِمكانياته، وفق قواعد سهلة وبسيطة ومفيدة.

ثانيا: أهمية المنهج في الفكر الإسـلامي وعناية الإسـلام به

ترجع أهمية المنهج إلى كونه الطريق المأمون في الوصول إلى العلم الصحيح، والإسلام له عنايته الخاصة بطلب العلم، فقد أمر الإسلام بالعلم، وأثنى على العلماء، وذم الجهل والجاهلين، كما طالب بالتثبت والتحقق في طلب العلم، وطالب بإقامة الدليل والبرهان على أية دعوى يدعيها الإنسان، وكما يقول علماء البحث والمناظرة : [**إذا كنت ناقلا فالصحة وإذا كنت مدّعيا فالدليل**] . ولما ادّعى المشركون أن الملائكة بنات الله، وحكموا عليهم بالأنوثة، طالبهم الله عز وجل بالبرهان والدليل على ما يدعون، وبيّن أن هذا الأمر دليله المشاهدة والمعانية، وهم لم يشاهدوا خلق الملائكة، فكيف يحكمون عليهم بالأنوثة؟ إنه حكم خاطىء لأنهم سلكوا فيه مسالك خاطئة وبنوا قولهم على التخمين والظن، وهذا أمر : طريق إثباته يعتمد على المشاهدة والمعانية، يقول تعالى : ﴿**وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ (١٩)**﴾ [**الزخرف**] .

ولذلك كانت عناية الإسلام بالمناهج كبيرة لأنها وسيلة التثبت والتحقق في طلب العلم، وبدون المنهج السليم من البحث يشرد الذهن وتتحكم فيه الأهواء ويضل الطريق، ولا يُعدُّ الإنسان عالماً مالم

يسلك منهجا علميا يحقق به معلوماته وموضوعاته، ولا يكفى – كما يقول ديكارت – [أن يكون لدى الإنسان عقل سليم، بل لا بد أن يعرف كيف يستخدمه استخداما سليما] وقد أمر الإسلام أولى العقول بالاعتبار، فقال تعالى ﴿**فَاعْتَبِرُوا يَا أُوْلِي الأَبْصَارِ**﴾ [**الحشر**: ٢]. والاعتبار هنا كما يقول أهل العلم – مقصود به القياس، وهو أحد المناهج المستخدمة في توليد الأحكام.

كما جعل الإسلام توثيق الأخبار مطلبا شرعيا ودليلا من أدلة العلم الصادق، فقال ﷺ: «**بلّغوا عنى ولو آية... ومن كذب علىّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**»[١]. وقد طالب القرآن اليهود بتوثيق دعواهم حينما قالوا لرسول الله ﷺ: تدعى أنك على ملة إبراهيم ولكنك تخالف شريعته، فأنت تأكل من لحوم الإبل وتشرب من ألبانها، وإبراهيم قد حرمها على نفسه، فنزل القرآن يكذب اليهود، ويبين أن دعواهم ينقصها التوثيق، فهى دعوى كاذبة لأنها قامت على منهج خاطيء لأنهم لم يشاهدوا إبراهيم ولم يعاصروه، ولم يأتهم نص في التوراه يدل على ذلك، فمن أين إذن استقوا دعواهم؟ إن دعواهم تفتقد المنهجية الصحيحة، قال تعالى: ﴿**كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلاًّ لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلاَّ مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَىٰ نَفْسِهِ مِن قَبْلِ أَن تُنَزَّلَ التَّوْرَاةُ قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ (٩٣) فَمَنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (٩٤)**﴾ [**آل عمران**].

---

(١) الحديث أخرجه البخارى في صحيحه جـ١ ص ٢٧، وأورده مسلم في صحيحه جـ١ ص٥٧ شرح النووي ط الشعب [**إن كذبا علىّ ليس ككذب على أحد، فمن كذب علىّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار**].

ومن هنا كانت عناية الإسلام بمنهج التوثيق للأخبار، وعنايته بمنهج القياس والاعتبار في تفريع الأحكام، ومنهج التجريب والمشاهدة في علوم الكون والحياة، وكانت فعلا مسألة المناهج من الدين، لأنها بمثابة الطريق الصحيح الموصل إلى العلم الصحيح، يقول عبدالله بن المبارك : «**الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء**»[1] .

إذن لا بد من معرفة المناهج وضوابطها الشرعية حتى نبنى الفكر السليم والقويم ولا بدّ من دراسة المنهجية العلمية في الفكر الإسلامي، لأنها هي الكاشفة عن الطرق التي يسلكها العقل في بحثه عن الحقيقة.

(١) مسلم بشرح النووي جـ١ ص ٦٨ طبعة الشعب

ثالثا : تميّز المنهجية الإسلامية على المنهجيات الأخــرى

لقد عرّف (فان داليم) البحث العلمي بأنه : « محاولة دقيقة ومنظمة ونافدة للتوصل إلى حلول لمختلف المشكلات التي تواجهها الإنسانية وتثير قلق الإنسان وحيرته »[1] .

فالبحث العلمي يسعى لحل المشكلات عن طريق التقصّى الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن في ضوئها اكتشاف حقائق جديدة والتأكد من صحتها، وتحليل العلاقات بين الحقائق المختلفة والبرهنة عليها، وهو يعتمد على بذل الجهد والمثابرة من أجل الوصول إلى الحقائق، ولا يوصف الجهد المبذول بشرف البحث العلمي إلا إذا توفرت فيه شروط ثلاثة : **الأول** : أن يكون جهداً منظما، **الثاني**: أن يكون دقيقا، **الثالث** : أن يلتزم المنهجية العلمية.

وعلى ذلك : فالمنهج العلمي هو الأساس الذي ينطلق منه الباحث في بحثه لحل المشكلة أو نقدها ، أو إدراك الحقيقة، واختبار صحتها. ويشترط في المنهج العلمي ثلاثة شروط :

الأول : أن يكون منهجا محدداً .

---

(١) قاعة بحث ص٨ د. عمر عودة الخطيب مذكرة مقررة على الطلبة في مادة الثقافة بكلية الشريعة.

الثـاني : أن يكون ملائما لموضوع البحث.

الثالث : أن يكون متناسبا مع طاقة العقل وفي حدود قدراته

وقد احتوى الإسلام جملة من القواعد والضوابط اللازمة في طلب العلم، مما جعل المنهجية العلمية في الإسلام تتميّز عن غيرها من المنهجيات الأخرى، ونخص بالبيان هنا جانبين لأهميتهما الكبيرة في سلامة البحث العلمي هما :

الأول : التلاؤم بين المنهج والموضوع المراد بحثه.

الثـاني : التناسب بين المجال المعرفي وبين إمكانية العقل الإنساني.

أما عن التلاؤم بين المنهج والموضوع : فهو من أبرز مميّزات المنهجية الإسلامية ونجاحها في تحقيق العلم في كل المجالات، حيث إن لكل موضوع من المعرفة منهجا يناسبه، فالبحث في الطبيعة واكتشاف السنن والقوانين الإلهية في الظواهر الطبيعية يلائمه المنهج التجريبي، والبحث في استنباط الأحكام وتقعيد الضوابط الشرعية يلائمه المنهج الاستدلالي، والبحث في إثبات الأخبار والمرويات يلائمه المنهج التاريخي.. وهكذا يصبح لكل نوع من المعرفة منهج يلائمه، بحيث تتولد المعرفة الصحيحة من تطبيق المنهج المناسب لكل مجال من مجالات المعرفة، وعدم مراعاة التناسب بين المنهج والموضوع يؤدي إلى فساد كبير في مجال العلم، وهذا ما وقع فيه الفكر الغربي الحديث، حيث حكّم العلماء هناك مناهج في مجالات لا تناسبها، مثلما حكّم أصحاب الاتجاه المادي المنهج التجريبي المادي – والذي مجاله علوم

الطبيعة والمحسوسات– في قضايا ما وراء المادة، ورأينا أصحاب هذا الاتجاه ينكرون الغيبيات ويحصرون العلم فيما يخضع للحس والتجربة، وما لا يخضع للتجربة فليس بعلم وليس بحقيقة بل هو عبث وهراء، ورأينا «أوجست كونت» مؤسس الفلسفة الوضعية، وأصحاب «الوضعية المنطقية» يحكّمون منهج التجربة والمنهج الرياضي في كل مجالات المعرفة، وينكرون كل شيء لا يخضع للتجربة أو المنهج الرياضي، يقول أحد زعماء الوضعية المنطقية: «إن الجملة التي لا تُعبّر عن قضية صادقة من الناحية الصورية –الرياضية– ولا عن قضية تجريبية تتجرد من كل معنى»، ويرى هؤلاء: أن ما كان له مدلول في الطبيعة فهو قابل للبحث والحكم عليه بالصواب أو الخطأ، وأما ماليس له مدلول في الطبيعة الحسية فهو خداع وهراء ولا ينبغى أن نضيّع وقتنا في البحث فيه»[١]، ومثلما حكّم الماركسيون العامل الاقتصادي في حركة التاريخي الإنساني، وأرجعوا مسيرة الجنس البشري وتطوراته إلى التغيرات الاقتصادية وحدها دون سواها، فجعلوا كل تطور في حياة البشر مردّه إلى العامل الاقتصادي ومثلما حكّم الفرويديون العامل الجنسي في العلاقات الإنسانية، وجعلوا العلاقة بين البشر تقوم على الرباط الجنسي دون سواه.

بل إن الانحراف عن توجيهات الإسلام في ضرورة التناسب بين المنهج والمجال المعرفي أدّى إلى خلل فكري وانحراف عقدي لدى كثير من الفرق التي ظهرت في البيئة الإسلامية، فقد رأينا كيف أن

---

(١) أسس الفلسفة د. توفيق الطويل ص: ١٠٣

الإِشراقيين حكّموا منهجهم الروحي في عالم المادة فأنتج ذلك شططا عن الإِسلام مثلما فعل أصحاب مذهب الاتحاد والحلول ووحدة الوجود والفيض الإِلهي وغير ذلك من مذاهب فلاسفة بعض المتصوفين.

ومثلما حكّم المتكلمون المتأخرون المنطق الأرسطى في علم الألوهية -خاصة- قياس الشمول، فأدى إلى الانحراف العقدي لديهم، لأن الله ليس جزءاً فيندرج تحت كل، تعالى الله عن ذلك ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ** ﴾ [**الشورى**: ١١] بل إِن الفرقة التي حدثت بين أهل السنة والمعتزلة كان أساسها المنهجية العلمية، فرغم اعتراف الجماعتين باعتبار الوحى والعقل مصدرين للعلم إِلا أنهم اختلفوا في منهجية التعامل معهما، فقد بالغ المعتزلة في دور العقل وجعلوه حكما على النص وقاضيا عليه عند التعارض.

وهكذا تتضح لنا أهمية المنهجية العلمية في الإِسلام وتميزها في المراعاة بين المنهج والموضوع وضرورة التناسب بين المجال المعرفي وبين المنهج المستخدم في البحث، مما جعلها تتميّز عن سائر المنهجيات البشرية الأخرى.

أما عن الأمر الثاني : وهو التناسب بين المجال المعرفي وبين إِمكانية العقل الإِنسان، فهو كذلك مما يميّز المنهجية الإِسلامية عن المنهجيات الأخرى لأن الإِسلام لا يريد أن يبدّد طاقة العقل دونما فائدة، ولا يريد أن يزجّ بالعقل في مجالات من البحث هي فوق قدراته مما يجعله يتخبط ولا يصل إِلى علم صحيح، ولذلك حظر الإِسلام على العقل جوانب من المعرفة لأنها فوق طاقته مثل البحث في

كنه الذات العلية أو البحث في كنه عوالم الغيب، أو البحث في حقيقة الروح، أو البحث في موعد قيام الساعة، لأن تلك الأمور مما استأثر الله بعلمها ، يقول عز وجل : ﴿ **وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً** (٨٥) ﴾ [الإسراء] .

رابعاً : الريادة الإسلامية في تنظير المناهج وتطبيقاتها

من المعـروف أن علمـاء المسلمين كـانوا قـد بدؤا البـحث في المسائل العملية قبل البحث في المسائل الاعتقـادية أو النظرية، ونتج عن هذا أسبقية المنهج الأصولي لدى علماء أصول الفقه قبل منهج المتكلمين في المسائل الاعتقادية.

وقد وضعت قواعد الاستدلال والاستقراء، وتبرمجت على نحو متكامل على يد الإمام الشـافعي –رضى الله عنه– في القـرن الثـاني الهـجـري في كـتـابه القـيّم «الرسـالة»، وقـد قـام المنهج الأصـولي الاستـدلالي على قاعـدتين : **الأولى** : قاعـدة العلّيـة (أى: أن لكل معلول علة)، **والثانية** : قاعدة الاضطراد في وقوع الحوادث (أى : أن العلة الواحـدة إذا وجـدت تحت ظروف متـشابهـة أنتـجت معلولاً متشابها)[1].

وهاتان القاعدتان هما اللتان أقام عليهما «جون استوارت مل سنة ١٨٧٣م» قـواعـد منهـجـه الاسـتـقـرائي وحـاز قـصب السبق في ذلك؛ إن هذا السبق كان فقط في وضع المنهج على صورته التنظيمية المتكاملة، لكن قواعد الاستنباط والاستدلال كانت موجودة ومعروفة منذ عـصـر النبى –ﷺ– وطبـقـهـا النبى وأصـحـابه في الاسـتـدلال

(١) مناهج البحث لدى مفكرى الإسلام للدكتور على سامى النشار ص: ٢٦٠

وأخذت عنهم بعد ذلك؛ وما أكثر الوقائع على ذلك في حياة النبى ﷺ وفي حياة أصحابه الأكرمين. والتي منها : تحريم النبى ﷺ الجمع بين المرأة وعمتها، وبين المرأة وخالتها قياساً على حرمة الجمع بين الأختين المنصوص عليها في قوله تعالى : ﴿ **وَأَن تَجْمَعُواْ بَيْنَ الأُخْتَيْنِ إِلاَّ مَا قَدْ سَلَفَ** ﴾ [**النساء** : ٢٣] وقد بين النبى ﷺ العلة في ذلك القياس بقوله : « **فإنكم إذا فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم** » .

وإذا كان للمسلمين فضل السبق والريادة في وضع المنهج الاستدلالي وتطبيقاته في استخراج القضايا والأحكام العملية، فقد كان لهم كذلك شرف السبق والريادة في وضع المنهج التجريبي القائم على الرصد والاستقراء والتجربة الحسيّة، حيث كانت المناهج –في معظمها– قبل الإسلام تجنح إلى التجريدات الصورية والتأملات الذهنية المحضة، سواء تمثل ذلك في التجريدات الأفلاطونية وعالم المثل عند أفلاطون؛ أم تمثّل في المنهج الصوري عند أرسطو والقائم على الحدس العقلي المجرد واستخدام القياس الشمولي القائم على الكليات الذهنية المجردة ؛ أم تمثّل في الإشراقات الروحية التي تبتعد عن الواقع الحسّى وتجنح إلى الخيال الروحي كما في الهندوسية والبوذية وغيرهما .

وقد تعمّقت الفجوة أكثر بين الوقع ومناهج البحث نتيجة للأفكار الخاطئة وبعض الاعتقادات الدينية المنحرفة التي جعلت بين الإنسان والكون حاجزاً ضخما، وصور بعضها الكون أمام الإنسان على أنه شبح مخيف، أو هو لغز لا يحلّ، وصوّره البعض على أنه شر

محض وهو مصيدة الشيطان، ولا يمكن للإنسان دخول ملكوت الرب وتحقيق السعادة الأبدية إلا بالتخلص منه والعزوف عنه بالكلية.

وجاء الإسلام فكسر الحاجز بين الكون والإنسان، ودفع الإنسان إلى عمارته، وأمره بالنظر في الملكوت المشهود ليكتشف أسراره ويتمكن من تسخيره وفق ما أعطاه الله من عقل، وحتى يتحقق له مناط الخلافة التي أنيطت به والتي تقوم أساساً على عمارة الكون والتمكين لقيام المنهج الإلهي في الأرض، (وبدأت المسالك الإسلامية في البحث تنحو منحىً عمليا يتفاعل مع الواقع، ولا يقتصر على التجريدات الذهنية، وتمثل ذلك في الاستقراء الواقعي للأشياء، والمقايسة بين الأشياء الجزئية، واستنباط القوانين العامة من الجزئيات الواقعية)[1] ونحو ذلك مما سيأتي تفصيله في أنواع القياس.

لقد كان المنهج التجريبي في حياة المسلمين بمثابة النقلة النوعية في مسالك البحث العلمي، وكان بحق من أجلى الصور في تفاعل المسلمين مع الكون ومع الواقع المشاهد.

يقول «جورج سارتون»: «إن أعظم النتائج العلمية لمدة أربعة قرون إنما كانت صادرة عن العبقرية الإسلامية، كما أن معظم الأبحاث العلمية الممتازة مدة هذه القرون الأربعة، إنما نمت في لغة العلم الكبرى حينئذ وهي اللغة العربية»[2]. ويقول «برافولت»: «إن «روجربيكون» درس العلم العربي دراسة عميقة وهولا ينسب له أى

(١) حقيقة الفكر الإسلامي ص ١١١ د.عبدالرحمن الزنيدي الطبعة الأولى ١٤١٥هـ دار السلم بالرياض.
(٢) نقلا عن كتاب «مناهج البحث لدى مفكري الإسلام ص٢٦٠ – مرجع سابق –

فضل في اكتشاف المنهج التجريبي في أوربا، إنه في الحقيقة ليس إلا واحداً من رسل العلم ونقلة المنهج الإسلامي إلى أوربا المسيحية، .. وليست هناك وجهة نظر من وجهات العلم الأوربي، لم يكن للثقافة الإسلامية تأثير أساس عليها »[1] .

أما عن المنهج التوثيقي للأخبار والمرويات : ودراستها وتمحيصها في ضوء النقد الداخلي والخارجي للنصوص، وعن طرق التحليل والتركيب التاريخية وفحص الوثائق، وتوثيق النصوص، واستقراء الحوادث، وقياس الغائب على الشاهد، وغير ذلك من قواعد وضوابط المنهج التاريخي.

أقول : لقد سبق علماء المسلمين علماء أوربا بعدة قرون في وضع المنهج التوثيقي وضبط قواعده، وليس صحيحا ما يُقال : بأن « فلنج » و« لانجلو » وغيرهما من علماء النهضة الغربية الحديثة هم الذين وضعوا قواعد التحقيق والتوثيق في المنهج التاريخي.

لقد تمّت صياغة المنهج التوثيقي في أروع صوره، وعلى نحو فريد لا يوجد له نظير من قبل ولا من بعد، على يد علماء الحديث منذ القرن الثاني الهجري (**عصر تدوين السنة وتمحيصها**)، فقد وضع علماء السنة منهج التحقيق للمرويات رواية ودراية، ولم تقتصر عنايتهم على السند وإنما امتدت أيضا إلى دراسة المتن ووضعوا أصول الجرح والتعديل، وصنّفوا في طبقات الرجال وفي تواريخ الرجال،

(١) نقلا عن كتاب « مناهج البحث لدى مفكري الإسلام ص٢٧٧ – مرجع سابق – .

وقسموا الخبر إلى درجات من الصحة والحسن والضعف والوضع بحسب درجات الضبط والعدالة، وقد تبرمج هذا المنهج كاملا فيما يعرف بعلم مصطلح الحديث.

وكذلك من يدرس طرق التحقيق التاريخي عند المؤرخين المسلمين -خاصة- عند التاج السبكى، وابن خلدون، والسخاوى، وغيرهم، سيجد براعتهم النادرة في تفسير الظواهر العرضية تفسيرا يستند على التحليل والتركيب، ويعتمد على استقراء الحوادث العارضة في المشاهدة من أجل الوصول إلى احكام دقيقة وموازين عامة في قراءة التاريخ.

وهذا يؤكد لنا سبق المسلمين وريادتهم في صياغة المنهج التوثيقي بشقيه أى في الأخبار الشرعية، وفي الروايات التاريخية.

المطلب الثاني : أنواع المناهج في ضوء التصنيف الإسلامي للمعرفة

ويتضمن النقاط الآتية:

أولا : التصنيف الإسلامي للمعارف ومناهجها.

ثانيا : منهج توثيق الخبر الشرعي عند علماء السنة.

ثالثاً : منهج النقد التاريخي عند علماء المسلمين.

رابعاً : المنهج الاستردادي في الحضارة الغربية الحديثة.

خامساً : الموازنة بين المنهج الإسلامي والمنهج الغربي في تحقيق الأخبار والمرويات.

سادسا : المنهج التجريبي وتطبيقاته عند علماء المسلمين

سابعاً : المنهج الاستدلالي في توليد القضايا والأحكام عند الأصوليين.

ثامناً : المنهج الاستنباطي عند ديكارت والموازنة بينه وبين المنهج الإسلامي.

تاسعاً : المنهج الصورى عند أرسطو والأسس التي قام عليها.

عاشراً : الجانب الإنشائي عند ابن تيمية والميزان القرآني.

الحادي عشـــر : المجال التطبيقي للمنهجية الإِسلامية في العقائد والأحكام .

الثـاني عشــــر : المنهج الجدلي وآداب الحوار والمناظرة .

أولاً : التصنيف الإسلامي للمعرفة ومناهج البحث.

ينطلق التصنيف الإسلامي لمناهج البحث من التصنيف المعرفي للعلوم، حيث إن المعارف على كثرتها وتنوعها تنحصر في نوعين :

الأول : المعرفة الخبرية والتي مبناها على النقل والإخبار والرواية.

والثاني : المعرفة الاستنباطية أو الاستدلالية، والتي مبناها على استخراج الأحكام واستنتاج النتائج وإعمال العقل في توليد الحقائق، والبرهنة على القضايا.

وقد أشار القرآن الكريم – في مجال رده على عبدة الأصنام – إلى هذا التصنيف المعرفي في قوله تعالي : ﴿ **قُلْ أَرَأَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ ائْتُونِي بِكِتَابٍ مِّن قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ (٤)** ﴾ [**الأحقاف**]. حيث طالبهم المولى عز وجل بإثبات دعواهم وإقامة الدليل عليها، إما بتقديم مستند من النقل «**ائتوني بكتاب من قبل هذا**»، وإما بتقديم مستند من العقل «**أو أثارة من علم**» أى علامة أو دليل علمي، والآية في معرض التوبيخ لهم، لأنهم ليس لديهم كتاب منزّل يشهد

لشركهم، وليس يصح في العقل إقامة دليل على الشرك، أي ليس لـهم مستند من نقل أو عقل[1] . وقد فطن علماء البحث والمناظرة إلى هذا الحصر المعرفي فطالبوا كل مناظر بقولهم : «**إن كنت ناقلا فالصحة وإن كنت مدّعيا فالدليل**» أى إذا كانت مقولتك عن طريق النقل والخبر، فلا بد من التوثيق وبيان مصدريتها، وإن كانت دعوى واستنباطا، فلا بد من إقامة الدليل العقلي والبرهان المنطقي على صحتها.

ثم إن كانت المعرفة خبرية، يكون المنهج الملائم لإثباتها هو المنهج التوثيقي، وهو المنهج الذي يقوم على توثيق النص قبل اعتماده مصدراً للحكم، فإن كانت الأخبار شرعية وهي الروايات والآثار المنسوبة إلى رسول الله ﷺ ، كان منهج تحقيق الخبر عند علماء السنة، وإن كانت الأخبار تاريخية، وهي المنقولة بشأن أحوال الأفراد والأمم في السياسة والعمران والاجتماع وغيرها، كان المنهج التاريخي عند علماء المسلمين.

أما إذا كانت المعرفة استدلالية أو استنباطية، فإن كان طريق الاستدلال ووسائل الاستنباط «التجربة الحسّية»، كان المنهج التجريبي.

وإن كان طريق الاستدلال أو الاستنباط يقوم على العقل المجرد، كان منهج القياس بأنواعه : (**التمثيلي، والشمولي، والأوْلَى، والخلف، والآية، والسبر والتقسيم.**) .

---

(١) صفوة التفاسير القسم السادس عشر ص٦,٧.

ثانيـاً : دراسة مُوْجزة عن منهج تحقيق الخبر الشرعي عند علماء السنة .

إن منهج التحقيق للأخبار الشرعية، أى الروايات المنسوبة لرسول الله ﷺ هو من أهم المناهج، لأن موضوعه الروايات التي تقوم عليها حياة المسلم، وتنتظم في ضوئها حركته العبادية والمعاشية؛ وتحقيق السنة وحفظها مطلب شرعى، فقد أمر النبى ﷺ بحفظ السنة من التحريف ومدح من فعل ذلك بقوله: «**يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين**»[1]، ودعا ﷺ لمن حفظ سنته وبلّغها فقال : «**نضّر الله امرءاً سمع منّا شيئا فبلّغه كما سمعه فرب مبلّغ أوعى من سامع**»[2]، وحذر ﷺ من الكذب عليه أو الدّس في سنته فقال : «**إن كذبا عليّ ليس ككذب على أحد، فمن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**»[3] .

وقد حرص أصحابه الأكرمين – رضى الله عنهم– على حفظ سنته وصيانتها من أي تحريف، وكانوا يتحرّون في السماع عن رسول الله ﷺ، ويدققون في التحديث عنه، فكان أبو بكر وعمر يطلبان

---

(١) رواه ابن عدى والدارقطني وأبو نعيم، وقال العلائى : وتعدد طرقه يقضى بحسنه (راجع قواعد التحديث ص ٤٨, ٤٩) .

(٢) رواه ابن ماجه حديث رقم ٢٣٠ ، ورواه أبو داود والترمذي وقال : حسن صحيح

(٣) رواه مسلم بشرح النووي جـ١ ص ٥٧ طبعة الشعب .

شاهدين على الحديث في كثير من الأحكام، وكان علي بن أبي طالب يستحلف من يحدثه بحديث لم يسمعه هو من رسول الله ﷺ .

وقد ذكر الحاكم النيسابوري : أن الصحابة كانوا أول من أسّس علم الجرح والتعديل، فموا زين النقد وتقويم الرجال، قديم في نشأته منذ عصر الصحابة، فقال – يرحمه الله – :« إن الطبقة الأولى من المزكّين لرواة الأخبار منهم : أبو بكر، وعمر، وعلى، وزيد بن ثابت، فإنهم قد جرّحوا وعدّلوا وبحثوا عن صحة الروايات وسقمها » .

ويمكن أن يضم إلى ما ذكره الحاكم : ابن عباس وعائشة وغيرهما من مشاهير الصحابة رضى الله عنهم.(١)

وبعد عصر الصحابة، حمل التابعون وأتباع التابعين مسؤولية المحافظة على السنة، وحماية رحابها من أن يدخل إليه من ليس أهلا لحمل أمانة الرواية، فشدّدوا في طلب الإسناد، ومعرفة الرواة، ووضعوا مراتب للتعديل، ومراتب للتجريح، وغير ذلك من ضوابط التحقيق والتوثيق، مما جعل منهج النقد عند المحدّثين، تنفرد به المكتبة الإسلامية، ولا يوجد له نضير في المنهجيات الأخرى التي تبحث في تحقيق الأخبار .

وقد وضحت معالم هذا المنهج منذ القرن الثاني الهجرى، وتبرمجت على نحو متكامل، ونضجت ثماره وآتت أكلها على يد الإمامين الجليلين البخاري ومسلم، وغيرهما من أصحاب كتب السنة

---

(١) الكاشف للذهبي تحقيق عزت عطية ص ٢١ .

المعتمدة في القرن الثالث الهجري وتتجلى عظمة هذا المنهج وقواعده النقدية في الخطوات الآتية.

الأولى : الإسناد:

لقد ذكر الإمام مسلم -رحمه الله تعالى- في مقدمة صحيحه آثارا كثيرة تتحدث عن منهج الصحابة والتابعين في حماية السنة، ومطالبتهم بالإسناد بعد عصر الفتنة (أى فتنة ابن سبأ، وظهور التشيع، والدّس في السنة)، ومن هذه الآثار:

(١) قول ابن سيرين: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا : سمّو لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم».

(٢) قول الزهري: «قاتلك الله ياابن أبي فروة، ما أجرأك على الله، لا تُسنِدُ حديثك، تحدثنا بأحاديث ليس لها خطم ولا أزمّة» وقد قال ذلك حينما استمع إلى اسحق بن أبي فروة يحدث فيقول: قال رسول الله كذا، وقال رسول الله كذا بدون إسناد.

وهذا لعمري : من أهم قواعد الضبط، حيث إن الحديث بدون إسناد لا يمكن التعرف على صحته من سقمه ولا تتيسر الاستفادة منه.

(٣) قول عبدالله بن المبارك : «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء».[1]

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووى جـ١ ص٦٨ وما بعدها.

الثانية: التوثق من الأحاديث:

وذلك بالرجوع إلي الصحابة والتابعين، وإلى أئمة هذا الفن، والرحلة من مصرٍ إلى مصرٍ في طلبه، والسعى للإكثار من طرقه، وما أكثر الشواهد في ذلك ونذكر منها.

(١) قولة سعيد بن المسيب: «إني كنت لأسير الليالي والأيام في طلب الحديث الواحد».

(٢) فعل أبي بكر في ميراث الجدة: فقد توقف في ميراث الجدة لعدم علمه فيه شيئا ثم سأل الناس بعد صلاة الظهر، فقال المغيرة: سمعت رسول الله ﷺ يعطيها السدس» فقال أبو بكر: سمع ذلك معك أحد؟ فقام محمد بن مسلمة فشهد بأنه سمع ذلك، فأنفذ أبو بكر رضى الله عنه ما اتفقا على روايته.

(٣) فعل عمر بن الخطاب مع أبي موسى الأشعري في حديث الاستئذان «إذا استأذن أحدكم ثلاثا، فلم يؤذن له، فليرجع» فقال عمر لأبي موسى: أقم عليه البينة وإلا أوجعتك»، فشهد معه أبو سعيد الخدري على صحة الحديث، وجاء في بعض طرق هذا الحديث مايبيّن هدف ابن الخطاب في هذا التشدد، حينما قال لأبي موسى الأشعري: أما إنى لم أتهمك، ولكن خشيت أن يتقوّل الناس على رسول الله ﷺ.[١]

---

(١) مسلم بشرح النووى جـ١٤ ص ١٣٠ –١٣١.

(٤) فعل عائشة رضى الله عنها من اختبار عبدالله بن عمرو في التحديث عن رسول الله ﷺ، روى عروة بن الزبير قال: (حج علينا عبدالله بن عمرو، فسمعته يقول: سمعت النبي ﷺ يقول: « إن الله لا ينزع العلم بعد أن أعطاهموه انتزاعاً، ولكن ينتزعه منهم مع قبض العلماء بعلمهم، فيبقى ناس جهال يستفتون فيفتون برأيهم فيُضِلُّون ويَضِلُّون »، فحدثت به عائشة زوج النبى ﷺ ثم إن عبدالله بن عمرو حج بعد، فقالت ياابن أختى: انطلق إلى عبدالله فاستثبت لى منه الذي حدثتنى عنه، فجئته فسألته، فحدثنى به، كنحو ما حدثنى، فأتيت عائشة فأخبرتها، فعجبت، فقالت: والله لقد حفظ عبدالله بن عمرو »[1]. ولعل تعجبها كان لاعتماده على الكتابة لا على الحفظ والله أعلم.

(٥) رحلة جابر بن عبدالله –رضى الله عنه– إلى الشام لمقابلة عبدالله بن أنيس الأنصاري ليسمع منه حديثا في المظالم سمعه ابن أنيس من رسول الله ﷺ ولم يسمعه جابر بن عبدالله رضى الله عنهما، فلما سمعه واستوثقه قفل راجعا إلى مدينة رسول الله ﷺ ثانية وهو يقول خشيت أن أموت قبل أن أسمعه.

(٦) رحلة أبي أيوب الأنصاري إلى مصر لمقابلة عقبة بن عامر الجهني ليسمع منه حديثا في ستر المؤمن، فلما التقى أبو أيوب بعقبة قال له: حديث في ستر المؤمن لم يبق أحد سمعه من رسول الله غيرى وغيرك، أراد بذلك أن يستوثق من حفظه،

---

(١) رواه البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة.

فلما سمعه واستوثق أنه كما سمعه من رسول الله ﷺ قفل راجعا إلــى المــدينة فمــا أدركتــه جائزة مسـلمة بن مخلد الأنصارى، أمير مصر – إلا بعريش مصر[1] .

الثالثة – نقد الرواة:

وبيان حالهم من صدق أو كذب، وتتبع أحوالهم وتاريخهم وسيرتهم، وما كان من سلوكهم، من أجل أن يقوّموا كل واحد منهم وحتى يميزوا بين الصحيح من الحديث وغيره، وكانوا في نقدهم للرجال لا يحابون ولا يجاملون أحداً، حتى وجدنا على بن المديني حينما سئل عن أبيه فأحالهم، فلما أعيد عليه أطرق ثم رفع رأسه وقال: هو الدين إنه ضعيف.

وقد صنفوا في ضوء موازين النقد الدقيقة – الرواة إلى أصناف : منهم من يُترك حديثه، ومنهم من يتوقف في قبوله، ومنهم من يؤخذ عنه .

فــمن المتــروكين: [أ] – الكذابون على رســول الله ﷺ ، [ب] – الكذابون في الأحاديث العامة، [جـ] – أصحاب البدع والأهواء، [د] – الزنادقة والفساق، [هـ] – المغفّلون . . .

ومن الذين يتوقف في قبـول روايتـهم: [أ] – من أختلف في تجريحه وتعديله، [ب] – من كثر نسيانه، [ج]ـ – من اختلط

---

(١) الكاشف للإمام الذهبي مقدمة المحققين ص ١١ تحقيق وتعليق د. عزت على عطية وموسى محمد على الموشي طبعة دار الكتب الحديثة بالقاهرة الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م.

آخر عمره، [د] – من ساء حفظه، [هـ] – من كثر خطؤه وخالف الأئمة الثقات في مروياتهم، [و] – من كان يأخذ عن الثقات والضعفاء ولا يتحرى..

وأما من تقبل روايتهم فهم الذين تحققت فيهم العدالة وسلموا من أسباب الفسق وخوارم المروءة، وتحقق فيهم الضبط في الحفظ والرواية، فعدالة الراوى وضبطه هما أساس التعديل أو التجريح، وتتفاوت مراتب التعديل والتجريح على حسب تفاوت درجات العدالة ودرجات الضبط عن الرواة.

الرابعة – تقسيم الحديث:

فقد قسم العلماء الحديث إلى أقسام عديدة باعتبارات مختلفة منها:

[أ] – تقسيم الحديث باعتبار طرقه إلى: متواتر، وإلى آحاد، وإلى مشهور.

[ب] – وتقسيم الحديث من حيث القبول والرد إلى: صحيح لذاته، وصحيح لغيره، وحسن لذاته، وحسن لغيره، وضعيف.

[ج] – وتقسيم الحديث من حيث الانقطاع في السند إلى: معلق، ومرسل، ومنقطع، ومعضل.

[د] – وقسموا الحديث باعتبار ما ينتهي إليه السند إلى:

مرفوع، وموقوف، ومقطوع.

[هـ] – وقسموا الضعف في الحديث إلى أنواع عديدة منها:

* ماكان بسبب فقد الاتصال في السند، كالمنقطع، والمرسل.

* ما كان بسبب فقد العدالة كرواية الفاسق، والمجهول، والمستور.

* ما كان بسبب فقد الضبط، كالمختلط، والمغفّل، وسيىء الحفظ، وكثير الخطأ.

* ماكان بسبب الشذوذ، كالحديث الذي يرويه الثقة مخالفا من هو أوثق منه.

* ما كان بسب وجود علة قادحة في السند كوصل مرسل أو رفع موقوف، أو كانت علة في المتن كالإدراج (إدخال متن حديث في حديث آخر).

[ز] – كما وضعوا علامات يعرف بها الوضع في الحديث وقسموها إلى:

١ – علامات في المتن مثل: ركاكة اللفظ، أو فساد المعنى، أو مخالفة الحديث لصريح القرآن أو السنة ولا يقبل التأويل، أو مخالفته لحقائق التاريخ، أو موافقته لمذهب الراوى ولم يرده الأثبات، أو اشتماله على إفراط في الثواب والعقاب.

٢ – وعلامات في السند مثل: أن يكون راويه كذاباً معروفا

بالكذب، أو أن يعترف واضعه بالوضع، أو يرويه الراوي عن شيخ لم يثبت لقياه له أو ولد بعد وفاته، وقد يستفاد الوضع من حال الراوي وبواعثه النفسية. .الخ، وهذا كله يدل على اهتمام العلماء بدراسة المتن، وأن عنايتهم بالمتن لم تكن بأقل من عنايتهم بالسند، وهو ما يعرف بعلم الحديث دراية ورواية، وقد اشتملت القواعد التي وضعها العلماء في تقسم الأحاديث وتبيان درجاتها وتقويم الروايات الأمرين معا: المتن والسند.

وقد أثمرت تلك الجهود السابقة أعظم الثمار، وظهر ذلك في الآتي:

١ - **تدوين السنة**: على طريقة المسانيد، ثم الصحاح، ثم السنن، ثم الجوامع ثم المعاجم، وقد تم بهذا التدوين حفظ السنة المباركة من الضياع.

٢ - **ظهور علم مصطلح الحديث**: وهو يعني جملة القواعد التي وضعها العلماء لمقاومة حركة الوضع، وتمييز الصحيح من غيره، وهو يشتمل على تقسيم الخبر، وما يدخل الأخبار من علل واضطراب وشذوذ، وما تُردّ به الأخبار، وما يتوقف فيها حتى تعضد بأخرى، وكذا شروط الراوي والمروي، وبيان كيفية السماع والتحمل والضبط، وبيان آداب المحدث وطالب الحديث وغير ذلك من الأمور.

٣ - **علوم الحديث**: وتتضمن مباحث هذا العلم: معرفة حال المحدث من صدق أو كذب أو غفلة، ومعرفة المسانيد، ومعرفة المراسيل، ومعرفة المسلسل من الأسانيد، والمعنعن المتصل، والمدرج،

ومعرفة الصحابة على مراتبهم، وكذا التابعين أيضا على مراتبهم، ومعرفة فقه الحديث، ومعرفة الناسخ والمنسوخ، ومعرفة المشهور والغريب، ومعرفة علل الحديث، ومعرفة السنن المتعارضة، ومعرفة مذاهب المحدثين، ومعرفة التصحيفات في المتون وفي الأسانيد وغير ذلك من المباحث..

٤- **علم الجرح والتعديل**: وهو علم ميزان الرجال، يُبحث فيه عن أحوال الرواة من أمانة وعدل وضبط أو عكس ذلك من كذب أو غفلة أو نسيان، وكان علماء الجرح والتعديل يختبرون من يعاصرهم من الرواة، ويسألون عن السابقين، وغير ذلك.

وقد تفاوتت موازين النقد عند العلماء، فكان منهم المتشدد كابن معين، ويحيى بن سعيد القطان، وابن حبان، وأبو حاتم الرازي، وكان منهم المتساهل كالترمذي والحاكم، وكان منهم المعتدل كالبخاري ومسلم وأحمد بن حنبل وغيرهم.

ولخطورة هذا العلم، وهو علم رجال الحديث ومعرفة الرواة – حتى جعله علماء الحديث نصف علم الحديث – لأن الحديث سند ومتن، والسند عبارة عن الرواة، فقد وضع العلماء للنقد قوانين وحدوداً يلتزم بها كل ناقد، بحيث لايقبل كل نقد بإطلاق، بل لا بد وأن يصل الناقد إلى درجة العدالة والضبط تؤهله لذلك، وأن يكون عنده إلمام كامل بأحوال من ينقده من الرجال، وأن يكون الحكم متجرداً، فلا يقبل قول المتنافسين، كل في حق منافسه، ولا قول من بينهما عداوة أو صراع، ولا بد وأن يكون الحكم بالجرح مصحوبا

بسببه، فلا يقبل جرح إلا مفسّراً، لأنه قد يكون السبب الذي عدّه الجرح قادحا غير قادح في نفس الأمر، أو في رأي غيره من العلماء..
وقد انتهى العلامة ابن حجر -يرحمه الله- استنباطا من الأحكام الواردة عن أئمة الجرح والتعديل، واستناداً إلى آراء غيره من العلماء إلى وضع مراتب ستة للتعديل والتجريح، حيث إن مراتب الرواة تتفاوت في التحقيق والتثبت.

ثالثا: منهج النقد التاريخي عند علماء المسلمين.

لقد عالج المسلمون كتابة التاريخ بمعناه العام أول الأمر عن طريق جمع المرويات دو ن نقد، مكتفين بأمانة النقد وذكر السن دون تمحيص للمرويات في ذاتها وكانت حجتهم في ذلك: «من أسند فقد أحالك».

وظهر ذلك المنهج واضحا عند المؤرخين القدامى أمثال: الواقدى محمد بن عمر (١٣٠هـ) وابن اسحق (١٥٠هـ)، والأسدى(٢٠٠هـ)، وابن الكلبى (٢٠٤هـ)، والطبري (٢٢٤هـ)، والمسعودي (٣٤٦هـ) وغيرهم.

حتى جاء القرن الثامن الهجرى، وظهر ابن خلدون بمنهجه النقدي للتاريخ، فأحدث بذلك ثورة فكرية لم يُسبق إليها في كتابة التاريخ، فلم يكتف بمجرد النقل والرواية بل اعتمد على النقد والتفسير والتعليل للأحداث، فتجاوز في التاريخ مرحلة الأسلوب الوصفي الذي يقتصر على ذكر الأحداث ووصفها بمعزل عن كل اعتبار لطبيعة الظواهر الاجتماعية والعمرانية وما يتحكم فيها من قوانين.

أقول: لقد أقام ابن خلدون منهجه التاريخي على الموضوعية والتفسير الباطني للمرويات واستخدم قوانين النقد الداخلي سابقاً في

ذلك علماء المنهج الاستردادي في الغرب بعدة قرون.

ولنفسح له المجال ليبين عن منهجه بنفسه حيث يقول في أول مقدمته مبينا فضل علم التاريخ وتحقيق مذاهبه: [إعلم أن فنّ التاريخ فن عزيز المذهب، جمّ الفوائد، شريف الغاية، إذ هو يوقفنا على أحوال الماضين من الأمم في أخلاقهم، والأنبياء في سيرهم، والملوك في دولهم وسياستهم، وحتى تتمّ فائدة الاقتداء في ذلك لمن يرويه في أحوال الدين والدنيا، فهو محتاج إلى مآخذ، ومعارف متنوعة، وحسن نظر وتثبّت يقضيان بصاحبهما إلى الحق، وينكبان به عن المزلاّت والمغالط، لأن الأخبار إذا اعتمد فيها على مجرد النقل، ولم تحكّم أصول العادة وقواعد السياسة وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الانساني، ولا قيس الغائب منها بالشاهد، والحاضر بالذاهب، فربما لم يؤمن فيها من العثور ومزلة القدم والحيد عن جادة الصدق، وكثيراً ما وقع للمؤرخين والمفسرين وأئمة النقل من المغالط في الحكايات والوقائع لاعتمادهم فيها على مجرد النقل غثّاً أو سميناً ولم يعرضوها على أصولها ولا قاسوها بأشباهها، ولا سبروها بمعيار الحكمة والوقوف على طبائع الكائنات، وتحكيم النظر والبصيرة في الأخبار، فضلوا عن الحق، وتاهوا في بيداء الوهم والغلط، ولا سيما في إحصاء الأعداد من الأموال والعساكر.ّ] (١)

ثم يكشف ابن خلدون –عند حديثه في طبيعة العمران وما يعرض فيها– عن مزالق الخطر في الروايات التاريخية مبينا الأسباب

---

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٩، ١٠ طبعة إحياء التراث العربي بيروت لبنان ١٤٠٨هـ – ١٩٨م.

والعوائق التي تحول دون الموضوعية فيقول: [ولما كان الكذب متطرقا للخبر بطبيعته وله أسباب تقتضيه فمنها : التشيّعات للآراء والمذاهب، فإن النفس إذا كانت على حال الاعتدال في قبول الخبر أعطته حقه من التمحيص والنظر حتى تتبيّن صدقه من كذبه، وإذا خامرها تشيّع لرأى أو نحلة قبلت ما يوافقها من الأخبار لأول وهلة، وكان ذلك الميل والتشيّع غطاءً على عين بصيرتها عن الانتقاد والتمحيص، فتقع في قبول الكذب ونقله.

ومن الأسباب المقتضية للكذب في الأخبار أيضا : الثقة بالناقلين، وتمحيص ذلك يرجع إلى التعديل والتجريح.

ومنها: الذهول عن المقاصد، فكثير من الناقلين لا يعرف القصد بما عاين أو سمع وينقل الخبر على ما في ظنه وتخمينه فيقع في الكذب.

ومنها: توهّم الصدق وهو كثير، وإنما يجيء في الأكثر من جهة الثقة بالناقلين.

ومنها: الجهل بتطبيق الأحوال على الوقائع لأجل ما يداخلها من التلبيس والتصنّع فينقلها المخبر كما رآها وهي بالتصنّع على غير الحق من نفسه.

ومنها: تقرّب الناس في الأكثر لأصحاب التجلّة والمراتب بالثناء والمدح، وتحسين الأحوال وإشاعة الذكر بذلك، فيستفيض الإخبار بها على غير حقيقة، فالنفوس مولعة بحب الثناء، والناس متطلّعون إلى الدنيا وأسبابها من جاه أو ثروة، وليسوا في الأكثر براغبين في الفضائل ولا متنافسين في أهلها.

ومن الأسباب المقتضية له أيضا وهي سابقة على جميع ما تقدّم: الجهل بطبائع الأحول في العمران، فإن كل حادث من الحوادث ذاتاً كان أو فعلاً لابدّ له من طبيعة تخصه في ذاته، وفيما يعرض له من أحواله، فإذا كان السامع عارفا بطبائع الحوادث والأحوال في الوجود ومقتضياتها، أعانه ذلك في تمحيص الخبر على تمييز الصدق من الكذب، وهذا أبلغ في التمحيص من كل وجه يعرض.][1]

وهكذا يركز ابن خلدون في منهجه التاريخي على النقد والتمحيص أكثر من الاعتماد على الرواية، صحيح هو لم يلغ الرواية من الاعتبار، وإنما جعلها في المرتبة الثانية، حيث جعل تمحيص الأخبار وتمييز صدقها من كذبها سابقاً على التمحيص بتعديل الرواة قائلا: [ولا يرجع إلى الرواة حتى يعلم أن ذلك الخبر في نفسه ممكن أو ممتنع، وأما إذا كان مستحيلا فلا فائدة للنظر في التعديل والتجريح، ولقد عدّ أهل النظر من المطاعن في الخبر: استحالة مدلول اللفظ وتأويله بما لايقبله العقل][2].

وقد بيَّن أبن خلدون أن التاريخ ليس من نوع العلوم الشرعية، إذ إن العلوم الشرعية هي من قبيل «الأنشاء»، فهي أوامر، ونواه، وعقائد، وطريقها في التحقيق يعتمد على نقل الرواة والتحري عنهم، ولذا وضع علماء الحديث علم الجرح والتعديل، وعلم طبقات الرجال وتاريخ الرجال وغيرها من العلوم التي ينبنى عليها توثيق الشريعة .

---

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٣٥، ٣٦.

(٢) المقدمة ص ٣٧.

أما علم التاريخ فهو من قبيل «الخبر» والخبر هو ما يصح فيه التصديق والتكذيب ويدخل ذلك مجموع الشهادات وكل أنواع الأخبار على اختلاف أقسامها وعلى ذلك يرى ابن خلدون أن منهجية الحديث –المقامة على نقد السند عن طريق التعديل والتجريح– غير مجدية –بمفردها– في حصر الحقيقة التاريخية فما فائدة النظر –مثلا– في السند عند ما يكون الخبر المنقول خرافة سافرة مستحيلة الوقوع عقلا.

ولذلك أضاف ابن خلدون إلى التاريخ منهجية أخرى فوق منهجية الحديث وجعل قوامها (قانون المطابقة) فهو يحتل في منهجيته حجر الزاوية، وقانون المطابقة هذا يستلزم النظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران، وما يلحق هذا الاجتماع من الأحوال لذاته وبمقتضى طبعه، وهكذا: حكّم ابن خلدون في تمييز الحق من الباطل: أصول العادة، وقواعد السياسة، وطبيعة العمران، أو ما يسميه أيضا (بطبائع الكائنات، أو طبائع الموجودات، أو طبائع الأحوال في العمران)، ولا بد في كل ذلك من قيس الغائب منها بالشاهد (والاطلاع على اختلاف الأمم والبقاع والأعصار في السير والأخلاق، والعوائد والنحل، والمذاهب وسائر الأحوال، والإحاطة بالحاضر من ذلك، ومماثلة ما بينه وبين الغائب من الوفاق، أو بون ما بينهما من الخلاف، وتعليل المتفق منها والمختلف)[1]، وهكذا يرى ابن خلدون أنه لا بد للمؤرخ أن يجمع بين علمى ا لحاضر والماضي، وأن يكون

---

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٢٨ (مرجع سابق).

عالما بسنن التاريخ وطبائع الاجتماع، وقد جره التطبيق لقانون المطابقة إلى الكشف عن القوانين الاجتماعية وذلك كى يجعل منها بوجه برهاني لا مدخل للشك فيه، معياراً صحيحاً يتحرى به المؤرخون طريق الصدق والصواب فيما ينقلونه.[١]

ومما يجب التنبيه إليه هنا أمران:

الأول:

أن فصل ابن خلدون لعلم التاريخ عن العلوم الشرعية التي قام منهجها على النقل، ليس معناه التجريح في منهج علم الحديث والعلوم الشرعية فإن ابن خلدون نفسه يعترف بأن منهجية الحديث التي أساسها التأكد من ثقة الرواة، هي في ميدانها صالحة ومفيدة، ولا وسيلة غيرها في هذا المجال، كما إن ابن خلدون لم يلغ من منهجه التاريخي دور النقل والرواية وإنما جعلها في المرتبة الثانية بعد عرض الأخبار على قوانين النقد التي قعدّها لمنهجه مثل قانون المطابقة، وقياس الغائب على الشاهد..الخ.

الثاني:

أن منهجية علماء الحديث -كما سبق بيانه عند الحديث عن المنهج التوثيقي عند علماء السنة- لم تقتصر على النقد الخارجي ولم تحصر عملها في الكشف عن الرواة وصحة السند، وإنما تضمن منهج

---

(١) ابن خلدون والفكر العربي المعاصر ندوة تونس ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م - مقال د. محمد الطالبي عن منهجية ابن خلدون التاريخية وتأثيرها في المقدمة وكتاب العبر ص ٣٧ - ٤٠.

المحدثين أيضا ما يسمى بالنقد الباطني أو الداخلي، وهو دراسة المتون وعرضها على السنة الإلهية في الكون والتاريخ واشترطوا عدم مصادمتها لصحيح المعقول وصريح المنقول من القرآن والسنة. . .الخ ما بيّناه هناك عند الحديث عن عنايتهم بالمتن، وما قاموا به من وضع علامات الوضع في المتن والسند معاً.

رابعاً: المنهج الاستردادي، أومنهج النقد التاريخي في الغرب

من المعروف أن الوقائع التاريخية تختلف عن العلوم التجريبية، حيث إن العلوم التجريبية قابلة للإعادة من خلال إعادة التجربة، بينما الوقائع التاريخية لا يمكن إعادتها، لأن وعاءها هو الزمن، والزمن لا يمكن إعادته، لأنه يسير دوما إلى الأمام دونما تراجع أو تقهقر، فما مضى منه لا يعود ولا يعوض، ولا يستطيع الإنسان أن يستعيد من الماضي لحظة واحدة، وقد أشار القرآن الكريم إلى هذه الحقيقة –عند وقت الاحتضار– في قوله تعالى: ﴿**حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ (٩٩) لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِن وَرَائِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ (١٠٠)**﴾ [**المؤمنون**]، أى أن مطلب الإنسان في رجوعه إلى الزمن أو رجوع الزمن إليه أمر مستحيل، ولذا عبر المولى عز وجل عن رفضه بأوجز عبارة في قوله ﴿**إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا**﴾ أى كلمة لا وزن لها ولا يمكن تحقيقها، وقد أشار الحسن البصرى –رحمه الله– إلى هذه الحقيقة في عبارة بليغة فقال: [ما من يوم ينشق فجره إلا ويُنَادَي : ياابن آدم: أنا خلق جديد، وعلى عملك شهيد، فتزود منّي، فإني إذا مضيت لا أعود إلى يوم القيامة.][١].

---

(١) المنظور الزماني في القرآن ص ٣٥ د. حلمي صابر ط دار الكتب الحديثة ط١ سنة ١٩٩١م.

وعلى ذلك : فلا يمكن في هذه الدنيا إعادة الزمان ولا رجوعه القهقري، وإذا ماحدث ذلك كان علامةً على انتهاء الدنيا، وذلك حينما تشرق الشمس من المغرب؛ ومن هنا: كانت مهمة المنهج التاريخي في محاولة استعادة ما كان من أحداث في الزمن الماضي بطريقة عقلية تأملية، ومن خلال تصور ذهني محصن لمجريات الأحداث، إنه باختصار: نوع من المعايشة لأحداث الماضي في ضوء ماخلفته الأحداث الماضية من آثار ووثائق ونصوص، والقيام بتوثيقها وصحة نسبتها إلى عصرها وإلى أصحابها من خلال طرق النقد والتمحيص، وفق خطوات المنهج التاريخي الحديث، والركيزة الأساسية في المنهج التاريخي أو إن شئت قلت: العمود الفقري له هي «الوثائق» سواءً أكانت آثاراً مادية مصنوعة كالمعابد وغيرها، أم نقوشاً خطية، أم روايات ومخطوطات وكتب ورسائل، وكان التحري عن هذه الوثائق لكل أنواع هو الخطوة الأولى في عمل الناقد التاريخي.

وقد يمتد المنهج التاريخي ليشمل الكثير من فروع العلم والمعرفة مثل تاريخ الأديان واللغات، وسائر العلوم التي تتخذ من التاريخ مدخلا ضروريا لها لمعرفة مجرياتها وتطوراتها عبر التاريخ.

ومنهج تحقيق النقل في المنهج الأوربي الحديث أو المنهج الاستردادي يتمثل إجمالاً في خطوات ثلاث:

[١] - جمع الوثائق وتصنيفها.

[٢] - النقد والتحليل.

[٣] – التركيب للأحداث أو « استعادة الوقائع » وإليك لمحة موجزة عن كل خطوة من هذه الخطوات :

الخطوة الأولى : الجمع والتصنيف:

فإذا ما أراد الباحث أن يدرس عصرا من العصور، أو حادثة من الحادثات الماضية، فيجب عليه أولا : أن يجمع الوثائق المتعلقة بموضوعه، وأن ينظمها بصورة عقلية دقيقة من حيث الترتيب الزمني، ومن حيث المكان، ومن حيث الموضوع، فيجمع ما يخص كل عصر على حدة، وما يخص كل قطر على حدة، وما يخص موضوع بحثه دون سواه على حدة، حتى يتكون الإطار المحدد لبحثه فلا يشرد بعيدا عن هدفه وموضوعه.

الخطوة الثانية : النقد القائم على التحليل والتمحيص والتوثيق:

بحيث يقوم الباحث في هذه الخطوة بتمحيص الوثائق من أجل التحقق من صحة نسبتها إلى العصر وإلى الأشخاص المنسوبة إليهم، والذي يعنينا هنا: هو عملية النقد والتوثيق للآثار والمرويات التاريخية، لأنها أساس النقد والموازنة بين المنهج الإسلامي والمنهج الغربي في هذا المجال التوثيقي للأخبار.

وقد قسم علماء المنهج التاريخي في الغرب النقد إلى نوعين:نقد خارجي، ونقد باطني، ومهمة النقد الخارجي تتلخص في : الكشف

عن صحة الوثيقة أو تفسيرها، ومعرفة الدوافع النفسية وكاتبها، ومقدار الصدق لديه وغير ذلك، وهاك بيان موجز عن أنواع النقد هذه:

(أولا) النقد الخارجي:

وقد قسمه علماء المناهج إلى قسمين: نقد الاستعادة، ونقد المصدر:

أما نقد الاستعادة فيقصد به: التحقّق من صحة الوثائق، وهل الوثيقة موضع التحقيق كتبها صاحبها فعلا؟ وهل كتبت بخطه أم بخط غيره؟ وهل دخلها الحشو والإضافة؟ وهل هذه الإضافة من باب الشرح أم من باب الإكمال؟ وهل دخل تحريف في النص الأصلي أو تزوير ؟ وهل هو تحريف جزئي بدسّ كلمة أو إبدالها؟ أم إنه انتحال كامل وشامل للنص؟ وهل هذه الأخطاء مقصودة أم أنها بسبب خطأ في النسخ؟ إلى غير ذلك من الوان التحرى عن سلامة النص.. ولهذا اشترط فيمن يتصدى لهذا النقد أن تتحقّق فيه شروط ثلاثة:

١- أن يكون ملماً باللغة التي كتب بها النص.

٢- أن يكون ملمّاً بالخطوط التي كانت سائدة في هذا العصر.

٣- أن يكون ملمّاً بالأخطاء الشائعة في كتابة اللغة التي دوّن بها النص.

وبهذا تصبح غاية هذه الخطوة من النقد : تخليص النص الأصلي وإزالة التصحيفات والإضافات والتحريفات التي لحقت بالأصل.

أما نقد المصدر: ـفيقوم فيه الناقد – بعد استخلاص النص الأصلي–

بعملية التوثيق لمصدرية هذا النص إلى صاحبه، فيبيّن مصدر الوثيقة، ومن هو مؤلفها وتاريخها، ويكشف عن عمليات الانتحال ودوافعها، وهل كان سببها الترويج لمذهب معين؟ أم كان سببها رواج الموضوع واشتهاره بسبب نسبته إلى عالم له سمعته الكبيرة؟ أم كان السبب هو رغبة الشخص في إعلاء شأنه واشتهار اسمه بنسبة عمل عظيم القيمة إلى نفسه.

وقد وضع علماء المنهج قواعد مهمة تفيد في نقد المصدر وتتلخص هذه القواعد في:

١ - النظر في الخط الذي كتبت به الوثيقة الأصلية، حيث إن الخطوط تتمايز بحسب العصور.

٢ - النظر في اللغة التي كتب بها النص، حيث إن لكل عصر خصائصه في أساليب اللغة وتراكيبها.

٣ - النظر في الوقائع والأحداث التي ترويها الوثيقة، وهل تتوافق مع الزمان والبيئة المنسوبة إليهما.

٤ - النظر في المصادر التي صدرت عنها الوثيقة أو المصادر التي استعان بها المؤلف، فقد يتفق نص الوثيقة مع المصدر المأخوذ عنه فتظهر عملية النقل والانتحال.

وبهذه القواعد يمكن الوصول إلى النص الحقيقي والتأكد من صحة نسبته إلى مؤلفه الحقيقي وهذا النوع من النقد الخارجي بقسميه السابقين نقد الاستعادة ونقد المصدر، بما يتضمناه من تصحيح الوثيقة، ونقد المصدر، والترتيب النقدي للمراجع، ونقد التحصيل، والوصول إلى سلامة النص ونسبته إلى مؤلفه الأصلي هذا النوع من

النقد يمثل الخطوة الأولى في ا لتوثيق.

(ثانيا): النقد الداخلي أو الباطني:

وهو يتجه إلى الرواية والراوي، فيهدف في جملته إلى تحليل الرواية بما يكشف عن حقيقة صدقها من عدمه، وإلى الوقوف على الراوي لمعرفة نزاهته وضبطه، والنقد الداخلي ينقسم إلى قسمين:

الأول: النقد السلبي، **والثاني**: النقد الإيجابي.

أما النقد السلبي: فهو يبحث في جملته عن الأمانة لدى الراوي وعن الدقة ويتحرى عن بواعث المؤلف، وعن الظروف التي أحاطت به، وهل عاصر الأحداث التي يرويها، وهل روايته رواية عيان ومشاهدة أم رواية نقل عن الغير؟ وما مقدار ما يتمتع به من صدق وثقة؟ وهل كان في روايته اتصال أم انقطاع؟، وما مقدار ضبطه وحفظه إلى غير ذلك من أمور ترجع في جملتها إلى أمانة الراوي ودقته وهي تقابل عند علماء السنة: العدالة والضبط.

أما النقد الإيجابي: فيطلق عليه نقد التفسير، وهو نوعان: تفسير يقوم على تحديد المعنى الحرفي للنص، وفهم جزئيات النص وألفاظه ومعرفة ما يكون في اللفظ من غرابة، وبيان المقصود بكل كلمة على حدة، والنوع الثاني من التفسير يقوم على تحديد المعنى الكلي للنص، أو المعنى الحقيقي الذي يوحى به النص جملة، وتحديدالأمور الكلية التي يعالجها النص الإجمالي.

وهذا النوع من النقد الداخلي بخطواته وأنواعه يقابل نقد المتن عندعلماء المسلمين.

الخطوة الثالثة: مرحلة التركيب
أو استعادة الوقائع والوثائق

وهذه الخطوة تعتمد على الخطوتين السابقتين، فلا تركيب إلا بعد التحليل القائم على تجميع الوقائع ثم البرهنة على صدقها وثبوتها، وتعتبر مرحلتا الجمع والتصنيف ثم مرحلة النقد والتمحيص، بمثابة التمهيد أو التحضير لعمل المؤرخ في المنهج التاريخي، فإذا ما توصّل إلى درجة الاستيقان من الوثيقة أو الأثر، كان عليه أن يقوم بعملية استعادة الوقائع كما هي في التاريخ ويستحضرها بصورة ذهنية دقيقة، ويستنبط منها أو يقيس عليها، ويخرج بالأحكام الصحيحة من خلال استعادة الماضي بكل تجاربه وأحداثه، ويمكن للمؤرخ في ضوء هذا المنهج أن يملأ الفراغ بين سلسلة الأحداث، وأن يجعل التاريخ موصول الحلقات، وأن يعيد صياغة التاريخ على نحو محكم يتفق مع مجريات الأحداث، ويتناسب مع اختلاف العصور والأجناس.[1]

---

(١) انظر خطوات المنهج الاستردادي الغربي في مناهج البحث للدكتور عبدالرحمن بدوى ص ١٨٣–٢٢١. (مرجع سابق).

خامساً: الموازنة بين المنهج الإسلامي والمنهج الأوربي في تحقيق المرويات والأخبار

بعد بيان المنهج التوثيقي للأخبار والمرويات عند علماء المسلمين، وبيان المنهج الاستردادي عند الأوربيين، ينبغي عقد موازنة بين المنهجين لبيان أيهما أدق وأوفى بالغرض الذي كان من أجله وضع المنهج التاريخي.

وتجرى الموازنة في ثلاث خطوات من خطوات المنهجين وبيانها كالتالي:

الأولى: قواعد النقد للسند:

فالبحث عن مصدر الخبر، ومن نقله؟ وكيف نقله؟...، هو أول خطوات النقد التاريخي، وهو ما يسمّى عند علماء المسلمين [بالراوى]، وعند الأوربيين [بالمؤلف].

وقد وصل المنهج الإسلامي في التعرف عن الراوي، وتحقيق نسبة الخبر إليه، ومدى صلاحية هذا الراوى ومقدار ما يحوزه من عدالة وضبط، أقول: قد وصل المنهج الإسلامي في هذا الجانب إلى درجة من الدقة والتوثيق عجز عنها المنهج الأوربي، وهو ما يعرف في المنهج الإسلامي [**بدراسة السند**]، ومعرفة الاتصال فيه من عدمه، وإمكانية اللقاء أو المعاصرة بين الراوى ومن روى عنه، ومعرفة كل شيء عن الرواة: تواريخهم، وطبقاتهم، وأسمائهم، ومعرفة الكنى

والألقاب، والمبهم والمختلف فيه من الأسماء، ومعرفة بلدانهم وأوطانهم... ولم يقف المنهج الإسلامي عند حد معرفة الراوى والتأكد من صحة نسبة الخبر إليه، بل بحث في مدى صلاحية هذا الراوي لنقل الخبر، ومقدار ما يتمتع به من أمانة ودقة، أو عدالة وضبط، ووضعت القواعد المنظمة لتقويم الراوى فيما يعرف [**بعلم الجرح والعديل**] أما المنهج الأوربي: فيفتقد في منهجيته هذا الجانب ويتعذر عليه التحديد الحازم لمصدرية الخبر، وقد عبر الدكتور عبدالرحمن بدوى عن قصور المنهج الأوربي في هذا الجانب الهام بقوله: «وهذه عسيرة كل العسر تبلغ في كثير من الأحيان درجة الاستحالة، سوى في الأحاديث النبوية التي وردت مقرونة برواتها حتى رسول الله ﷺ مع الحكم عليهم نزاهة ودقة»(١) .

وقد لجأ الأوربيون في منهجهم التاريخي إلى طرق كثيرة لمحاولة تحديد [المؤلف] تقوم على التحليل الباطني للوثيقة من أجل استخراج الدلائل التي تعرفنا بالمؤلف وعصره، ولكنها لم تصل إلى درجة اليقين في معرفة المصدر الحقيقي للنص، بل قامت في معظمها على الفرض والتخمين.

وشتّان بين الجزم واليقين في مصدرية الخبر عند علماء السنة وبين الظن والتخمين الذي قام عليه المنهج الأوربي الحديث في تحديد شخصية المؤلف وصحة نسبة الخبر إليه.

---

(١) مناهج البحث ص ٢١٥ «مرجع سابق».

الثانية: قواعد النقد للمتن:

إِن تصحيح المتن لغويا واستبعاد مافيه من أغلاط، هو ما يعرف عند علماء الحديث [بالتصحيف والتحريف]، وقد وضعوا الضوابط التي تُنقِّي النص من التحريفات، وبحثوا في منشأ الغلط، وهل مرده إِلى ضعف البصر؟ أم إِلى ضعف السماع؟ أم إِلى التدليس... الخ.

وإِذا ماقارنا ذلك بما يعرف عند الأوربيين [بنقد التصحيح] سنجد البون شاسعا.

وكذلك ما يعرف عندهم [بالنقد التفسيري] بنوعيه: الحرفي، والكلي، فسنجد أن علماء الحديث قد توفرت عنايتهم على شرح غريب الحديث، وقاموا بجهود كبيرة في شرح الأحاديث وتحليل نصوصها واستخراج ما بها من حكم وأحكام، وقد أفرزت هذه الجهود ثمارها المباركة في المكتبة الإِسلامية بالعديد من الكتب التي تناولت غريب الحديث، والكتب التي شرحت الصحاح والسنن وغيرها من كتب السنة المباركة كفتح الباري في شرح صحيح البخاري، وشرح النواوي على صحيح مسلم وغيرهما... كما قام علماء الحديث بوضع القواعد المنهجية التي تميّز الصحيح من الزائف وتُبَيِّن الموضوع من الأخبار، ووضعوا علامات يعرف بها الوضع بنوعيه في السند وفي المتن، وأفرد بعضهم الوضوعات بمؤلفات خاصة بها، حتى ينتبه لها الباحثون .

وإِذا ما قارنا تلك القواعد التي قام عليها المنهج الإِسلامي في نقد المتن وما تمتعت به من دقة فائقة وقارناها بطرق التقويم للنص في

المنهج الأوربي، فسنجد أن معظمها -عند الأوربيين- قام على الظن والتخمين والإغراق في الاحتمالات.

الثالثة: عملية التركيب والاستعادة:

إن عملية استعادة الوقائع هي الخطوة العملية في المنهج الأوربي، وهي عندهم تعتمد على قوة الملاحظة والتخيّل عند المؤرخ، أو مايسمونه [بالحاسة التاريخية] بحيث يعيش المورخ حالة من الفناء والاستغراق في الماضي ويستحضر الأحداث الماضية كأنهُ يعيشها الآن ويحياها بالفعل، ثم يستنبط منها المعلومات، ويصنّفها ويضعها في إطار عام، ويقوم بسد الثغرات في النص، فيكمل الناقص، ويستبعد الناشز منها، بحيث تشكل مرويات الحدث بعد حالة [الحدس] هذه عصرا محدداً، أو ظرفا معيناً.

وهذه المرحلة هي عماد المنهج التاريخي الأوربي -خاصة- بعد قصور المنهج في مرحلة النقد والتوثيق والتحليل، ومع ذلك فهي لا تسلم لهم أيضا لأنها مبنيّة على استنتاج فكري غيبى مجرد، يعتمد على مزاج المؤرخ وحدسه الذاتي، وأية نتائج تعتمد على الحدس الذاتي هي بلا ريب عرضة للمؤثرات الشخصية عند المؤرخ، والتي تتشكل من عواطف وغرائز وأفكار سابقة وموروثات ثقافية تترك آثارها بوضوح في شخصية المؤرخ، وهي بالتالي تترك بصماتها على نتائج الدراسة التي يخرج بها المؤرخ وتخرج بها من إطار النزاهة والحيدة والدقة، بل قد يلوى المؤرخ حركة التاريخ كله فيفسرها وفق أهوائه ومشاربه ومعتقداته، مثلما فعل الماركسيون في تفسيرهم

للتاريخ الإنساني، فصبغوه بصبغة المادية، وحصروه في العامل الاقتصادي وتطوراته، ومثلما فعل الفرويديون حينما صبغوا العلاقات الإنسانية بصبغة الغريزة الجنسية، وجعلوا محور النشاط الإنسان وعلاقته تتمحور في هذه الانبثاقات الجنسية بين الأفراد... وعلى ذلك : فالمنهج الأوربي في جملته: منهج ذاتي، يغرق في الحدسُ والتخيّل، ونتائجه احتمالية، وهو يفتقد القواعد الموضوعية التي وضعها علماء الحديث في منهجهم التوثيقي سواء من ناحية المتن أو السند، أو من ناحية الاستنتاج العام واستنباط الأحكام، وهذا كله – فضلا– عن السبق والريادة التي حظى بها المنهج التاريخي عند علماء المسلمين، وما أسفرت عنه جهودهم في تلك القواعد الفذّة التي أقامها ابن خلدون وغيره في النقد التاريخي للمرويات التاريخية.

سادساً: المنهج التجريبي وتطبيقاته عند علماء المسلمين.

إن المنهج التجريبي، أو منهج الاستقراء والتجريب، هو المنهج الذي ينتقل فيه الباحث من الجزء إلى الكل، أو من الخاص إلى العام، فهو يسير متدرجا في التعميم حتى يصل إلى حكم عام أو قضايا كلية، وهو يقوم في كل خطواته على الملاحظة والتجربة واستقراء الجزئيات الواقعية، والمقايسة بينها حتى يصل إلى القوانين العامة.

ويعدّ المنهج التجريبي العَملى لدى المسلمين، بمثابة الرفض والطرح للمنهج الصورى عند أرسطو، وكان بحق مفتاح النهضة العلمية في مجال العلوم الطبيعية -على وجه الخصوص- لأن موضوعاته هي الوقائع الخارجية المشهودة، فهي لا تقتنص من العقل -كما في المنهج الصوري عند اليونان-، ولكنها تفرض نفسها من الخارج على العقل، ثم يقوم العقل بتفسيرها وتحليلها واستقراء جزئياتها واستنباط القوانين العامة منها، ويعدّ المنهج التجريبي عند المسلمين هو الباعث الحقيق للنهضة الأوربية الحديثة، وهذا ما يشهد به المنصفون من أبناء هذه الحضارة، تقول المستشرقة «زيفريد هونكة»: [إن أثمن هدية قدمها العرب لأوربا هي: منهج البحث، الذي لولاه لبقيت أوربا في همجيتها][1].

(١) شمس العرب تسطع على الغرب ص:٤٠١

وينبغي على أبناء المسلمين –من ضحايا الغزو الفكري، وأسرى الهزيمة النفسية– أن يعوا ذلك جيدا، وأن يفيئوا إلى ذاتيتهم الإسلامية، ويستعيدوا عزّهم المفقود.

أما عن خطوات المنهج التجريبي:

فهي كثيرة، ويختلف العلماء فيما بينهم في الأخذ بها، لكن خطواته الأساسية تتمثل في أربع خطوات هي:

١– **الملاحظة والمشاهدة**، أو الرصد والتتبع لتصور الظاهرة موضوع البحث.

٢– **وضع الفروض لتفسير الظاهرة**، بحيث يتجاوز الباحث مرحلة الوصف إلى مرحلة التفسير وبيان الروابط بين الظاهرة وغيرها، ويضع من الفروض ما يمكن أن يكون تفسيراً لهذه الظاهرة أو ذلك الحدث، ويقوم الباحث بتصفية هذه الفروض، واستبعاد مالا يصلح منها، حتى لا يُبقي لديه إلا فرضا واحداً يصلح تفسيرا للظاهرة، وهو ما يعرف عند المسلمين «بتنقيح المناط» أو دليل السبر والتقسيم، وقد سماه (فرنسيس بيكون) بمنهج الحذف والاستبعاد.

٣– **التجريب**: حيث يقوم الباحث باختبار صحة الفرض الذي ترجح لديه من حيث تلازمه مع الظاهرة أو الحدث في كل الأحوال وجوداً بوجوده وعدما بغيابه، وهو ما يعرف «بالدوران» عند الأصوليين، والدوران –كما يقول الإمام القرافي–: «عين التجربة، وقد تكثر فتفيد القطع، وقد لا تكثر فتفيد الظن، فقطع الرأس مستلزم للموت حتماً، والموت مظنون

بالسم »[1].

والخطوات الثلاث السابقة تشكل في مجموعها مرحلة أولى في المنهج التجريبي وهي ما يطلق عليها « مرحلة التحليل » ثم تليها مرحلة ثانية وهي ما تعرف « بمرحلة التركيب » أو « مرحلة التقنين » والتي تتمثل في الخطوة الرابعة وهي :

٤- **تقنين النتائج الجزئية** : بحيث تجمع هذه النتائج الجزئية المتناثرة، ويصاغ منها قانون كلي تبنى عليه المعارف، وهكذا يصبح العلم الحسي الجزئى أساساً للحكم العقلي الكلي لأن القضايا الحسية لا تكون إلا جزئية ولا سبيل إلى صدق القضية الكلية في مجال الطبيعيات إلا من خلال التجريب للجزئيات المحسة المشاهدة، مثل قوانين : الجاذبية ، والنسبية، والطفو وغيرها.

وبعد عرض خطوات المنهج التجريبي نسوق عدة ملحوظات ينبغي الانتباه إليها :

الأولى : أن الدراسات التجريبية لم تعد قاصرة على مجالات العلوم الطبيعية في العلوم الإنسانية وفق معايير وضوابط دقيقة لدراسة مختلف الظواهر الإنسانية، وقد أعلن (وليم فونت) في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي عن إنشاء أول مختبر علمي لدراسة الظواهر النفسية، وبذلك دخلت الظواهر النفسية المتعلقة بأحد العلوم الإنسانية إلى المعمل، وانتشر على إثر ذلك البحث التجريبي بوصفه بحثا علميا يتناول دراسة مختلف الظواهر الإنسانية، وأصبح ما يعرف بالمتغير

---

(١) مناهج البحث عند مفكري المسلمين ص:١٠١ « مرجع سابق ».

التابع، والتغيّر المستقل في دراسة الحالات؛ وقد عارض كثير من العلماء تطبيق المنهج التجريبي -بإطلاقه- على العلوم الإنسانية لأنها تختلف في طبيعتها عن العلوم الطبيعية، وأثاروا إشكاليات كثيرة في وجه تطبيق المنهج التجريبي في مجال العلوم الإنسانية[١].

الثانية: أن العلم الآن يتجه إلى الاتّساق المعرفي العام، بمعنى أنه بين الحقائق بعضها ببعض، ولا ينظر إلى الحقائق المجزأة على أنها علم، وإن كانت توصف بأنها من ضروب المعارف، فالعلم في مفهومه الحديث، يعدّ تراكما للمعرفة المتّسقة، وأنه بدون الاعتقاد بوجود اتساق داخلي في عالمنا هذا فإنه يستحيل قيام العلم، إذ إن العلم هو محاولة لاكتشاف هذا العالم، ومعرفة العلاقات فيه، بما فيها من تداخل واتساق، يقول العالم الفرنسي «هنرى بون كاريه»: «إن العلم معرفة لا تتعلق بالأشياء أو الظواهر في ذاتها بل هو إدراك ما يربط بين هذه الأشياء والظواهر من علاقات»[٢].

وكأن العلم في مفهومه العام يتجه إلى التصور والتجريد، ولم يعد قاصرا على النشاط في المعامل والمختبرات، وإنما أصبح يشمل كل نشاط يهدف إلى دراسة العلاقات بين الظواهر المختلفة، وإيجاد القوانين التي تحكم هذه الظواهر، وأصبحت معرفة الآلاف من الحقائق الجزئية عن الطبيعة، دون إدراك الروابط التي تنظمها في مجموعة من القوانين، لا يمكن أن يطلق عليها وصف العلم[٣].

---

(١) راجع في ذلك كتاب «أسس الفلسفة» ص ٦٩-٧٢ د. توفيق الطويل.

(٢)، (٣) راجع في ذلك مذكرة (قاعة البحث) د. عمر عودة الخطيب ص ٥٩ - ٦٠.

الثالثة: أن صياغة القوانين الكلية من خلال الجزئيات المستقرأة هو منهج علماء المسلمين والذي استلهموه من روح القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ **سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلُ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلاً (٢٣)** ﴾ [**الفتح**].

حيث بيّن الله سبحانه وتعالى أن السنة الجارية في حالة معينة أو جزئية معينة هي سنة عامة لسواها من نوعها.

وهذا ما قرّره علماء المنهج العلمي في الغرب تحت صيغة «المسلمات العلمية» ويقصدون بها: الأمور المسلمة لدى الباحث وهي في جملتها أمور مشاهدة ومدركة لا مجال للريب فيها، وهي تنقسم إلى نوعين: مسلمات عامة، ومسلمات خاصة:

فالمسلمات العلمية العامة: تتعلق بالبحث في ذاته مثل.

١ - «مسلم الحتمية»: ويعنى هذا المسلم: أن كل شيء في ظواهر الكون محكوم بقانون، أو هو في حقيقته نتاج بدون سبب، حتى الظواهر الاجتماعية وقد دخلت مفاهيم جديدة على قانون «السببية»، تخالف ماكان شائعا من قبل، فأصبح مفهوم «المتغيّر المستقل» بديلا عن مفهوم «السبب»، ومفهوم «المتغيّر التابع» بديلا عن «المسبب أو النتيجة»، فإذا قلنا: الحديد يتمدّد بالحرارة، فإن الحرارة هي «المتغير المستقل»، والتمدد هو «المتغير التابع».

٢ - «مسلم الاضطراد»: ويعنى هذا المسلم: أن ما حصل في الماضي يمكن ان يحصل في الحاضر، وأن الأشياء تقع بشكل متكرر، ووفق نظام معين ثابت وهو ما يعنى: الاضطراد في وقوع الحوادث.

٣ - «**مسلم الوضعية**»: ويعنى هذا المسلم : الحسيّة في المعرفة، حيث إن العلم يعتمد في بدايته على الحواس، فهي نقطة الانطلاق، ثم يأتي بعد ذلك دور المنطق الوضعى، أى أن المعرفة تحتاج بالإضافة إلي اطلاقها من المشاهدات الحسيّة إلى الخبرة الإنسانية والعمل الذهني من أجل الوصول إلى القوانين العامة والكلية.

أما المسلمات الخاصة: فهي تتعلق بالطبيعة البشرية للباحث، فهي تدخل في نطاق العملية الإنسانية وهي تتمثل في:

١ - «**مسلمة صحة الإدراك**»: وتعنى أن حواس الإنسان أدوات صالحة للوصول إلى المعرفة، لكنها مهما بلغت من القوة فهي قصيرة المدى، وعرضة للخطأ والخداع ولهذا توجّب على الباحث أن يكرر ملاحظاته ليتأكد مما أدرك، وليضمن عدم تعرضه للخطأ .

٢ - «**مسلمة صحة التذكر**»: وتعنى هذه المسلمة أن لدى الإنسان قدرة على استخدام المعارف المختزنة في ذاكرته، وبما أن قدرة الإنسان على التذكر محدودة فيجب عليه أن يسجل مباحثه ونتائجه ويأخذ بالحيطة ما أمكن تلافيا للنسيان .

٣ - «**مسلمة صحة التفكير والاستدلال**»: وتعني هذه المسلمة أن الإنسان لديه القدرة على استخدام تفكيره والانتقال من المقدمات إلى النتائج، وحيث إن تفكير الإنسان قد يكون عرضة للخطأ لأى سبب من الأسباب كأن يستخدم مقدمات خاطئة، أو يستخدم طرق استدلال غير ملائمة لمجال بحثه، فيجب عليه إذن : أن يفحص مقدماته، وأن يختار طرق استدلاله على أساس من قواعد

المنطق السليم والمنهج السديد[1].

وقد أوجز علماء المسلمين هذه المسلمات الشخصية فيما يسمى «بضرورة التثبت» وعدم التسّرع في إصدار النتائج قبل تمحيصها، وقد استلهموا ذلك من توجيهات القرآن الكريم حيث يقو تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ (٦)** ﴾ [**الحجرات**]؛ ويقول تعالى: ﴿ **وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا (٣٦)** ﴾ [**الإسراء**].

الرابعة: بيان السبق الإسلامي في تطبيقات المنهج التجريبي:

فقد سبق أن بيّنا الريادة الإسلامية في وضع قواعد المنهج العلمي والتي تبرمجت على نحو متكامل عند علماء الأصول على يد الإمام الشافعي –رضى الله عنه –في كتابه «الرسالة» ومن جاء بعده أمثال القرافي والشاطبي وغيرهم، حيث قام الاستقراء لديهم على قاعدتين: العليّة –أي أن لكل معلول علة–، والاضطراد في وقوع الحوادث– أي أن العلة الواحدة إذا وجدت تحت ظروف متشابهة أنتجت معلولاً متشابها، وهما اللتان [أى القاعدتان السابقتان] أقام عليهما «جون استوارت مل» سنة ١٨٧٣م» المنهج الاستقرائى التجريبي بعد ذلك في الحضارة الغربية، وما نريد إبرازه في هذه النقطة الرابعة هو سبق المسلمين في تطبيق قواعد المنهج التجريبي في ميدان العلوم الطبيعية وذلك من خلال نموذجين من أعلام المسلمين في هذا الميدان، وهما:

(١) راجع في هذه المسلمات مذكرة (قاعة بحث) ص ٥٥ – ٥٨ – مرجع سابق –.

الحسن بن الهيثم، وجابر بن حيان، وسنعرض خطواتهما في البحث مع الإشارة إلى خطوات المنهج الحديث في الغرب على سبيل المقابلة لندرك مدى السبق والعمق العلمي للمسلمين في هذا الميدان.

يقول ابن الهيثم(١) في كيفية الإبصار مبينا المسلك الذي يسلكه في بحثه ومحدّد الخطوات التي يسير عليها، والترقي فيها خطوة إثر خطوة: [ونستأنف النظر في مباديه ومقدماته، ونبتدىء في البحث باستقراء الموجودات، وتصفح أحوال المبصرات، وتميّز خواص الجزئيات، ونلتقط باستقراء ما يخص البصر في حالة الإبصار، وما هو مطرد ولا يتغيّر، وظاهر ولا يشتبه من كيفية الإحساس، ثم نرتقى في البحث والمقاييس على التدرج والترتيب، مع انتقاد المقدمات، والتحفظ في النتائج، ونجعل غرضنا في جميع ما نستقريه ونتصفحه استعمال العدل لا اتباع الهوى، ونتحرى في جميع ما نميّزه وننتقده طلب الحق لا الميل مع الآراء، فلعلنا ننتهى بهذا الطريق إلى الحق الذي به يثلج الصدر، ونصل بالتدريج والتلطّف إلى الغاية التي عندها اليقين، ونظفر مع النقد والتحفظ بالحقيقة التي يزول معها الخلاف، وتنحسم بها موارد الشبهات.](٢).

وقد أبرز الأستاذ مصطفى نظيف -في كتابه القيم «الحسن بن الهيثم وبحثه»- آراء ابن الهيثم العلمية ومنهجه الفذ الذي جمع فيه

---

(١) هو أبو على الحسن بن محمد البصري، ولد بالبصرة وتوفى بالقاهرة سنة ٤١١هـ، ويعد الحسن بن الهيثم أكبر عالم رياضي وطبيعي في العصور الوسطى ولا تزال لآرائه ونظرياته في الرياضيات وفي البصريات مكانتها حتى الآن، ومن أشهر كتبه: الأصول في الهندسة، والمناظر في الفيزياء.

(٢) نقلا عن مناهج البحث عند مفكري المسلمين ص ٢٧٠ د. علي سامي النشار.

بين الاستقراء والقياس، وجعل الاستقراء وتتبع خواص الجزئيات في الواقع المشاهد أساس البحث، وأقام ذلك على أساس التجربة والتي سمّاها بالاعتبار، والنظر بشئ من التمحص في النص السابق لترى تكامل خطوات المنهج التجريبي عند ابن الهيثم والذي سبق به الغرب بعدة قرون، وإليك البيان:

١ – وضع المبادىء والمقدمات السابقة في ميدان بحثه تحت التمحيص، وعدم التسليم بها مطلقا أو رفضها مطلقا، وإنما وضعها تحت منظار التحقيق، حيث يقول [ونستأنف النظر في مباديه ومقدماته].

٢ – حددّ النظر في الفروض العلمية من خلال الاستقراء وتتبع خواص الجزئيات وذلك عن طريق الملاحظة والمشاهدة، والقيام بالتجارب لاستبعاد ما لا يراه صالحاً وذلك من خلال السبر والتقسيم »، أو ما أسماه فرنسيس بيكون: بمنهج الحذف والاستبعاد، يقول ابن الهيثم [ونبتدىء في البحث باستقراء الموجودات، وتصفح أحوال المبصرات، وتميز خوّص الجزئيات، ونلتقط ما يخص البصر في حالة الإبصار، وما هو مطرد لا يتغير، وظاهر لا يشتبه من كيفية الإحساس.].

٣ – استخدم ابن الهيثم القياس المؤسس على الاستقراء من أجل تجميع النتائج والترقي بخطوات البحث، يقول [ثم نترقى في البحث والمقاييس على التدرج والترتيب].

٤ – ثم يصل ابن الهيثم إلى مرحلة تقنين النتائج وتركيبها

مراعيا التحرى والنقد، ومتحفظا من الغلط والأوهام في النتائج عن طريق الإحصاء الشامل والمراجعة الدقيقة لكل خطوات بحثه حتى يكون على يقين من أنه لم يغفل شيئا في موضوعه، وأنه أخضع كل شيء للنقد والتحرى، كما تشير إليه بقية الفقرات في النص المذكور، وما ذكره ابن الهيثم عن التحري وتجنب الأوهام العارضة للنفس [ونجعل غرضنا في جميع ما نستقريه ونتصفحه استعمال العدل لا اتباع الهوى، ونتحرى في جميع ما نميزه وننتقده طلبا للحق لا الميل مع الآراء]. هو عيّن ما سبق بيانه من قواعد المنهج العلمي والتي سميناها بالمسلمات الشخصية، والعلمية.

سابعا : المنهج الاستدلالي في توليد القضايا والأحكام عند الأصوليين

لقد أشرنا فيما سبق إلى أن المعرفة نوعان : معرفة خبرية ومعرفة عقلية فالأولى طريق إثباتها : المنهج التوثيقي (التاريخي) والثانية إن كانت معارف حسيّة مشاهدة فطريق اثباتها المنهج التجريبي، وإن كانت معارف توليدية ذهنية فطريق اثباتها المنهج الاستدلالي، والذي يتمثل عند المسلمين في القياس الأصولي، وهذا ما سنوضحه هنا بعون الله وتوفيقه، مقارنين بين منهج المسلمين في الاستدلال والمنهج الديكارتي في الغرب تاركين العرض والتقويم لمنهج أرسطو الصورى إلى نقطة مستقلة.

الاستدلال يعنى: الإبانة عن شيء مجهول بواسطة شيء معلوم.

والاستنباط يعنى: استخلاص نتائج من شيء نعرفه معرفة يقينية تلزم عنه، وعلى ذلك فالمنهج الاستدلالي أو الاستنباطي في مجال العلوم العقلية يعنى: [السير بالعقل من قضايا يقينية أو من مبادىء ثابتة مسلم بها حتى يستخلص منها قضايا أخرى دون الالتجاء إلى التجربة] والاستدلال أو الاستنباط في جملته يقوم على اكتشاف العلاقات بين الأشياء وهو نوعان: استدلال مباشر وهو ما ينتقل فيه الذهن من قضية إلى أخرى دون توسط قضية ثالثة مثل: كل تاجر ذكى، فهي تنتج لنا: بعض التجار أذكياء، لأن ما يصدق

على الكل يصدق على الجزء من باب أولى، وأما النوع الثاني: فهو الاستدالال غير المباشر وهو يعني استخلاص قضية من قضيتين أو أكثر، وهو نوعان : قياسي، واستقرائي، والقياسي منه التمثيلي ومنه الشمولي، فالقياسي الشمولي مثل: كل إنسان فانٍ، وزيد إنسان، فهاتان قضيتان ينتج عنهما قضية ثالثة وهي: زيد فانٍ، وعلى ذلك فالاسدالال القياسي الشمولي يقوم على استخلاص الجزئيات من الكليات، أو الاستدلال بالعام على الخاص أما الاستقرء: فهو استنتاج قضية عامة من قضايا جزئية، أو هو الذي ينطلق فيه الفكر من التخصيص إلى التعميم، ومن تتبع بعض الحالات إلى بلوغ كل الحالات، وقد يكون الاستقراء تاماً إذا تفحّص الفكر فيه كل الحالات، وقد يكون ناقصا إذا لم يتفحّص فيه الفكر كل الحالات، واستقراء الجزئيات الحسيّة هو مجال المنهج التجريبي، الذي ينطلق الباحث فيه من الجزء إلى الكل، أما الاستدلال القياسي فهو ما يعرف في الفكر الإسلامي منهج البحث في القضايا، وقد تضمّنت إشارات الوحي من كتاب وسنة توجيهات عامة ترشد إلى المسالك المنهجية التي يسلكها الباحث في معرفة الحق والوصول إليه من أقرب طريق، وقد وعى الصحابة –رضوان الله عليهم– تلك التوجيهات، فسلكوا مسالك الاستدلال والاستنباط في مختلف شؤون حياتهم، ولما اشتدت الحركة العلمية، ظهرت الحاجة إلى وضع قواعد للاستنباط –خاصة– في العلوم الشرعية، وقد أكرم الله الأمة الإسلامية بالإمام الشافعي –رضى الله عنه– حيث جمع بين مدرسة الرأى ومدرسة

الحديث، فضلا عن عبقريته الفذة في علوم اللغة العربية وعلوم القرآن، فقام بوضع برمجة مستقلة لقواعد الاستدلال ومسالكه في كتاب «الرسالة»، ثم تطور منهج البحث عبر العصور الإسلامية، وظهر التوسع في مسائله وصيغه المنهجية على يد ابن حزم الأندلسي، وأبى اسحق الشاطبي، والآمدي، وابن قدامة وغيرهم.

وقد سبق منهج الأصوليين في الاستدلال منهج المتكلمين، لأن البحث في الأحكام العملية سبق البحث في الأمور الاعتقادية، وعلى ذلك: فإن القياس الأصولي كانت له الريادة المنهجية، فضلا عن كونه من أهم مباحث الاستدلال في الفكر الإسلامي، سواء في المباحث الشرعية العملية، أم في غيرها من الميادين الأخرى، وهذا يتطلب وقفة بيانية للقياس عند الأصوليين وبيان أنواعه ومجالات استخدامه.

والقياس عند الأصوليين أنواع نذكر منها:

١ - **قياس التمثيل**: وهو أقوى أنواع القياس عند الأصوليين، وأقربها في الوصول إلى اليقين، وإذا أطلق القياس عندهم، فإنه يتصرف إلى قياس التمثيل، وقد أطلقوا عليه «قياس العلة -تمييزاً له عن غيره، وقياس التمثيل أو العلة هو: إلحاق حكم قضية بقضية أخرى للماثلة بين القضيتين، وسمى تمثيلي: لأنه يكون بين جزئين يماثل أحدهما الآخر في الأساس الذي قام عليه حكم الأصل وهو العلة.

والعلّة في القياس التمثيلي تعتبر الركن الأساس من أركان القياس الأربعة وهي: [الأصل، والفرع، والعلة، والحكم].

فالأصل هو: ما تفرّع عليه، أو ما عُرف بنفسه، أو مابُنى عليه غيره؛ والفرع هو: ما تفرّع على غيره، والعلة: هي الوصف الجامع بين الأصل والفرع، والحكم: هو ثمرة القياس، وهو ما ثبت للفرع بعد ثبوته للأصل.

وقد اشترط الأصوليون للعلة شروطا [تبرز ملامحها واضحة في المنهج الغربي الحديث الذي أسسه « جون استوارت ميل » على قانوني العلية والاضطراد، وهما نفس قواعد القياس الأصولي] ومن أبرز شروط العلة:

[أ] أن تكون العلة مؤثرة في الحكم لأن الحكم معلول لها، فإذا لم يكن لها ثمة تأثير فيه خرجت عن كونها علة، وهذا ما ذهب إليه « بيكون » من اعتبار العلة هي مقوّم الشيء نفسه.

[ب] أن تكون العلة وصفا منضبطا غير مضطرب، بحيث يكون تأثيرها لحكمة مقصودة وهذا يقتضى أن تكون ظاهرة جلية، وأن تكون سالمة من المعارض، أى لا يردها نص ولا إجماع، وألاَّ تكون معترضة بعلل أقوى منها، وألاَّ توجب ضدين، لأنها حينئذ تكون منتجة لحكمين متضادين، وألاَّ توجب للفرع حكما وللأصل حكما آخر غيره... الخ

[جـ] أن تكون العلة مضطردة: أى تدور العلة مع الحكم وجوداً، فكلما وجدت العلة في صورة من الصور وجد الحكم، وهذا الشرط هو « طريق التلازم في الوقوع » عند « جون ميل ».

[د] أن تكون العلة منعكسة: أى تدور العلة مع الحكم وجوداً

وعدماً، فإذا انتفت العلة في صورة من الصور انعدم الحكم، وهذا ما يعبر عنه «جون ميل» بطريق التخلف في الوقوع حيث يقول: [إذا وجدنا حالتين: حالة تقع فيها الظاهرة، وحالة لا تقع فيها، يشتركان في كل شيء ما عدا شيئا واحداً يظهر في الحالة الأولى ولا يظهر في الحالة الثانية، استنتجنا أن هذا الشيء هو العلة أو المعلول أو جزء ضروري من علة أو معلول الظاهرة][1].

وكما وضع الأصوليون شروطا للعلة من حيث تأثيرها، وانضباطها، وعقلانية حكمها، وسلامتها من المعارض، فإنهم كذلك حدّدوا مسالك العلة، أى الطرق التي تعرف بها العلة، وجعلوها قسمين: أدلة نقلية، وأدلة عقلية وبيانها بإيجاز كما يلي:

[أ] **الأدلة النقلية** وهي النص والإجماع، فمثال العلة التي تثبت بالنص «الإسكار» فهو علة التحريم في قوله تعالى :﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ**﴾ [**النساء**: ٤٣]، ومثال العلة التي تثبت بالإجماع : تقديم ابن العم الشقيق على ابن العم لأب في الميراث، قياساً على تقديم الأخ الشقيق على الأخ لأب بسبب رجحانه بقرابة الأم.

[ب] **الأدلة العقلية** وهي كثيرة منها :

١ - **السبر والتقسيم بقسميه**: المنحصر والمنتشر، فالمنحصر يعنى: حصر الأوصاف التي يمكن التعليل بها للمقيس عليه، ثم اختبارها

(١) فضل لحضارة الإسلامية على الحضارة الغربية ص ١٠٦ د. عبدالله علي سمك ط الأولى سنة١٩٩٤م.

وإبطال ما لا يصلح منها بدليل، وهو يفيد اليقين، وأما المنتشر فهو لا ينحصر بين النفي والإثبات، أو ينحصر ولكن الدليل –على نفى عليّة ماعدا الوصف المعين– يكون فيه ظنيا، وهذا التقسيم المنتشر هو قاعدة التغير النسبي المحدد وغير المحدد في المنهج الحديث، وقد طبقه ابن الهيثم في استدلاله على صورة الألوان، كيف أنها كلما بعدت عن مبدئها ازدادت ضعفا، والتقسيم المنتشر يفيد الظن بعكس المنحصر فإنه يفيد اليقين.

٢ – **الدوران**: وهو وجود الحكم بوجود الوصف (العلة) وارتفاعه بارتفاعه، أو جريان العلة مع المعلول وجوداً وعدما، أو طرداً وعكساً، وهذا المسلك هو ماتنبه إليه «جون ميل» طريقة التلازم في الوقوع وفي التخلف

٣ – **تنقيح المناط**: وهو يعنى تهذيب العلة، وهو عند الأصوليين يشبه الطريقة السلبية في إثبات الغرض عند أصحاب المنهج الحديث، وهي طريقة الحذف، حيث يقوم الباحث بوضع قائمة بعدد الفروض التي يمكن أن تكون تفسيراً للظاهرة، ثم يقوم بحذف الفروض التي تناقض التجارب، حتى يصل إلى الفرض الباقي في القائمة فيكون هو الفرض الصحيح، والإجماع والاستنباط الذي يتحقق عن طريق السبر والتقسيم، أو الدوران، أو تنقيح المناط أو المناسبة راجع «روضة الناظر لابن قدامة» جـ٢ والموافقات للشاطبي جـ٤ .

وبعد الحديث عن «العلة» التي هي أساس القياس الأصولي، وبيان شروطها ومسالكها، ننبه هنا إلى أمرين:

الأول: كثرة الأمثلة المضروبة له في القرآن الكريم والسنة النبوية، فقد ذكر سبحانه وتعالى الدليل على البعث بالنشأة الأولى، فقال تعالى ﴿ **وَضَرَبَ لَنَا مَثَلاً وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ (٧٨) قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ (٧٩)** ﴾ [**يس**] وذكر أيضا الدليل على البعث بإحياء الأرض بعد موتها فقال تعالى: ﴿ **وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الأَرْضَ خَاشِعَةً فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ إِنَّ الَّذِي أَحْيَاهَا لَمُحْيِي الْمَوْتَىٰ إِنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (٣٩)** ﴾ [**فصلت**]، ومن السنة: تحريم الجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها قياساً على تحريم الجمع بين الأختين، لوجود التماثل بينهما أو العلة التي أوضحها النبي ﷺ بقوله: «**إنكم إن فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم**». وفي تلك الشواهد السابقة نجد أنه قد ألحق حكم قضية بقضية أخرى لوجود التماثل بين القضيتين.

الثاني: أنه -أى القياس الأصولي- لم يعد قاصراً على دائرة الفقهاء بل انتقل إلى مختلف الميادين العلمية، فاستخدمه علماء اللغة للكشف عن علل الأوضاع اللغوية وخصائصها، وبرز في هذا الميدان فارس فذ وهو «ابن حنبى المتوفى سنة ٣٤٣هـ» في كتابه المشهور «الخصائص». كما طبقه العلماء التجريبيون في مجالات الفيزياء والكيماء والطب وغيرها، وقد رأينا تطبيقاته واضحة لدى «بيكون» و«جون ميل» وأخذهم بقواعد القياس الأصولي في منهجهم التجريبي من حيث العلية والاضطراد مما يدل على الريادة المنهجية لعلماء المسلمين -خاصة- علماء أصول الفقه[١].

---

(١) مناهج البحث عند مفكري المسلمين ص: ١٠٥ - مرجع سابق -.

النوع الثاني من القياس : قياس الشمُول: وهو القياس المرتكز على مقدمة واضحة، أو هو القياس المؤلف من مقدمات يقينية، ويسمى هذا القياس بالجامع تمييزاً له عن الأقيسة الأخرى وتنبيها إلى أن عماده: المقدمة الكلية، وأساسه المنطقي: أن ما يصدق على الكل يصدق على بعض ذلك الكل فلا بد فيه من كلية إحدى المقدمتين، وعلى ذلك يكون الحكم فيه منطلقا من التعميم إلى التخصيص، أومن الكل إلى الجزء.

والقياس الشمولي –كما عرفه المناطقة– هو قول إذا وضعت فيه أشياء كثيرة لزم عنها شيء آخر بالضرورة لوجود تلك بذاتها لا إلى شيء خارجٍ فبناء هذا النوع من مقدمتين تلزم عنهما نتيجة، ومثاله المشهور: كل إنسان فانٍ، وزيد إنسان، إذن: زيد فان.

وصدق الكليات في المنطق الصوري الأرسطي ليس مرجعها إلى الاستقراء التجريبي، بل مرجعها إلى الحدس الذي يقع في النفس نتيجة تأمل مكثف في الواقع، وحَصْر أرسطو «اليقين» في الحدْس، هو أمر مرفوض في المنهجية الإسلامية والمنهجية العلمية، لأنه توجد مصادر أخرى لليقين وهذا ما سنوضحه في نقطة مستقلة عند مناقشة المنطق الأرسطي، والقياس الشمولي المرتكز إلى مقدمة كلية واضحة هو طريق من طرق الاستدلال التي سلكها علماء المسلمين، وجعلوه أساساً من أسس تقرير القواعد الشرعية الكلية التي تقاس عليها الجزئيات وهو ما يعبّر عنه عند الأصوليين بتحقيق المناط الذي تكون فيه القاعدة الكلية مجمعاً عليها أو منصوصا عليها في الكتاب

والسنة، ويجتهد أهل العلم في تطبيقها على الجزئيات.

ومثاله من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ **فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ** ﴾ [**البقرة**: ٢٥٨]، فقد حاج ابراهيم -عليه السلام- النمروذ مستدلا بمقدمة كلية (مضمرة في الآية) وهي: أن المستحق للألوهية هو الخالق المتصرّف في هذا الكون، فإذا كنت مستحقا لهذا الوصف فأت بالشمس من المغرب؟.

ومثاله من السنة: قول النبي -ﷺ- «**كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام**» فإنه ينتج عن ذلك أن كل خمر حرام.

وما أكثر الأمثلة المضروبة لهذا النوع من القياس في القرآن والسنة، وما أكثر تطبيقاته لدى الفقهاء في استنباط الأحكام الفرعية أو الجزئية من قواعدها الكلية

٣ - **قياس الأولى**: وهو إلحاق حكم مسألة بمسألة أخرى لكون هذه المسألة أكثر استحقاقاً لذلك الحكم من المسألة الأصل.

وهذا القياس يختلف عن أنواع القياس الأخرى، لأنه القياس الوحيد الذي يجوز استخدامه فيما يتعلق بالله جل جلاله، حيث إن القياس التمثيلي لا يجوز استخدامه في حق الله تعالى لأن الله ليس له نظير يقاس عليه، وكذلك القياس الشمولي لا يجوز استخدامه في حق الله تعالى، لأن الله تعالى ليس جزءاً فيندرج تحت كل.

ومبنى قياس الأولى: على أن كل كمال ثبت للمخلوق ثبوتا لا نقص فيه بوجه من الوجوه، فالخالق جل جلاله أولى أن يتصف

بصفات الكمال المطلق، لأنه سبحانه أحق من عباده بصفات الكمال والجمال والجلال، وكل ما يتنزّه عن المخلوق من نقائص وآفات، فتنزه الله عنه بطريق الأولى وقد وردت شواهد كثيرة على هذا النوع من القياس في القرآن والسنة منها قوله تعالى: ﴿ **أَوَلَمْ يروْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ قَادرٌ عَلَىٰ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ** ﴾ [**الإسراء**: ٩٩]، فذكر سبحانه الدليل على صحة البعث للناس بخلق السموات والأرض، إذهما أكبر وأعظم من خلق الناس، كما قال تعالى: ﴿ **لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ** (٥٧) ﴾ [**غافر**].

وهذا النوع من القياس هو ما قرره ابن تيمية في منهجه الإنشائى، وجعله إحدى صور الاستدلال القرآني، وهو من الأمثلة المضروبة في القرآن والقائم على المعرفة الفطرية للتمثل والأختلاف، وهو طريق الأنبياء في الاستدلال: وسنزيد هذا الأمر وضوحا عند نقد المنطق الأرسطي.

٤ - **قياس الآيات**: والآية هي العلامة، وهي الدليل الذي يستلزم عين المدلول ولا يكون مدلوله أمراً كليا مشتركا بين المطلوب وغيره، بل إن نفس العلم به يوجب العلم بعين المدلول، بحيث يلزم من وجود أحدهما وجود الآخر، ومن عدمه عدمه، وهو يشبه مسلك الدوران، أى دوران العلة مع المعلول وجوداً وعدماً، أو ما يسميه علماء المنهج الحديث: قانون التلازم في الوقوع وفي التخلف، كالشمس آية النهار، فمتى علم بطلوعها استوجب ذلك العلم بوجود

النهـار، وكـذلك معـجزات الرسل، فوجود المعجزة مستلزم لصدق النبى، وقد ورد استخدامه في القرآن بكثرة –خاصة– في مجال آيات الله في الأنفس وفي الآفـاق، فكل آية في الخلق، وكل حكمـة في الصنع آية على وجود الخالق واستحقاقه للألوهية فوجود المخلوقات مستلزم لوجود الخالق حتماً.

وقد جعله ابن تيمية –رحمه الله تعالى– إحدى صور الاستدلال القرآني، في منهجه الإنشائي القائم على الأمثلة المضروبة والأقيسة العقلية الصحيحة والمبنية على المعرفة الفطرية للتمثل والاختلاف.

٥ - قياس الخلف: وهو إثبات المطلوب بإبطال نقيضه، ومنه قوله تعالى: ﴿ **لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ (٢٢)** ﴾ [**الأنبياء**] فإن التعدد مفضى إلى الفساد، وبما أن الفساد ممتنع، إذن ينتفى التعدّد، وتثبت الوحدانية المطلقة لله وحده.

٦ - السبر والتقسيم: وهو طريق من طرق الاستدلال، يقوم على حصر أوصاف المسألة لإبطالها حتى لا يبقى منها إلا الفرض الصحيح، ومثاله من القرآن قوله تعالى: ﴿ **أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ (٣٥)** ﴾ [**الطور**]، فقد تم حصر المسألة في ثلاثة فروض : إما أنهم خُلقوا من لا شيء، وإما أنهم خَلَقُوا أنفسهم، وإما أنه قد خلقهم خالق؛ **والأول والثاني** باطلان ولم يقل بهما عاقل، إذن يبقى الفرض الثلاث وهو أنهم قد خلقهم خالق وهو الله؛ وقد سبق بيان هذا المسلك في الاستدلال عند حديثنا عن مسالك العلة، وأشرنا

هناك إلى نوعية : المنحصر، والمنتشر.

وبعد هذه العجالة في بيان المنهج الاستدلالي عند علماء المسلمين، نشرع في عرض قواعد الاستنباط عند «رينينه ديكارت» مقارنين إيّاها، بما أبدعه علماء المسلمين في مسالك الاستدلال.

قاصدين في ذلك: التأكيد على السبق والريادة، بل والتميّز والتفرّد لعلماء المسلمين في مناهج العلوم، حتى يتنبه صرعى الغزو الفكري، وأسرى الهزيمة النفسية من أبناء المسلمين، إلى تراثهم العلمي العظيم، ويفيئوا إلى رحاب دينهم، ويحققوا ذاتهم المفقودة، وعزّهم المسلوب.

ثامناً: المنهج الاستنباطي عند ديكارت

يعتبر الفيلسوف الفرنسي «رينينه ديكارت» في نظر الكثير من الغربيين هو واضع المنهج الرياضي أو منهج الاستنباط، وقد أقام «ديكارت» منهجه على أساس الحدس والاستنباط.

والحدس كما يراه ديكارت هو: نور فطري يمكِّن الإِنسان من إدراك الأفكار البسيطة والحقائق الثابتة والروابط بين قضية وأخرى، والتي يدركها الحدس بدون مقدمات مثل: الزمان، والمكان، والحركة، وعدم الجمع بين النقيضين، والمساويان لشيء واحد متساويان وهكذا.. وبعد الحدس تجيء مرحلة الاستنباط العقلي، وهو حركة ذهنية نستنتج بها شيئا مجهولاً من شيء معلوم، أو هو استخلاص نتائج من شيء نعرفه معرفة يقينية تلزم عنه، فهو نوع من البرهنة على صدق قضية ما في ضوء مبادىء عامة تصدق عليها، وأقام ديكارت منهجه على أسس رياضية، لأن المقدمات الرياضية تمتاز بالنظام والترابط الدقيق الذي يوصل إِلى نتائج سليمة، وهاجم ديكارت منهج أرسطو الصوري في الاستنباط، مبينا أن منهج أرسطو يقوم على قضايا ظنية أو احتمالية بينما منهجه يعتمد على قضايا يقينية، كما أن منهج أرسطو لا يقدّم معارف جديدة لأن نتائج القياس الأرسطي متضمنة في مقدماته، بينما تكون نتائج المنهج الديكارتي تكسب معارف جديدة، وقد وضع ديكارت لمنهجه أربع

قواعد أساسية، ينبغي هنا بيانها ومقارنتها بمسالك المسلمين في الاستنباط.

القاعدة الأولى : قاعدة اليقين:

حيث يرى ديكارت ضرورة تخليص العقل من الأفكار الخاطئة، وتخليصه من الشك، ويجب أن يتخلّى الإنسان عن التهور، وعن السرعة في الأحكام قبل إمعان النظر، بحيث لا يقبل شيئا على أنه حق إلا إذا عرف يقينا أنه حق، ولذلك دعا ديكارت إلى ضرورة تخليص العقل من الأفكار السابقة التي قبلها دون تمحيص سواء أكانت على سبيل الوراثة والتلقين، أم على سبيل التعلّم بلا برهان ودليل، واصطنع ديكارت الشك منهجا حتى وصل عن طريقه إلى نقطة اليقين وهي «الحدس» وجعلها الأساس الذي ينطلق منه في العلم .

القاعدة الثانية: قاعدة التحليل:

حيث يرى ديكارت ضرورة تقسيم المشكلة التي نعرض لبحثها ما أمكن ذلك، فنقسّمها إلى أجزاء بسيطة على قدر ما تدعو الحاجة إلى حلها، فنردّ المركّب إلى البسيط، والمعقد إلى السهل، حتى يبدأ العقل بحثه فيها مطمئنا إلى وضوح الأفكار.

القاعدة الثالثة: قاعدة التأليف والتركيب:

وهي أساس المنهج الديكارتي، حيث يبدأ الباحث بتنظيم أفكاره ونتائجه، ويتدرج من البسيط إلى المركب، أو من المعارف البسيطة إلى المعارف الأكثر تركيباً وهذه القاعدة –قاعدة التدرج– تماثل قاعدة المعادلات الرياضية التي لا يخطىء أهلها في حلّها، ومعنى ذلك : أن ديكارت قد طبق المنهج الرياضي على جميع العلوم وأخذ منهجه لقب «المنهج الرياضي عند ديكارت».

القاعدة الرابعة : قاعدة الاستقراء التام:

بحيث يقوم الباحث في كل مرحلة من مراحل البحث بإحصاءات كاملة ومراجعات شاملة تجعله على يقين من أنه لم يغفل شيئاً في موضوعه[(١)] .

وهذا المنهج الذي أسسه ديكارت بقواعده الأربع، هو مسبوق منه بقواعد المنهجية الإسلامية في البحث، والتي دعت إلى ضرورة التثبت في طلب العلم، ورفض الأوهام والأغاليط، وقد رأينا –فيما سبق– الحسن بن الهيثم حينما رفض أن يبني نتائجه على فروض ونظريات مسبقة، بل رأى ضرورة إخضاعها للنظر والتمحيص، فقال: [ونستأنف النظر في مباديه ومقدماته.]، كما حرص ابن الهيثم على تخليص البحث من الهوى والأوهام فقال: [ونجعل غرضنا في جميع ما نستقرية ونتصفحه استعمال العدل لا اتباع الهوى، ونتحرى في

---

(١) أسس الفلسفة ، د. توفيق الطويل ص ٤٨–٥٢ .

كل ما نميّزه وننتقده، طلبا للحق، لا الميل مع الآراء].

كما حرصت المنهجية الإسلامية على تخليص النفس عن البحث من الأوهام العارضة سواء أكان مصدرها:

١ - التواتر الناشىء عن التقليد والتلقين الأعمى أو التعصب المذهبي وغيره.

٢ - أوهام اللغة، والتي قد تنشأ بسبب الاشتراك اللفظي، أو أغاليط الإعراب، أو عدم الدقة في تحديد المصطلحات.

٣ - أم أوهام الجبلّة الإنسانية وما نشأ عليه الإنسان من ميل للعواطف والوجدانيات،

٤ - أم الأوهام الصِّرفة وهي كما أشار إليها الغزالي: النظر إلى جميع الأشياء من زاوية الزمان والمكان الحسيين اللذين يرتبط بهما الوجود الإنساني، مثل حكم الوهم باستحالة وجود موجود لا إشارة إلى جهته، وإن موجوداً قائماً بنفسه لا يتصل بالعالم ولا ينفصل عنه ولا يكون داخل العالم ولا خارجاً عنه(١).

هذه الأوهام الأربعة التي حذر منها علماء المسلمين، وأوضحها علماء الأصول فيما وضعوه من شروط للعلة وتنقيح مناطها، أليست هي ما قصده ديكارت في قاعدته الأولى من منهجه والتي دعا فيها إلى تخلّي الانسان عن التهور والسرعة في الأحكام، والحذر من الأغاليط والأوهام؟.

(١) راجع فضل الحضارة الإسلامية على الغربية ص ١٠١، ١٠٢ - مرجع سابق - .

كما سلكت المنهجية الإسلامية مسالك التحليل عن طريق الاستقراء والتجريب، وعن طريق السبر والتقسيم، وما يعرف بقائمة الحضور وقائمة الغياب في عناصر الظاهرة أو المسألة المراد بحثها، وقد أشار ابن الهيثم إلى تلك القاعدة بقوله: [ونبتدىء في البحث باستقراء الموجودات، وتصفح أحوال المجرات، وتميّز خواص الجزئيات، ونلتقط ما يخص البصر في حالة الإبصار وما هو مطرد لا يتغيّر، وظاهر لا يشتبه من كيفية الإحساس.].

وسلكت المنهجية الإسلامية مسالك التركيب بعد التحليل من أجل تجميع نتائج البحث وهي ما تعرف بقائمة التدرج مع القدرة الفائقة على الترتيب والمقارنة من أجل الوصول إلى حقائق ثابتة، يقول ابن الهيثم: [ثم نترقى في البحث والمقاييس على التدرج والترتيب مع انتقاد المقدمات، والتحفظ من الغلط في النتائج .].

ثم يشير ابن الهيثم إلى ضرورة التأني في إصدار الأحكام والعمل على المراجعة الشاملة قبل إصدار الحكم، والقيام بالاستقراء التام لخطوات البحث، فيقول : [ونصل بالتدريج والتلطف إلى الغاية التي يقع عندها اليقين، ونظفر مع النقد والتحفظ بالحقيقية التي يزول بها الخلاف وتنحسم بها موارد الشبهات.

تاسعاً: المنطق الأرسطي والأسس التي قام عليها في الاستدلال

المنطق الأرسطي هو من أقدم المناهج المستخدمة في الاستنباط والاستدلال، وقد وضعه أرسطو ليكون قانوناً للفكر يعصم الذهن من الخطأ عند الاستنباط وسمّى -من قبل المتأخرين- بالمنطق الصوري لانه لا يهتم إلا بالصورة، أي بالناحية النظرية للفكر دون الاهتمام بمادة الفكر، فهو في مقابل المنطق الوضعي أو الرياضي في العصر الحديث.

وقد انتقل إلى البيئة الإسلامية في أوائل العصر العباسي على يد عبدالله بن المقفع وولده محمد ضمن حركة الترجمة الواسعة للفكر اليوناني في العصر العباسي، واختلفت مواقف المسلمين إزاءه؛ ما بين رافض له، وآخذ به، وناقد لمادته ومنهجيته، وكان فلاسفة المسلمين أمثال الكندي والفارابي وابن سينا وغيرهم هم أسرع الناس احتضاناً له، بينما وقف الفقهاء والأصوليون منه موقف الرفض له، وأبقوا على مناهجهم الخاصة، لكن سرعان ما تسلل هذا المنطق إلى علوم المسلمين وامتزج بفكرهم مع القرن الخامس الهجري، وكان لأبي حامد الغزالي الأثر الكبير في مزج المنطق الأرسطي بعلوم المسلمين الشرعية والعقلية، ثم قيض الله للفكر الإسلامي شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- فتناول المنطق الأرسطي بالنقد والتشريح مظهراً عيوبه

ونقائصه، ومبينا تناقضه في مادته وفي منهجيته مع معطيات الفكر الإسلامي الصحيح المستمد من الكتاب والسنة، ولم يكتف رحمه الله بالهدم، بل قام بالإنشاء ووضع قواعد الاستدلال والاستنباط كما عرفها السلف الأول، وعلى أسلوب القرآن وتعبيراته، منقيّا بذلك المنهجية الإسلامية وقبل البدء في نقد المنطق الأرسطي يحسن هنا أن نبين بإيجاز الأسس التي قام عليها المنطق الأرسطي، حيث إن العلم بالشيء فرع عن تصوره، ولأن هذه الأسس ستكون محور النقد لهذا المنطق.

الأسس التي قام عليها المنطق الأرسطي

يقوم المنطق الأرسطي على دعامتين أساسيتين هما : التصور، والتصديق، والطريق الموصل إلى التصور هو « الحد » ، والطريق الموصل إلى التصديق هو « القياس »، ومنهما يتكون العلم الصحيح، أى: أن العلم لا ينال إلا بالحد والقياس عند أرسطو.

والحدّ عند أرسطو: هو المعرّف للماهية أو للذات، فهو العبارة التي تصف جوهر الشيء الثابت، أو هو الجواب الصحيح في سؤال: ماهو؟ ويتكون الحد عند أرسطو من الجنس والفصل القريبين، ومنهما يتكون النوع، ومثال ذلك « الإنسان » فحدّه أو تعريفه: حيوان عاقل، فالحيوان جنس يشترك فيه الإنسان مع أنواع أخرى، ولكن له فصله الذي يميزه عن أى نوع آخر من جنسه وهو « العقل ».

والحد بالجنس والفصل القريبين هو ما يعرف عند أرسطو بالحد التام، وإذا كان هدف الحدّ عند أرسطو هو الكشف عن الماهية، وتحديد الأنواع، فإن الماهية عنده ليس لها وجود عيني مستقل في عالم أعلى كالمثل الأفلاطونية، وليس وجودها ذهنيا أيضا، بل لها وجود خارجي مقارن لأفراد النوع المشخّصة في الخارج. وأن هذه الماهية أوصافها ثابتة ودائمة لا تتغير أبدا.

أما القياس عند أرسطو: فهو قول إذا وضعت فيه أشياء كثيرة لزم عنها شيء آخر بالضرورة، وعماده المقدمة الكلية، فهو في بنائه

يقوم على مقدمتين -لابد من كلية إحداهما- تلزم عنهما نتيجة، وهو ينطلق من أساس عقلي مؤداه: أن ما يصدق على الكل يصدق على بعض ذلك الكل، فهو استدلال بكلي على جزئي.

وعلى ذلك كان القياس الشمولي المرتكز على القضية الكلية هو القياس الموصل للعلم عند أرسطو وهو القياس المؤدي إلى اليقين أما القياس التمثيلي المرتكز على الجزء فهو عنده يفيد الظن.

ويرى أرسطو أن صدق المقدمات الكلية ليس مرجعه إلى الاستقراء التجريبي لأن الاستقراء التجريبي يقوم على معرفة حسية وهي عنده معرفة ناقصة، وإنما يعتمد في صدق المقدمة الكلية على الحدس الناتج من التأمل العميق في الواقع والحياة، وإذا ما صار الحدس عاليا صارت الكليات مقدمات أولية صادقة ينتج من القياس عليها نتائج يقينية وهو ما يعرف عند أرسطو بالبرهان، وعلى ذلك كان البرهان المرتكز على القضية الكلية هو طريق العلم اليقيني في العلوم النظرية عند أرسطو، وهو بذلك قد حصر العلم في البرهان في التصديقات.

النقد الموضوعي العام لمنطق أرسطو: لم يقبل المسلمون منذ البداية منطق أرسطو كونه قاعدة للتفكير أو منهجا للاستنباط والاستدلال، ويرجع ذلك إلى أسباب كثيرة، أوضح بعضها الإمام الشافعي -رضى الله عنه- وأوضح بعضها علماء الأصول والكلام، وكان لشيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- النصيب الوافر في نقد المنطق الأرسطي وتفنيده مبينا أنه لا يصلح طريقا للاستدلال في

المنهجية الإسلامية، ونورد أولا الأسباب العامة لرفض المنطق الأرسطي متمثلة في تلك النقاط:

١ – أنه يقوم على خصائص اللغة اليونانية، وهي مخالفة للغة العربية، وتطبيقه في العلوم الإسلامية يؤدي إلى متناقضات عديدة، وهذا ما قرره الشافعي –رحمه الله– وكان عارفا باللغة الونانية، وفارساً كبيرا في اللغة العربية، حيث يقول: [**ما جهل الناس ولا اختلفوا إلا لتركهم لسان العرب، وميلهم إلى لسان أرسطاليس.**].

٢ – أنه يقوم على «ميتافيزيقيا» مخالفة لعقائد المسلمين، إذ كانت نظرتهم إلى الإله يشوبها الانحراف والوثنية، فمباحثهم الإلهية تقوم على الإلحاد، لأنها تعتمد على القياس الشمولي، وتطبيقه مستحيل في حق الذات العلية وصفاتها، لأن الله سبحانه لا يمكن إدراجه تحت مقدمة كلية وهو ليس جزءاً حتى يندرج تحت كل –تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا–.

٣ – أنه يؤدي إلى التكلف، وتقييد الفطرة بقوانين صناعية متكلفة في الحدّ، والقياس، وهي غير مستطاعة إلا لقلة من الناس، ولو كانت النجاة مقصورة على العلم بها لقلّ الناجون.

٤ – أن المنطق الأرسطي يتنافى مع روح البحث التجريبي، ويعتمد على البحث الفلسفي النظرى، وقوانينه ذهنية صورية لا تأتي بجديد لأن النتائج متضمنة في المقدمات، فهو يرتبط بكليات ذهنية مجردة، ولا يتعامل مع الواقع المحسوس.

٥ – أن المنطق الأرسطي يقوم على الثبات المطلق في قوانينه

وكلياته، فهو لا يفى بحاجات الإنسانية المتغيّرة والمتطورة باستمرار.

٦ - أن منهجيته في الاستدلال دخيلة على فكر المسلمين، ولم يسلكه أصحاب النبى -ﷺ- وإنما سلكوا طرقا للاستدلال تتمشى مع الفطرة ومع أسلوب القرآن، وتفى بالوصول إلى العلم الصحيح وإلى تحقيق اليقين في بساطة ويسر، فلسنا بحاجة إليه، وليس يوجد قصور في المنهجية الإسلامية حتى نعوضه بهذا المنطق الصوري المعقد.

٧ - أن المنطق الأرسطي لا يعترف بيقينية التواتر، فهو يجعل التواتر يفيد العلم الشخصي فقط، فالقضايا المعلومة بالتواتر يختص بها من يعلمها فقط، أما اليقين في العلم فهو يستفاد من القضايا الكلية المنطقية، ويترتب على ذلك هدم التواتر في الإسلام وعدم يقينية القرآن والسنة وهدم النبوة والرسالة، وهذا أمر بالغ الخطورة على الإسلام، ولذلك انبرى شيخ الإسلام ابن تيمية مفنداً هذا الزعم الذي يودي بالدين كله، فأوضح أن الذين ينكرون التواتر ليس لديهم دليل عقلي على ذلك، بل هم يناقضون أنفسهم، حيث يقبلون نتائج العلوم الرياضية والطبيعية، رغم أن الأولى تعود إلى الحدسيات، والثانية تعود إلى المجربات، وهذه وتلك تنقل نتائجها عن طريق التواتر الخاص، بينما الآثار والسنن وثوابت الدين تتناقل عن طريق التواتر العام، وهو أقوى، لهذا كان التواتر في الدين مفيداً لليقين، وكانت نتائج العلوم الأخرى مفيدة للظن(١).

---

(١) مناهج البحث عند مفكري الإسلام ص ٢٧٣ - ٢٧٥ - مرجع سابق -.

عاشراً : الجانب الإنشائي عند ابن تيمية والميزان القرآني

لم يقصد شيخ الإسلام بهدم المنطق الأرسطي، هدم المنهجية العلمية في النظر والبحث، ولا هدم قواعد الاستدلال العقلي، وإنما كان نقده موجهاً إلى منطق أرسطو بالذات، لما يقوم عليه هذا المنطق من أسس ميتا فيزيقية لا تتفق مع الإسلام، ولما يوجد فيه من قوالب وصيغ تخالف المنطق الفطري للإنسان.

ولم يتوقف –رحمه الله– عند مسألة الهدم، بل تجاوزها إلى مرحلة البناء وإرساء قواعد الاستنباط والاستدلال من منظور قرآني تسلم معه العقيدة، ويتواءم مع الفطرة، ويلبّي حاجة العقل، وهو ما يعرف بالجانب الإنشائي عند شيخ الإسلام ابن تيمية حيث يرى – رحمه الله– أن القرآن الكريم – وهو كتاب الوجود عند المسلمين– قد أمدنا بصور الاستدلال، أو بمعنى أدق: قدّم لنا الميزان، وهو عند كثير من المفسرين يعني «العدل»، وهو ما نزن به الأمور، وهو يقوم على الأمثال المضروبة، والأقيسة العقلية المألوفة، التي تجمع بين المتماثلات، وتفرق بين المختلفات، في الصفات والمقادير ، يقول الله تعالى: ﴿ **وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ** ⑦ ﴾ [**الرحمن**]، ويقول تعالى: ﴿ **لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ** ﴾ [**الحديد**: ٢٥]، وقد ارشدنا القرآن إلى: أنه من أعظم صفات العقل: معرفة التماثل والاختلاف فإذا رأى الشيئين المتماثلين،

علم أن هذا مثل هذا، ويجعل حكمهما واحدا، فإذا رأى الماء والماء، والتراب والتراب، والهواء والهواء، علم أن هذا مثل هذا، وجعل حكمهما واحداً، فحكم بالكلي على القدر المشترك.

وهذا القياس العقلي هو ما يعرف «بقياس الطرد».

وإذا رأى المختلفين كالماء والتراب، فرّق بينهما، ولم يجعل حكمهما واحداً وهو ما يعرف «بقياس العكس». وقد استخدم القرآن هذين النوعين من القياس في كثير من صور الاستدلال.

ومن هنا: يكون الميزان المنزل من عند الله، هو القياس الصحيح، وهو عبارة عن:«المعرفة الفطرية للتماثل والاختلاف»، وهو ما أتت به الرسل، فإن الرسل دلّت الناس وأرشدتهم إلى ما يعرفون به العدل، ويعرفون الأقيسة العقلية الصحيحة التي يُستدل بها على المطالب الدينية، فليست العلوم النبوية مقصورة على مجرد الخبر -كما يظن البعض- فيجعلون ما يعلم بالعقل قسيما لما يعلم بالنقل أو العلوم النبوية، وهذا خطأ كبير، فلقد بيّن -ﷺ- العلوم العقلية التي يتمّ بها دين الناس علما وعملاً، وضرب الأمثال، واستعمل القياس، وأعاد الفطرة إلى طبيعتها، بعد أن أفسدتها الآراء والأهواء، ونبّهها إلى ما كانت معرضة عنه من هذا الميزان القرآني، ولذلك أتى الخبر من السماء لبيان الحقائق بالإخبار تارة وبالمقايس العقلية تارة أخرى، وليس صحيحا ما يقوله -علماء الكلام- بأن أدلة القرآن أدلة خطابية، بل هو مشتمل على الأدلة الخطابية والأدلة البرهانية، لكن على طريقة القرآن لا على طريقة علماء المنطق والكلام.

الحادي عشر: المجال التطبيقي للمنهجية الإسلامية في العقائد والأحكام

إن المنهجية الإسلامية منهجية عملية للبحث في القضايا والأحكام، وليست منهجية صورية تدور في فلك التجريد والمثال، وقد بينا –فيما سبق– مدى شمولية المنهجية الإسلامية لمناحي الفكر في المجال التاريخي، وفي المجال التجريبي، وفي المجال الاستنباطي، ونودّ هنا أن نبرز المجال التطبيقي للمنهجية الإسلامية في أبرز جانبين من الفكر الإسلامي وهما: جانب القضايا الغيبية، وجانب الأحكام الشرعية.

أما المجال الأول : فهو مجال القضايا الغيبية:

والمرتكز الأول الذي يبنى عليه هذا المجال هو الإيمان بالله وبرسالة نبيه محمد –ﷺ–، إيمانا جازما قائما على الفطرة الصحيحة والاقناع العقلي المبني على مباديء هذه الفطرة وإيقاظها عن طريق النظر العميق في آيات الله المبثوثة في الأنفس وفي الآفاق، وفي المعجزات النبوية، ثم في ضوء الوحي الذي آمن به العقل مصدراً للعلم، يتلقى الإنسان: مبادىء العقيدة الصحيحة، ويتفهمها، ويكيّف حياته في ضوئها [ودور العقل هنا: يقف عند حدود الإيمان بها يقينا بوجودها، ووعيا بدلالاتها، وتفكرا في

آثارها، دون التجاوز إلى البحث في كنهها وكيفياتها [1]، ما يتعلق بذات الله وصفاته.

أما المجال الثاني: فهو مجال الأحكام الشرعية:

وهو بحق الميدان الخصب الذي تحققت فيه المنهجية العلمية أول ما تحققت، حيث إن البحث لدى علماء المسلمين قد بدأ في المسائل العملية قبل المسائل الاعتقادية، وتتلخص المنهجية العلمية في هذا المجال في مسلكين:

الأول: استخراج الأحكام الشرعية إما من النصوص المصرح بها وإما من طرائق أخرى كالقياس والاستحسان والمصالح المرسلة.. الخ

فإذا كان الحكم منصوصا عليه، ومصرحاً به وسلم من المعارض أو الناسخ، فلا بد من الأخذ به، وإلا لجأ الفكر إلى استنباط الأحكام عن طرائق أخرى تراعى قواعد الاستدلال وضوابط الاجتهاد الشرعي كالقياس.

والثاني: هو تطبيق الأحكام الشرعية على وقائع الحياة، فالأحكام المستنبطة مطلقات ذهنية، أو كليات عامة، ولا بد من تطبيقها على وقائع الحياة، حيث يقوم الفقيه بالاجتهاد في فقه الحادثة، وفي الحكم الشرعي الذي ينطبق عليها، فتنزيل الأحكام على آحاد الوقائع، وتكييف حياة الناس في ضوء الأحكام الشرعية المستنبطة هو غاية

---

(١) حقيقة الفكر الإسلامي ، د. عبدالرحمن الزنيدي، ص ١٠٩.

الفقيه والمجتهد، وبما أن الوقائع متجددة والحياة في تغيّر مستمر، فما من بدّ من دوام الاجتهاد، والعمل على استنباط الأحكام، وتكييف الوقائع المستحدثة مع أحكام الشريعة الإسلامية الصالحة لكل زمان ومكان، وهذا نوع من القياس الشمولي الذي يطبق فيه المجتهد حكم الكلي على جزئياته[1].

ومما ينبغي التنبيه عليه هنا: هو وجود التآزر والتكامل بين المنهج التوثيقي للأخبار الشرعية والمنهج الاستدلالي في القضايا والأحكام، حيث لا يمكن لأحدهما أن يستغني عن الآخر، فهما مكملان لبعضهما البعض.

وإذا كانت مهمة المنهج التوثيقي تقف عند حدود بيان درجة الخبر الشرعي والوقوف على صحته أو ضعفه، وهل يصبح في درجة القبول أو يخرج إلى دائرة الرفض.

فإن المنهج الاستدلالي ينطلق في استنباطه من نتائج المنهج التوثيقي، ولا يتوجه إلى نص شرعي ليعمل فيه الفهم والاستنباط إلا إذا استوثق أنه خبر صحيح ثابت إلى رسول الله ﷺ، وإلا فما قيمة الاستنباط وبناء الأحكام من حديث ضعيف أو موضوع.

فهما معاً يتآزران في توليد العلم الشرعي ولا يستغنى أحدهما عن الآخر -هذا فضلا- عن التآزر بين سائر المناهج في تحقيق العلم الصحيح والوصول إلى الحقيقة في جميع المعارف والعلوم.

---

(١) راجع في ذلك كتاب حقيقة الفكر الإسلامي د. عبدالرحمن الزنيدي ص١٠٨-١١١ الطبعة الأولى ١٤١٥هـ دار المسلم للنشر والتوزيع بالرياض.

الثاني عشر: المنهج الجدلي وآداب الحـــوار والمنـاظـــرة

المنهج الجدلي: هو منهج الحوار والمناظرة، حيث يقوم شخصان أو فريقان بمحاورة بعضهما البعض بأسلوب علمي من أجل الوصول إلى الحقيقة، مستخدمين في ذلك وسائل أو مناهج الاستدلال المختلفة.

وقد توفرت أصول هذا المنهج النظرية وتطبيقاته العملية في تراث المسلمين الحضاري منذ العصر الإسلامي الأول، فقد سجلت لنا ذاكرة التاريخ الإسلامي صفحات مشرقة من حوار بعض الصحابة مع رسول الله ﷺ مثلما حدث في غزوة بدر في تحديد الموقع الاستراتيجي لأرض المعركة مع المشركين، ومثلما حدث في صلح الحديبية وغير ذلك...، وكذلك في حوار الصحابه بعضهم البعض مثلما حدث في محاورة عمر لأبي بكر –رضى الله عنهما– في شأن قتال ما نعي الزكاة، وفي مسألة جمع القرآن، ولا ننس المناظرات التي حدثت بين عثمان بن عفان –رضى الله عنه– وبين الثوار –خاصة– الأشتر النخعي، وما حدث بين على بن أبي طالب –رضى الله عنه– وبين خصومه السياسيين أمثال طلحة والزبير ومعاوية بن أبي سفيان –رضى الله عنهم–، وما كان من مناظرة عليّ البليغة واللغوية مع الخوارج، وكذلك مناظرة ابن عباس رضى الله عنهما– للخوارج؛ وقد

كثرت المناظرات والمحاورات في البيئة الإسلامية حتى أصبحت سمة من سمات المجالس العلمية، ومجالس الخلفاء، حتى كان بلاط خلفاء بني العباس يزخر بالمناظرات بين الفقهاء، والأدباء، وعلماء الكلام، والشعراء، وشهدت الدولة الإسلامية في الأندلس عصرا زاهياً من المناظرات والمنازلات العلمية بين علماء المسلمين وعلماء اليهود والنصارى حول الجوانب العقدية، وقد حوت كتب علم الأديان فيضا زاخراً من تلك المناظرات الدينية بين المسلمين وأهل الكتاب.

وقد وعى المسلمون منهج الجدال الصحيح وضوابطه السديدة في ضوء التوجيهات الراشدة للقرآن الكريم في هذا المجال.

حيث بيّن القرآن الكريم أهمية هذا اللون في الإثبات والاستدلال على الحق فهو أسلوب من أساليب الأنبياء في الرد على الخصوم، وقد امتدح الله إبراهيم –عليه السلام– بقوة الحجة على قومه فقال تعالى: ﴿**وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ ...**﴾ [**الأنعام**: ٨٣]، وذكر أن حجة نوح –عليه السلام– قد أعيت قومه، وعجزوا عن مجاراته في الحجاج، فقال تعالى: ﴿**قَالُوا يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ (٣٢)**﴾ [**هود**]. وشرع القرآن لنبيه محمد –ﷺ– الجدال بالحسنى مع الخصوم وجعله أسلوبا من أساليب الدعوة، فقال تعالى: ﴿**ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ...**﴾ [**النحل**: ١٢٥] وقد قيّد القرآن الجدال بوصف «الحسنى»، لأن القرآن يجعل من الجدال أسلوبا في الحوار والمناظرة من أجل استبانة الحق، وظهوره، أملا في

ردّ الحائر أو الضال إلى طريق الصواب والرشاد، فالهدف من الجدال هو إظهار الحق لا إحراج الخصم، إنه يقوم على قاعدة التلطف بالخصم والترفق به حتى يستبين له الحق، ويزول اللبس، وتخسر الشبه التي تصده عن الحق، [**لأن يهدي الله بك رجلا واحدا خير لك من الدنيا وما فيها**] . وحينما نستعرض شواهد الجدال في القرآن الكريم مع أهل الكتاب في دعاويهم الباطلة من: أن الله فقير وهم أغنياء، وأن يد الله مغلولة، وأن عزير ابن الله، وأن المسيح ابن الله، أو أنه وأمه إلهان من دون الله، وأن الجنة حكر عليهم ولن يدخلها إلا من كان هوداً أو نصارى، وغير ذلك من دعاويهم الباطلة في أمر العقيدة والشريعة وتحريف التاريخ.. وحينما نستعرض كذلك شواهد الجدال في القرآن الكريم مع المشركين وعبدة الأوثان في جدالهم في أمر البعث، وجدالهم في الوحي والقرآن وغير ذلك من دعاويهم الباطلة في أمر المطاعم والذبائح والمشارب والمناكح.

سنجد أن السمة البارزة في ردود القرآن على كل هؤلاء هي الجدال بالحسنى وبيان وجه الحق في المسائل مشفوعا بالأدلة المحكمة والبراهين الساطعة بلا إسفاف ولا مهاترات، اللهم إلا ماكان منها فيه ظلم بيّن، ووقاحة سافرة، قال تعالى: ﴿ **وَلا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ...** ﴾ **[العنكبوت: ٤٦]**.

وإذا كان هدف الجدال في القرآن هو : هداية الحيارى، وإزالة اللبس والغبش الذي يحجبهم عن الحق، فإن من أهدافه كذلك كشف الباطل وتعريفه، وفضح أهله المصرّين عليه وكشف مخازيهم،

حتى لا يستأسد الباطل، ويفتن به أهل الحق، فقمع أهل الباطل وفضح مخازيهم أمر مطلوب في حالة إصرارهم على باطلهم، ولهذا يتوجّب على كل ذي علم وحجة أن يرد شبهات أعداء الإسلام، وأن يقوم بتفنيد المذاهب والاتجاهات الفكرية الضالة التي تعمل ليل نهار على فتنة المسلمين وغزوهم في عقر دارهم ﴿**وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا**﴾ [**البقرة**: ٢١٧] ويقول تعالى: ﴿**وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ**﴾ [**البقرة**: ١٠٩].

وقد قام علماء المسلمين في ضوء التوجيهات القرآنية السابقة في وضع أصول الجدال وآدابه وأسموه: علم البحث والمناظرة، وكان لهم فضل السبق والريادة في تأسيس المنهج الجدلي، قبل أن تعرف أوربا «المنهج الجلي الحديث» بعدة قرون.

وقد بين علماء المسلمين قواعد الاستدلال، وأسلوب الحوار، وآداب المناظرة، ومنعوا كل وسيلة في الحوار تخرج بالمناظرة عن غايتها الأساسية وهي العمل على إظهار الحق ودحض الباطل، ولذلك منعوا في المناظرة أموراً كثيرة منها: المكابرة، والمصادرة، والمعاندة، والغصب، وبيانها كالآتي:

المكابرة: هي المنازعة لا لإظهار الصواب، ولا لإقناع الخصم، ولكن لبيان الفضل والانتصار والغلبة.

والمصادرة: هي الإبهام في الألفاظ وعدم تحديد المصطلحات، واللعب بالألفاظ حتى يلبس على الطرف الآخر في استدلاله.

والمعاندة: هي أن ينازع أحد الطرفين ويصر على نزاعه رغم علمه بفساد رأيه خشية الإحراج والهزيمة.

والغضب: هو أن يأخذ المجادل في بطلان دعوى الخصم دون أن يترك له فرصة لإقامة أدلته وتقرير دعوته.

وإذا كان علماء البحث والمناظرة، قد وضعوا قواعد الجدال بالحسنى، فإنهم كذلك وضعوا آداب الجدال والحوار، وبينوا أهدافه وغاياته مما ينظر في مواضعه من هذا العلم[1].

والمنهج الجدلي في الحقيقة يعتبر بمثابة التطبيق العملي للمناهج السابقة، حيث تتنوع القضايا محل الجدال، وبالتالي تتنوع المناهج وطرق الاستدلال، فإذا كان الجدال والحوار حول مسألة في ميدان البحث الطبيعي قانوناً علمياً أو نظرية علمية فإن المنهج المستخدم في الجدال يصبح حينئذ هو المنهج التجريبي وهو طريق الاستدلال في هذه الجوانب الطبيعية ونتائجها المعملية، وإذا كانت المسألة محل الجدال في قضية من قضايا الشريعة أو في حكم من أحكامها، فمجال الاستدلال هو المنهج الاستنباطي، وهكذا كل منهج من المناهج السابقة قد يستخدمه الطرفان المتجادلان على حسب نوع المعرفة التي يتم حولها الحوار، والمنهج الذي يناسبها.

وإذا كانت المناهج تتآزر فيما بينها للوصول إلى الحقيقة، فإنها أشد تآزراً واستخداما في ميدان الجدال والحوار حسب المجال المعرفي لكل مسألة من المسائل.

---

(١) انظر: المناظرة وأهميتها في الدعوة إلى الله. بحث في حولية كلية الدعوة الإسلامية بالقاهرة للمؤلف.

المطلب الثالث: أنواع البحوث ومناحيها

ويتضمن هذا المطلب النقاط الآتية:

أولا : أنواع البحوث من حيث طبيعتها وكنهها.

ثانيا : أنواع البحوث من حيث مجالاتها.

ثالثا : أنواع البحوث من حيث أهدافها وغاياتها.

رابعا : أنواع البحوث من حيث منحاها.

أنواع البحوث ومناحيها[1]

إِن البحث العلمي يعني: تلك المحاولات والجهود المستمرة التي يبذلها العلماء في اكتشاف المعرفة، عن طريق التنقيب عنها وحسن عرضها وفق قواعد دقيقة في البحث والتدليل والتحليل والنقد والتجريب والتقويم، من أجل الوصول إِلى الحقيقة، وإِيجاد الروابط والعلاقات بين الأشياء؛ ويتوقف نجاح البحث العلمي على جودته وانضباطه العلمي من ناحية، وعلى تأثيره الإِيجابي وتحقيق النفع للفرد والمجتمع من ناحية ثانية.

فالبحوث التي ترصد المشكلات وتعالجها وتقدم الحلول لها، والبحوث التي تهتم بقضايا المجتمع وأهدافه التنموية، وتعمل على تحقيق استقرار المجتمع وتقدّمه في جميع المجالات؛ فكرية، وثقافية، وعقائدية، وتشريعية، وسلوكية، وتقنية.. هي بحوث في غاية الأهمية، والاهتمام بالبحث العلمي هو عنوان على رقى المجتمع وتحضره وتدرجه في سلم المجد؛ فالبحوث -مثلاً- التي تتناول ظاهرة هجرة العقول المسلمة إِلى بلاد الغرب، والبحوث التي تتعلق بالأقليات المسلمة، والبحوث التي تعمل على التأصيل الإِسلامي للعلوم الاجتماعية والنفسية والطبيعية، والبحوث التي تعمل على نقل

(١) ينظر في هذا المبحث مذكرة (قاعة البحث) من ص١٠ إِلى ص٢٠ للشيخ عمر عودة الخطيب

التقنيات المتطورة إلى بلاد المسلمين، والبحوث التي تعمل على إحياء الذاتية الإسلامية، والبحوث التي تتناول بالنقد والإبطال للأفكار الضالة والمذاهب الهدامة والمعتقدات الفاسدة، وتعمل على دحض الباطل وإحقاق الحق.. كلها في غاية الأهمية لاستقرار الأمة ونهضتها، وتحقيق وجودها الإسلامي الأصيل وسط المجتمعات الأخرى.

والبحث العلمي يتنوع ويتشعّب ليشمل جميع جوانب المعرفة الإنسانية وهو يختلف في تصنيفاته ومسمياته تبعا لاعتبارات عديدة، ترجع في مجملها إلى أربعة أمور:

(١) اختلاف طبيعتها وكنهها.

(٢) اختلاف مجالاتها.

(٣) اختلاف أهدافها.

(٤) اختلاف مناحيها. وإليك البيان مع الإيجاز.

أولا : تصنيفها باعتبار طبيعتها وكنهها:

البحوث العلمية إذا نظرنا إليها من حيث طبيعتها العامة نجدها أنواعا ثلاثة:

[١] البحث التنقيبي: وهو يعني البحث والتنقيب عن الحقائق وكشفها وبيانها من أجل استخدامها في حل مشكلة ما، أو تحديد فائدة معرفية، ومهمة هذا النوع من البحوث تقتصر على جمع الحقائق

وتبيينها وتقديمها دون العمل على توظيفها.

[٢] البحث التفسيري: وهو الذي يعتمد على التدليل المنطقي والمناقشة للأفكار المطروحة، والموازنة بينها وبين غيرها، ويستخدم فيه الباحث طرق النقد والتقويم، والتحليل والمقارنة من أجل الوصول إلى حلول للمشكلات ذات الطبيعة الفكرية بصفة خاصة.

والبحث التفسيري المرتكز على التحليل والتدليل والموازنة والبراهين المنطقية يعتمد على الحقائق والمعلومات التي تجمعت لدى الباحث، وهذا يؤكد وجود الصلة القوية، والعلاقة التكاملية بين البحث التنقيبي والبحث التفسيري، حيث يقدم الأول الحقائق والمعلومات ويقوم الثاني بتقويمها وتوظيفها من أجل الحل لمشكلة ما، أو تقديم فائدة علمية دقيقة.

وعلى سبيل المثال: لو أردنا دراسة شخصية مّا، فلا بد أولا من جمع المعلومات عنها، ومعرفة السيرة الذاتية من النشأة والتكوين والسلوك الشخصي والاجتماعي، والإنتاج العلمي والأدبي...الخ، ثم تكون بعد ذلك مرحلة التحليل والموازنة والتقويم والوصول إلى الحكم على الشخصية بعد ذلك ومعرفة توجيهاتها وقيمتها العلمية، فالجانب الأول مهمة البحث التنقيبي، والجانب الثاني مهمة البحث التفسيري.

[٣] البحث الكامل: وهو الذي يهدف إلى حل المشكلات ووضع التعميمات وهو يتضمن النوعين السابقين، فيقوم الباحث بجمع الحقائق والكشف عنها، ثم تحليلها ونقدها من أجل الوصول إلى العلاج والحلول ووضع التعميمات وقد يتضمن إضافة إلى ما سبق

محاولة الوصول إلى نظرية جديدة أو معرفة لم تكتشف من قبل أو قانون علمي عام، بحيث يمكن تطبيقها والاستفادة منها في مجالات الحياة.

ثانيا: تصنيفها بحسب مجالات الدراسة:

حيث يرى بعض علماء المناهج والمهتمي بالبحث العلمي – خاصة– أصحاب الدراسات الاجتماعية أن ثمة تصنيف آخر وفق الطابع العام للدراسة ومجالاتها، فقد تكون الدراسة استطلاعية، وقد تكون وصفية، وقد تكون تجريبية، وقد تكون تاريخية، وإليك بيان موجز عن كل مجال مما سبق:

[١] البحث الاستطلاعي: ومهمته الكشف عن عناصر الموضوع، والتعرف على المشكلة موضوع البحث، أو كشف موضوع جديد لم يسبق الكشف عنه، وهذا النوع من البحوث تكون الدراسة فيه توثيقية أو ميدانية، وتشكل الاستبيانات فيها دوراً كبيرا.

[٢] البحث الوصفي: ومهمته تحديد سمات وخصائص الموضوع أو الظاهرة موضوع الدراسة، وهذا النوع من البحوث وإن كان يعتمد من أساسه على الدراسات الاستطلاعية، إلا أنه ينفرد عنها بعمليّة التحليل والنقد حيث يقوم الباحث في الدراسات الوصفية ببذل الجهود في عملية النقد والتقويم والتحليل الوضعي للمعلومات التي تجمعت من قبل الدراسات الاستطلاعية، وهذا أمر في غاية الأهمية حتى لا تصبح البحوث الوصفية تكراراً للبحوث والدراسات الاستطلاعية.

[٣] البحث التجريبي : ومهمته اختبار صحة ما يضعه الباحث من فروض علمية عن طريق التجربة، حتى يصل إلى السبب الأصلي أو مجموعة الأسباب المكونة للظاهرة، وهو يعتمد على قانوني : العلية والاضطراد، وهذا النوع من البحوث مجاله العلوم الطبيعية، ولكن يمكن وفق معايير وضوابط دقيقة تطبيق المنهج التجريبي واستخدامه في العلوم الانسانية .

[٤] البحث التاريخي : وهو يعتني بتوثيق الأخبار والمرويات والآثار التاريخية في ضوء منهج النقد والتحليل التاريخي، والذي يعتمد على قانون المطابقة ومعرفة سن العمران البشري والاجتماعي الإنساني، وقياس الغائب على الشاهد، وغير ذلك من قواعد النقد التاريخي أو التحليل الباطني للأخبار والمرويات .

ثالثا : تصنيفها بحسب أهدافها وغاياتها :

فالبحوث العلمية تختلف بحسب الهدف منها وتتنوع بحسب غاياتها، فهناك بحوث تهدف إلى بيان الموضوع والكشف عن أبعاده فقط، وهناك بحوث تهدف إلى التطبيق الفعلي لنتائج البحث العلمي، وهناك بحوث تهدف إلى التطوير، وبحوث تهدف إلى المواءمة ونقل الحلول من بيئة إلى بيئة أخرى، وإليك بيان موجز عن هذه الأنواع :

[١] البحث العام : ومهمته تقتصر على بيان الموضوع وتوضيح ما فيه من حقائق والكشف عن المعلومات والأبعاد المتعلقة به، وما يتعلق به

من قضايا ومسائل، واكتشاف النتائج، دون العمل على تطبيقها أو توظيفها، فغايته الكشف عن الموضوع وأبعاده فقط، وهو يرادف البحث التنقيبي الذي سبقت الإشارة إليه.

[٢] البحث التطبيقي: وهو يقوم على تطبيق النتائج العلمية التي قدمها البحث الأساسي أو البحث العام، ولا يعد تطبيقيا إلا بملاحظة الجانب العملي فيه فغايته عملية وليست نظرية.

[٣] البحث التطويري: ويهدف إلى تحقيق انجازات أكثر وأفضل من شتى مجالات العلوم: طبيعية، وتطبيقية، واجتماعية، وتربوية، واقتصادية..الخ .

ويحرص هذا النوع من البحوث على ملاحقة التطور العلمي في شتى المجالات والعمل على تقصّى الحقائق العلمية أولاً بأول، والحرص على الجديد منها، واستخدامها وفق أساليب مجدية في تحقيق التطور المطلوب.

[٤] بحث المواءمة: ويهدف إلى حل المشكلات الناجمة عن نقل أساليب وتقنيات من مجتمع إلى مجتمع آخر يختلفان في ظروف البيئة ومستويات المعرفة وطبيعة الأشخاص، فهي تهدف إلى تفادي التناقضات التي تقع بسب هذا النقل من بيئة إلى أخرى، وتعتني بحل المشكلات التي تنتج عن هذا الاختلاف، وهي من هذه الزاوية بحوث ضرورية لا تستغني عنها الدول النامية التي تنقل التقنيات الحديثة إليها من الدول الأخرى، وبحوث المواءمة ليست قاصرة على المجال التقني، ولكنها قد تكون أيضا في مجال البحوث النظرية أو

التطبيقية، أو أساليب وطرق ومناهج المعرفة المختلفة وهي تتطلب حذراً كبيرا في جانب نقل المناهج والقوانين التشريعية والتربوية والتعليمية.

رابعا: تصنيفها بحسب مناحي البحث:

تختلف البحوث تبعاً لاختلاف خصائصها، ومقدرة الباحث العلمية والمنهج الذي يستخدمه في البحث، ولكل بحث منحى وطابع يميّزه عن غيره، وتتلخص مناحي البحث فيما يأتي:

[١] المنحى الذاتي: وهو الذي تبرز فيه شخصية الباحث العلمية، وتظهر فيه ملكاته وقدراته الفائقة في البحث عن طريق التحليل والنقد والموازنة والمناقشة، وتظهر شخصية الباحث في مدى استيعابه للموضوع ومعرفة أبعاده، والقدرة على مناقشة الأفكار المطروحة، وتقويمها بالقبول أو الرفض وفق قواعد الترجيح والنقد المنطقي، بعيدا عن التحكم والتعصب وتمجيد الذات، فالقيمة الحقيقية للبحث تعود بدرجة كبيرة إلى قدرة الباحث، وما يتمتع به من عمق فكري ومنهجي، ومقدرة على الابتكار والتجديد، وتوظيف كل العناصر توظيفا سليما يرقى بالبحث، وجرأة في إبداء الآراء الصحيحة بلا غرور أو استعلاء؛ ويظهر المنحى الذاتي جليّا في البحوث ذات الصيغة النظرية أو الفكرية، حيث تظهر شخصية الباحث في المجال المعرفي النظري أكثر من المجال المعرفي الطبيعي.

[٢] المنحى الموضوعي: وهو الذي تبرز فيه موضوعية البحث المجردة بعيدة عن الأساليب الإنشائية أو الخصائص الذاتية للباحث، فهو يقوم

على الحيدة والنزاهة، ويعتمد على التنظيم الجيد للأفكار، وعرض المقدمات واستخلاص النتائج بأسلوب علمي محض غير متأثر بمشاعر وجدانية أو أفكار ذاتية، وهو يبرز في المجال الطبيعي والتطبيقي، فأكثر ما يظهر فيه المنحى الموضوعي للبحث هو مجال العلوم الطبيعية والرياضية والتطبيقية.

[٣] المنحى الأسلوبي: وهو يرتكز على الجمع بين المنحى الذاتي والموضوعي معاً في البحث، بحيث يستخدم اللغة والحيكة البيانية والبلاغية، وطرق النقد والموازنة وغير ذلك مما يتصل بالمنحى الذاتي، ويجمع بينها وبين حسن الترتيب والتنظيم واستخلاص النتائج من المقدمات بطرق علمية منهجية خالصة، وتتميّز البحوث التي تنحو هذا المنحى بالرصانة والقوة.

المبحث الثاني

ضوابط البحث العلمي

ويتضمن مطلبين:

الأول : الضوابط العلمية

الثاني : الضوابط الخُلُقِيِّة

المطلب الأول : الضوابط العلمية

ويتضمن مايأتي :

أولاً : أن يكون موضوع البحث في مقدور العقل الإنساني.

ثانياً : النزاهة وإنكار الذات.

ثالثاً : التثبت والتحقق في خطوات البحث.

رابعاً : التأني وعدم التسرّع في إصدار الأحكام.

الضابط الأول: أن يكون موضوع البحث في مقدور العقل الإنساني:

المقصود بالضوابط العلمية هنا: بيان القواعد والمحاذير التي يجب مراعاتها في البحث العلمي حتى تكون نتائجه سليمة وخالية من الأخطاء، ومن أبرز هذه الضوابط.

أن يكون موضوع البحث في مقدور العقل

فنحن نعلم ان العقل البشري مأطور بإطار الزمان والمكان الحسيين، والنشاط العقلي لا يتجاوز بمفرده دائرة الكون المحسوس، لأنها خارج نطاقه وقدراته، ولهذا يجيء الوحي الإلهي ليكمّل للإنسان دائرة المعرفة فيخبره بما هو خارج قدراته من عوالم الغيب المختلفة.

وقد أخبرنا الوحي عن العوالم الغيبية عن طريق بيان صفاتها وآثارها ولم يخبرنا عن كنهها وجوهرها، ولذا كانت معرفة الكنه والذات فوق طاقة العقل، جاء في الحديث النبوي: [تفكروا في خلق الله، ولا تفكروا في الله فتهلكوا]، وفي رواية أخرى: [**تفكروا في آلاء الله ولا تفكروا في ذاته فإنكم لن تقدروا قدره**][1]، ومعنى ذلك أن العقل مأمور بأن يفكر في الألآء والنعم والصفات والآثار، أما

(١) الحديث ذكره السخاوي في المقاصد الحسنة رقم ١٥٩، وذكره الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة رقم: ١٧٨٨.

الكنه والذات، فهي فوق طاقة العقل، وأي خوض فيها إنما هو مضيعة للعقل، وتبديد للطاقة وإهدار لوقت الإنسان بلا فائدة، بل قد تأتي عوائد البحث فيما استأثر الله بعلمه بالضرر للإنسان، وجاءت آيات في القرآن تبين أن هناك مناطق محظورة على العقل البشري، مثل حقيقة الروح، وموعد قيام الساعة، . .

يقول تعالى: ﴿ **وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً (٨٥)** ﴾ [**الإسراء**]، ويقول تعالى: ﴿ **يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي لا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلاَّ هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ لا تَأْتِيكُمْ إِلاَّ بَغْتَةً يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ (١٨٧)** ﴾ [**الأعراف**].

وإذا كان الإسلام قد حجب العقل عن معرفة الكنه والجوهر في الوجود الغيبي فإنه قد دفعه إلى تعقله عن طريق المعرفة بآثاره وصفاته. كما دفعه إلى نصب الأدلة والبراهين المثبتة له، وفرق كبير بين العلم بوجود الغيبيات والاستدلال عليها وبين العلم بكنهها وجوهرها، وما أكثر الأمور التي نؤمن بها ولكننا لا نعرف كنهها كالعرش والكرسي والميزان والصراط وغير ذلك من عوالم الغيب، والقدر الذي أوقفنا الإسلام عليه في هذا الجانب الاعتقادي هو كاف في مجال المعرفة الإنسانية بهذا العالم، وأى تزيد على ما أخبر به الوحي هو تنطع في الدين، وشرود بالعقل في غير مجاله، ولن يعود بفائدة على الإنسان، وقد رأينا الحصاد الفلسفي للبحث في عالم ما وراء الطبيعة، وكيف

كان الاضطراب والتخبط، بل والإلحاد والضلال سمات بارزة في التراث الفلسفي القديم والحديث، لأن الفلاسفة خاضوا بالعقل في غير مجاله يقول بعض الباحثين: «إن الإسلام وضع الحقائق الألهية الكاملة أمام العقل في المجالات التي ليس له أن يلجها بحثا وتنقيبا، حتى يتفرّغ للبحث الجاد في كشف أسرار الكون وعمارة الحياة وتنظيم العمران، إنه باختصار من أجل أن يكون عقل الإنسان عقلا عمليا، وكلما حمّل العقل نفسه الخوض في مجالات وتفصيلات الأمور الغيبية ضلّ وتاه، ولم يعد إلا بالاضطراب والإلحاد، مثل الحصاد الفلسفي القديم والحديث، مما يدل على قصور العقل في هذا المجال»[1].

ومن الأمور أيضا التي هي فوق طاقة العقل، وخارجة عن وظيفته، جعل العقل مصدراً للتشريع، فإن مصدرية التشريع لله وحده، فهو سبحانه له الخلق والأمر، ومنه التحليل والتحريم، وهو الذي يضع منهج الحياة السليم لأنه صاحب العلم المطلق، والحكمة البالغة، وإحلال العقل في التشريع محل الوحي إنما هو تخبّط ومضيعة للإنسان في الحياة.

وقد رأينا الآثار الخطيرة للقوانين الوضعية، وكيف أن المجتمعات لم تجنِ من ورائها إلا التعاسة والشقاء والاضطراب، فما يصلح اليوم لا يصلح في الغد، وما هو علاج لأوضاع فئة من المجتمع، يضر بمصالح فئة أخرى، هذا فضلا عن تدخّل الأهواء والمصالح الذاتية في

---

(١) تجديد الفكر الإسلامي صفحة ١٩ د. محسن عبدالحميد طبعة دار الصحوة.

التشريعات الوضعية، فينبغي على الإنسان أن يقف عند حدوده وأن يعلم أن عقله عاجز عن التشريع، لأن مصدرية التشريع لله وحده، وفرق كبير بين أن يكون العقل مصدراً للتشريع، وبين أن يفهم النصوص التي جاء بها الوحي ويجتهد في استنباط الأحكام التي يكيّف في ضوئها وقائع الحياة، فالاجتهاد مطلوب، ومصدرية التشريع مرفوضة في حق الإنسان يقول تعالى: ﴿**أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ**﴾ [**الأعراف**: ٥٤]، فالذي يشرع لا بد أن تتوافر فيه أربعة أمور:

الأول: العلم الكلي المحيط بالإنسان، **الثاني**: معرفة حقيقة الخير والشر والنفع والضر، **الثالث**: العلم المحيط بالمستقبل، **الرابع**: الحيدة والتجرد عن الأهواء، وهل تتوفر هذه الشروط لأحد من البشر؟

إنها صفات العليم الخبير، القائل: ﴿**أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ** (٥٠)﴾ [**المائدة**].

وهكذا جاء الوحي الإلهي فكفى العقل مؤنة وضع تصوره الاعتقادي ومؤنة وضع منهجه الحياتي، وكفل له الشرع سلامة الاعتقاد وسلامة التشريع، حتى لا يدخل العقل في مجال غير مجاله، ولا ينشغل بشيء كفاه الشرع مؤنة البحث فيه.

يقول الأستاذ سيد قطب: «على أن الله فاطر هذا الإنسان، العالم بحقيقة طاقته، كان يعلم أنه بقدر ما وهبه من القدرة على إدراك قوانين المادة، والتعرف على طاقات الكون في

هذا المجال لتسخيرها في الخلافة، بقدر مازوى عنه من أسرار الحياة كنهها وكيفية وجودها، وأسرار تكوينه الروحي والعقلي .. ولهذا - رحمة منه - لم يدعه يضع تصوره الاعتقادي لنفسه، ولا منهجه الحياتي وأنظمة الحياة..»[1].

---

(١) خصائص التصور الإسلامي ومقوماته ص٥٨-٦٥ طبعة دار إحياء الكتب العربية الطبعة الثانية سنة ١٩٦٥م.

الضابط الثاني: النزاهة وإنكار الذات:

فإن من سمات البحث العلمي: التجرد عن الهوى، وعدم التعصب للأفكار، فالإنسان يدور مع الحق حيث دار، والهدف الأساسي من البحث هو الوصول إلى الحقيقة مهما كان مصدرها فالحكمة ضالة المؤمن ينشدها أنى وجدها، وقد نهى الله عن الهوى والتعصب لأنهما يصدان عن الحق، فقال تعالى: ﴿ **أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً...** ﴾ [**الجاثية**: ٢٣]، وقال تعالى: ﴿ **وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلا يَهْتَدُونَ** (١٧٠) ﴾ [**البقرة**]، كما بيّن القرآن مدى تلطفّ النبى ﷺ في جدال المشركين، حيث قال سبحانه: ﴿ **قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ قُلِ اللَّهُ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلالٍ مُّبِينٍ** (٢٤) ﴾ [**سبأ**]، وكأن النبي ﷺ يقول لهم: دعوا التعصب جانبا، ولننشد الحق أنّي هو، فإن الحق واحد لا يتعدد، وقد يكون في جانبكم، وقد يكون معى، فلننظر معاً بعقل محايد بلا تعصب وأهواء أين الحق فنتبعه، فإن كان معكم أتبعكم، وإن كان معي تتبعوني، وهذا -لعمري- تلطف ما بعده تلطف في جذب الخصم إلى دائرة الحق فرغم علم النبى بأنه على الحق إلا أنه ﷺ تلطف معهم غاية التلطف من أجل هدايتهم وجمعهم على الحق.

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في الحموية الكبرى :[الحق يقبل من كل من تكلم به، وكان معاذ بن جبل يقول : اقبلوا الحق من كل من جاء به، وإن كان كافرا، أو قال: فاجرا، واحذروا زيفة الحكيم][1]، وفي رواية أبي داود: [**تلق الحق إذا سمعته فإن على الحق نوراً**][2] .

وقد جاء في الحديث: [**الحكمة ضالة المؤمن أنّى وجدها فهو أحق بها**][3] ، ولكن ينبغي التنبيه على أن ترك التعصب مطلوب إذا كان صاحبه على باطل، أما إذا كان الإنسان على الحق فينبغي أن يتعصب له، ويعض عليه بالنواجذ، حيث إن مسألة تجرد الباحث من أهوائه ومعتقداته السابقة، ينبغي التعامل معها بحذر شديد، فليس للمسلم أن يتخلّى عن عقيدته وولائه لربه ودينه -كما يروّج لذلك «رجال الماسون» حيث يقولون: «إذا أردت أن تعمل معنا من أجل الإنسانية، فيجب عليك أن تتجرد من كل شيء، وأن تتخلى عن عصبيتك لدينك ولغتك،.. وأن تخلع دينك على الباب كما تخلع حذاءك، وانس كل شيء إلا شيئا واحدا وهو : أننا شركاء فقط في الإنسانية.»

نقول : إن الإسلام حينما دعا إلى ترك التعصب، إنما نقصد التعصب لباطل، أما إذا كان الإنسان على الحق فيجب أن يتعصّب

---

(١) مجموع الفتاوي (٥/ ١٠١).

(٢) الحديث رواه أبو داود في سننه عن يزيد بن عميرة رقم ٤٦١١ وإسناده قوي ورجاله كلهم ثقات وقد صححه الألباني في صحيح أبي داود رقم ٣٨٥٥.

(٣) تحفة الأحوذي شرح الترمذي ٧/ ٤٥٨ وقال الألباني إنه جداً ضعيف. راجع الجامع الصغير وزيادته ٤/ ١٦٦.

له، ويدافع عنه، فـالمطلوب من البـاحث والعـالم أن يتـحلّى بالنزاهة الكاملة، والتـجـرد الكامل من أهوائه، وإِنكار ذاته ومـيـوله في تقـرير الحقيقة حتى ولو كانت مخالفة لما كان قد تصور عنها من قبل، ويعلن هذه الحقيقة ولو خالفت ما يراه أو يعتقده سابقا عنها، لأنه يدور مع الحق حيث دار، ولا يتعصب لباطل مهما كان، وهذه سمة الباحث النزيه، الذي ينشد الحق دون سواه.

الضابط الثالث: التثبّت والتحقق في كل خطوة من خطوات البحث

فيجب على الباحث أن يلتزم الدقة في بحثه، وأن يتثبّت في كل خطوة يخطوها، فلا يُدخِل الباطل على أنه حق، ولا يقبل شيئا في بحثه إلا إذا تيقن أنه صدق، ويحذر الأوهام والأغلاط، فما أكثر أوهام اللغة، وأوهام المصطلحات العلمية التي يكثر تداولها بين الناس وهي غير سليمة في ذاتها.

وقد حث الإسلام على التثبّت في العلم، وطالب بالدليل والبرهان، ونهى عن اتباع الظن، وبيّن أن الظن لا يغنى من الحق شيئا، وقد فطن علماء البحث والمناظرة –عن طريق توجيهات القرآن الكريم– إلى قاعدة هامة من قواعد البحث والنظر وهي: [**إن كنت ناقلا فالصحة، وإن كنت مدّعيا فالدليل**]، وبيّن الحق جل وعلا طرق الاستدلال والتثبت – في معرض الرد على المشركين– فقال: ﴿**قُلْ أَرَأَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَاوَاتِ ائْتُونِي بِكِتَابٍ مِّن قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٤﴾**﴾ [**الأحقاف**]، حيث طالبهم الله عز وجل بالتثبت في دعواهم وإقامة الدليل على صحة ما يدعون، فإذا كان قولهم مبناه على النقل والخبر فأين الكتاب؟ وإذا كان قولهم مبناه على العقل والنظر فأين البرهان؟ فهو عز وجل قد طالبهم بتقديم البرهان النقلي أو

البرهان العقلي، فإن كان مستندهم هو النقل: (ائتوني بكتاب من قبل هذا)، وإن كان مستندهم هو النظر والعقل : (أو أثارة من علم)، وما دامت دعواهم خالية من نقل صريح، وعقل صحيح، إذن فهي دعوى ساقطة، وليس لها سند ولا دليل.

وبين جل وعلا أن الظن لا يقيم علما، وليس له قيمة علمية في مجال الإثبات فقال: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ لَيُسَمُّونَ الْمَلائِكَةَ تَسْمِيَةَ الأُنثَىٰ (٢٧) وَمَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا (٢٨)** ﴾ [**النجم**]، فكل حكم مبناه على الظن والوهم هو حكم غير سديد.

وقد فطن الفيلسوف الفرنسي « رينيه ديكارت » وهو يضع قواعد المنهج الاستنباطي، فجعل قمتها « قاعدة اليقين » فيقول :« لا أقبل شيئا قط على أنه حق إلا إذا عرفت يقينا أنه كذلك، وعليّ أن أتجنب التهور، والسبق إلى الحكم قبل النظر، ولا أدخل في أحكامي إلا ما يتمثّل أمام عقلي في وضوح وتميّز، بحيث لا يكون لدىّ أى مجال لوضعه موضع الشك »[(١)] . كما حذّر علماء المناهج من وقوع الباحثين في ما يسمّى (بخداع التزييف)، حيث يقع بعض الباحثين فريسة لبعض المزيّفين الذين يقدّمون آثاراً تاريخية مزيّفة، أو وثائق ومخطوطات ملفّقة، ويتعامل معها الباحثون على أنها حقائق، ثم يكتشفون أنهم بنوا أحكامهم على وثائق خاطئة، أو أنهم قد بنوا أفكارهم ونظرياتهم على وهم وخداع.

---

(١) أسس الفلسفة ص٤٨ – مرجع سابق –.

ومن هنا: كان التثبت والتحقق في خطوات البحث أمرا في غاية الأهمية، وأنه -بحق- لب البحث السليم.

وإذا كنا قد استبعدنا من ميدان البحث العلمي الظن، فإننا نقصد به الظن القائم على التخمين والوهم، أما الظن الراجح فإنه طرق من طرق الإثبات، وكذلك ما يعرف بالظن العلمي أو الفروض العلمية، التي يضعها الباحثون -خاصة- في مجال البحث الطبيعي، ويجعلونها طريقا للوصول إلى الفرض الصحيح دون سواه، وفق قاعدة الحذف والاستبعاد -التي أشرنا إليها فيما سبق-، فالفرض العلمي وهو: [حذر الباحث بوجود روابط بين المشاهدة تجعل منها نسقا واحدا، مع محاولته التحقق من صدق الفرض أو كذبه]، هو خطوة من خطوات المنهج التجريبي، وطريق من طرق الوصول إلى الحقيقة، والبحث العلمي لا يستغني عن الفروض العلمية -خاصة- في المجال الطبيعي.

وقد وصف الباحثون منهج «فرنسيس بيكون» -الذي نقل المنهج التجريبي من اللغة العربية إلى اللغة اللاتينية- وصفوا منهجه بالقصور، لأنه لم يدخل فيه مرحلة «الفرض العلمي»، وقام «جون استوارت مل» بعد ذلك بإكمال النقص الذي كان في منهج بيكون التجريبي، فأدخل فيه الفرض العلمي وقواعد الاستقراء، وطرق اختبار صحة الفرض، وقانون العليّة والاضطراد وغير ذلك مما سبقه فيه علماء المنهج الإسلامي.

وقد رأينا في عرض المنهج التجريبي سبق المسلمين وريادتهم في

وضع قواعد الاستقراء والتجريب، مما يدل على أسبقية الفكر الإسلامي وريادته في ميدان البحث العلمي، ونذكر هنا نصا في غاية الأهمية للجاحظ يقول فيه: «وأول العلم بكل غائب الظنون، والظنون إنما تقع في القلوب بالدلائل، فكلما زاد الدليل قوى الظن، حتى ينتهي إلى غاية تزول معها الشكوك عن القلوب، وذلك لكثرة الدلائل وترادفها، فهذه غاية علم العباد بالأمور الغائبة»(١) .

وكأني بالجاحظ في هذا النص، يفطن إلى قواعد الفرض العلمي وطرق اختباره عن التجريب وكثرة الدلائل حتى يصل إلى اليقين.

وإذا كان الفرض العلمي هو المفتاح الأساسي للبحث، فإنه على الباحث ألاَّ يغفل عن القواعد المنطقية والقوانين الكلية التي تعينه في الوصول إلى الحقيقة، لأن الباحث لا يستطيع الوصول إلى الحقائق أو النتائج إلا بواسطة استخدام المنطق، ولا يستغنى باحث ما، عن القواعد المنطقية عند صياغة المفاهيم أو بلورة النتائج، ونعنى بالمنطق وقواعده هنا **منطقية العلم**، والمسلمات العلمية التي تستند إلى منطق الفطرة وقواعد العقل مثل:

١ - عدم الجمع بين الشيء ونقيضه، حيث إن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان معاً، فلا يمكن أن يكون الشيء موجوداً غير موجود في وقت واحد.

٢ - قانون السببية، حيث يقرر المنطق السليم والعقل القويم: أن

---

(١) رسائل الجاحظ «رسالة المعاد والمعاش» ص٤٢ نقلا عن د. محمد كمال جعفر في بحثه عن الركائز العلمية والخُلُقِيِّة للبحث العلمي في الإسلام مجلة كلية الدعوة بأم القرى العدد الأول سنة ١٤٠١هـ.

لكل حادثة سبب أحدثها، وأن السبب يؤدي إلى ظهور النتيجة مالم يوجد ثمّة عائق، وعلى هذا الأساس تنتفى في العلم فكرة المصادفة وتسقط دعاوي القائلين بالصدفة في الخلق.

٣ - قانون الاضطراد في وقوع الحوادث، حيث إن السنّة الجارية في جزئية أو جزئيات معينة عامّة لسواها من نوعها، كما قال تعالى: ﴿ **سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلُ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلاً (٢٣)** ﴾ [**الفتح**].

فما حصل في الماضي يمكن أن يحدث في الحاضر، لأن الأشياء تقع بشكل متكرر وفق نظام ثابت، وأن العلة الواحدة إذا وجدت تحت ظروف متشابهة أنتجت معلولاً متشابهاً، وهكذا..

الضابط الرابع: التأنِّي في إصدار الأحكام:

حيث إن علم الإنسان محدود، وفي طبيعته العجلة والتسرّع، كما قال عز وجل: ﴿ **وكان الإنسان عجولا** ﴾ [الإسراء :١١]، وفي آية أخرى: يقول سبحانه: ﴿ **خُلِقَ الإِنسَانُ مِنْ عَجَلٍ** ﴾ [الأنبياء: ٣٧]، إذن ينبغي عليه أن يكبح جماح نفسه، وأن يقاوم طبعه – خاصة– في ميدان البحث العلمي، وإصدار الأحكام والنتائج، لأنه إذا لم يتنبّه إلى ذلك لا يأمن الخطأ.

وقد وقع كثير من الباحثين في أخطاء علمية فاحشة نتيجة تسرّعهم في إصدار النتائج والأحكام، ونفوا وجود أشياء لمجرد أنهم بحثوا عنها فلم يجدوها، أو لم يتوصلوا إلى العلم بها، أو لأن حواسهم لم تدركها، وهذا خطأ فادح في مجال البحث العلمي، فليس من حق أحد أن يثبت بإطلاق أو ينفي بإطلاق إلا بعد الإحاطة الشاملة والعلم الكامل، ولا يتوفر ذلك لأحد من البشر، لأن العلم الكامل لله وحده، وأما علم الإنسان فهو علم جزئي محدود، ولهذا حثه الإسلام على طلب المزيد، فقال عز وجل: ﴿ **وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا** ﴾ [**طه**: ١١٤]، وقال سبحانه كذلك: ﴿ **وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً** ﴾ [**الإسراء**: ٨٥].

وفي ضوء التوجيه القرآني في هذا المجال، وضع علماء البحث والمناظرة، القاعدة المشهورة وهي: [**أن عدم الوجدان**

لا يستلزم عدم الوجود][1] بمعنى أنه إذا بحث الإنسان عن شيء ولم يجده، فلا يقول: إنه غير موجود، ويحكم عليه بالعدم، لأنه قد يأتي باحث آخر فيبحث من جديد ويجده، وما أكثر ما اكتشف العلماء من عناصر وطاقات في الكون، وأنواع من البكتريا والفيروسات والجراثيم وغير ذلك، كانت بالنسبة للسابقين غيبا لا يعلمون عنها شيئا، وما أكثر ما أصدر الباحثون أحكاما، وطلعوا علينا بنظريات ثم يثبت العلم بعد ذلك خطأها، ولهذا يجب على الإنسان في مجال البحث أن يتأنّى في إصدار الأحكام، وأن يكبح جماح النفس المتسرعة بطبيعتها، فإذا بحث عن شيء ولم يجده، فلا يقول إنه غير موجود، وإنما يقول : بحثت عنه فلم أجده ونحو هذا.

وقد كان من سمت السلف والعلماء الأثبات أنهم إذا بحثوا عن شيء أو عن مسألة ولم يجدوها يقولون: بحثنا عنها في مظانّها فلم نجدها، أو أو لم نقف عليها، وكانوا يقفون عند حدود بشريتهم، ويعرفون محدودية علمهم، ومقدار عجزهم عن الإحاطة والعلم الشامل، فجزاهم الله خيرا.

وهذا ما ينبغي أن يعيه المفتونون بالعلم التجريبي، حينما ينكرون كل شيء لا يخضع للتجربة، فالشيء الذي لا وجود له في الخبرة الحسية يعتبرونه وهماً وخرفة، وقد أحسن الشيخ وحيد الدين خان في رده على أصحاب الوضعية والاتجاهات المادية الذين يعتبرون التجربة الحسية هي مقياس الوجود الصحيح، وأن الأشياء التي لا

---

(١) ضوابط المعرفة ص٣٦١ الشيخ عبدالرحمن حبنكة الميداني طبعة دار القلم بيروت سنة ١٩٨١م

تخضع للتجربة هي كذب وهراء، حيث يرى فضيلته: أن رفض الماديين للدين والوحي الإلهي باسم المنهج الاستدلالي العلمي، هو خطأ علمي كبير، فدعواهم بأن حقائق الدين لا يمكن إجراء التجارب عليها وإثباتها في الواقع المشاهد، هي دعوى مرفوضة وفق الدليل الذي اعتمدوا عليه في إثبات النتائج العلمية التجريبية، حيث إن المعيار الاستدلالي في العلوم التجريبية له عدة درجات تتمثل في الآتي.

أ – **الدرجة الأولى**: أن يكون الأمر المراد مشاهدته أو إجراء التجارب عليه في متناول أيدينا مباشرة.

ب – **الدرجة الثانية**: أن يكون الأمر المراد إثباته لا يخضع كليا للمشاهدة، فيكتفى في إثباته بمشاهدة بعض أجزائه مثل: كروية الأرض.

جـ – **الدرجة ا لثالثة**: أن يكون الأمر المراد إثباته لا يمكن مشاهدة ذاته، وإنما تشاهد آثاره، وتثبت التجارب تلك الاثار مثال: « الإليكترون » فهو لا يخضع للمشاهدة لتناهي صغره، بحيث لا يمكن لمنظار مشاهدته، ولا يمكن لميزان وزنه، ومع ذلك نحكم بوجوده لمشاهدة آثاره كالتيار الكهربائي في سلك ما، فنحن نلمس آثاره، ولكن أين يكمن في السلك؟ وما لونه؟ وما وزنه؟.

د – **الدرجة الرابعة**: الاستدلال بالقرينة الجائزة، حيث إن المشاهدات والتجارب إذا لم تكن مرتبطة بالقضية المطروحة بالمعنى التكنيكي البحت، ووجدت قرينة تؤيد تلك القضية، فإن ذلك

الاستدلال بالقرينة الجائزة على القضية المطروحة يكون مقبولا وسليما لدى العلماء التجريبين، وأى ادعاء في ضوء هذا المقياس يصبح نظرية علمية مقبولة.

وعلى ذلك: وفي ضوء الدرجات الأربع السابقة نقول للذين رفضوا الدين والوحي والغيبيات أمور غير قابلة للإثبات عن طريق التجربة، ونحن نقول لكم هل كل النتائج العلمية الثابتة قد توصلتم إليها بالتجربة الحسية والمشاهدة؟ كلا، بدليل إثباتكم لأمور كثيرة عن طريق المعايير السابقة وهي لا ترى ولا تحس مثل: دلالة المؤثر الذي لا يُرى ولا يُحس ولكن تُعلم آثاره وتشاهد، ومثل: دلالة الغرينة الجائزة وهكذا..

ومن هنا: فإن رفض الدين بحجة أنه غير قابل للتجريب مبدأ علمي غير سليم، فإذا كان المبدأ هو: أن الحقيقة ليست إلاَّ نتائج المشاهدة والتجربة الحسية، فلن تستقيم قضية معارضي الدين إلا إذا توصلوا بالمشاهدة والتجربة نفسها إلى أن الدين في حقيقته النهائية باطل، فيجب أن تصل مشاهدتهم ودراساتهم إلى الحد الذي يسمح لهم بالمجاهرة بأنهم قد شاهدوا، وجرّبوا كل شيء داخل الكون وخارجه في أقصى مداه ، وأنهم –بناء على ذلك– يعلنون أنه ليس هناك إله ولا ملائكة ولا جنّ، ولا جنة ونار، بنفس الثقة التي يتمتع بها رجل بصير يدير عينيه في حجرة مقاسها ١٠×١٠ من الأمتار ثم يعلن أنه لا يوجد في هذه الحجرة فيل ولا أسد، وأنّى لهم ذلك؟ وهكذا يتناقض رجال العلم التجريبي مع أنفسهم، فهم حينما

يرفضون الدين يتعللون بأنه لا يخضع للتجربة، وحينما يقيمون الأدلة على رفضه لا يستخدمون التجربة رغم ادعائهم بأنه لا قيمة لأى حكم يصدر عن غير التجربة، ولا يوجد علم صحيح إلا من خلال المشاهدة والتجربة، وما أكثر الأخطاء التي تنتج عن السرعة والحماقة .

المطلب الثاني : الضوابط الخُلُقِيِّة
ويتضمن الضوابط الآتية:

الأول : **اقتران العلم بالنية الصالحة والعمل النافع.**

الثـاني : **عفة اللسان والقلم.**

الثـالث : **الأمانة في البحث ونسبة الفضل إِلى ذويه.**

الرابع : **الأعتـراف بمحـدودية العلم البـشري وضـرورة التواضع لله.**

الخامس : **الربط بين العلم والإِيمان بالله تعالى.**

الضابط الأول: اقتران العلم بالنية الصالحة والعمل النافع

يقصد بالضوابط الخُلُقِيِّة: المحاذير التي وضعها الإِسلام، وقيّد بها حركة الانفعالات الغريزية لدى الإِنسان، حتى لا تعوق حركة العقل السليم من جهة، وحتى تكون حركته غير ضارة من جهة أخرى.

وعلى سبيل المثال: الإِنسان تملكه غريزة حب الذات، فلو لم توجد ضوابط ومحاذير على سلوكه ونشاطه، لأضرت به هذه الغريزة الجامحة، وأضرت بغيره، فنراه يسرق جهود الآخرين وينسبها لنفسه، وما أكثر صور الانتحال العلمي في الأفكار والمؤلفات لكثير من الباحثين، ونراه يتناسى فضل السابقين عليه، ولا يذكر لأهل الفضل فضلهم، وهكذا..

ومن هنا: تأتي أهمية بيان هذه الضوابط الخُلُقِيِّة في البحث العلمي، لكي تحدّ من الشطحات الغريزية عند الإِنسان، ولكى نضمن نتائج علمية نافعة ومفيدة، وتصبح عائدات البحث العلمي في خدمة البشرية وليست في إِلحاق الضرر بها.

وهذه الضوابط الخُلُقِيِّة، هي مما تتميّز بها المنهجية العلمية في الإِسلام، بل هي –بحق– شيء فريد جدا في ميدان البحث العلمي –خاصة– إِذا قيست بالبحث العلمي –البعيد عن الأخلقيات– في الحضارات غير الإِسلامية المعاصرة.

من هنا: تأتي أهمية دراسة هذه الضوابط -كما أشرنا سابقا- وتوضيح القواعد التي تشملها.

ومن أبرز هذه الضوابط: اقتران العلم بالنيّة الصالحة والعمل النافع: فالإسلام لا يفصل بين العلم والنيّة الصالحة، ويقرن العلم بالعمل، ويربط بين العلم والغاية منه، أو الهدف من ورائه، ويربط بين العلوم ونتائجها، وهل عائداتها تكون خيرا أم تكون شراً؟ وعلى حسب النيّة في طلب العلم يثاب الإنسان أو يحرم من الأجر، وعلى حسب الغاية من البحث، يُسمح به أو يرفض، فإذا كان علما نافعاً فالإسلام يحث عليه، وإن كان شرا ولا يعود إلا بالضرر يحظره الإسلام وينهى عن تعليمه والبحث فيه.

ولهذا رأينا النبى ﷺ يربط بين العمل والنيّة ويجعل بينهما تلازماً لا ينفك فيقول: «**إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرىء ما نوى فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدينا يصيبها، أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه**»[1].

فالأعمال جميعها مرتبطة بالنية سواء أكانت أعمال القلوب، أم أعمال الجوارح، أم أعمال العقل من الأفكار والعلوم.

ويرفض الإسلام رفضا قاطعا شعار: «العلم للعلم» وفقط، ويرفض الإسلام أن تبقى العلوم مجرد معارف نظرية تعيش فقط في

(١) الحديث متفق عليه وأخرجه البخاري في صحيحه كتاب بدء الوحي باب كيف كان بدء الوحي إلى النبيﷺ

أذهان الناس ولا تتحول إلى واقع عملى، يقول تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لا تَفْعَلُونَ (٢) كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لا تَفْعَلُونَ (٣)** ﴾ [**الصف**: ٢، ٣].

ويرفض الإسلام العلوم التي لا تنفع، ويجعلها في مصاف العلوم المحظورة في البحث مثل تعلم السحر، والكهانة، والعرافة وغيرها، وقد رأيناه ﷺ يستعيذ في دعائه من علم لا ينفع، فكان مما يدعو به:

«**اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع، ومن قلب لا يخشع، ومن نفس لا تشبع ومن دعوة لا يستجاب لها**»[(١)].

وهكذا يربط الإسلام حركة العقل ونشاطه بالضوابط الخُلُقِيَّة، ويحرص على أن تكون عائدات البحث نافعة ومفيدة، ويظهر هذا التميّز في المنهجية العلمية الإسلامية إذا ما قارناها بمنهجية البحث في الحضارة الغربية الحديثة، حيث تنطلق فيها البحوث العلمية بلا ضابط من خُلُقٍ أو دين: [**فالعلم للعلم، والفن للفن، والغاية تبرر الوسيلة**] فهم يبحثون لذات البحث مهما كانت عائداته، وهم يستخدمون العلم فيما ينفع وفيما يضر، وقد رأينا عائدات البحث العلمي في ميدان الأسلحة وتطويرها حتى أنتجت ترسانات الأسلحة أنواعا من الأسلحة الكيميائية، والبكتيرية والجرثومية، فضلا عن الأسلحة الذرية والنووية.. وتصدمك أيها القاريء تلك الإحصاءات المفجعة حينما تعلم أن نصف ما لدى العالم من القوى العاملة تعمل في تطوير

(١) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الذكر والدعاء باب التعوذ من شر ما عمل.

الأسلحة، وأن العالم ينفق ثلثى دخله على الحروب وتطوير الأسلحة وصناعتها وتجاربها، وتكمّل اللعبة السياسية بقية المأساة، حينما تفتعل مناطق للحروب بين الدول النامية، لتكون سوقا لبيع أسلحتها من ناحية، ولتجريب ما عليها من ناحية ثانية، وكما يقولون: الغاية تبرر الوسيلة، ولك أن تعلم ماذا كان يجني العالم لو اتجهت هذه العقول الفذة لتبحث في الميادين النافعة للبشرية، والعمل على استغلال الموارد، وتنمية الدول الفقيرة، وماذا كان يحدث لوجه الأرض لو أُنفقت هذه البلايين نحو الاستثمار والتنمية بدل الحروب وصناعة الأسلحة؟[1]، ومما يصدمك أكثر: أن يكون الفن للفن، بصرف النظر عن الضوابط الخُلُقِيِّة، فقد يُجلّس الرسّام أمامه فتاة عارية تماما ليرسمها باسم الفن على الطبيعة، وقد تظهر المرأة عارية أو شبه عارية لترقص وتثير الغرائز باسم الفن، وأصبح هذا الفن الساقط علما وفناً يدرس ويبحث، وله مدارس ومعاهد وسوق رائجة وشهادات علمية تمنحها المعاهد والجامعات ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

إن الإسلام يرفض أن تتجرد حركة العقل من الأخلاقيات، أو أن ينفلت البحث العلمي من القيم، وجعل حرصه الدائم هو صيانة الأخلاق في أي نشاط من انشطة الإنسان، يقول تعالى: ﴿ **وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ** ﴾ [**النساء**: ١٢٥]، ويقول النبي ﷺ: «**إنما بعثت لأتمّم مكارم الأخلاق**».

(١) المنظور الإسلامي لمشكلة االغذاء ص٦٦-٧٢ د. حلمي صابر إصدار رابطة العالم الإسلامي العدد ٩٢ لسنة ١٤٠٩هـ.

الضابط الثاني: عفّة اللسان والقلم:

وكأني بالإسلام لا يرضى للناس عامة، ولا لأهل البحث العلمي -خاصة-، إلا أن يكونوا على أدب جم وخُلُقٍ كريم وطبع حميد، وأن يتحلّى الباحث في تعبيراته بالقول المهذب، وأن ينأى بقلمه ولسانه عن تجريح الآخرين، فإنَّ من حكمة الإسلام في الدعوة أن يترفّق الإنسان بخصمه، وأن يساعده في الوصول إلى الحق، لا أن يحقره ويزدريه ويقلّل من شأنه، فإن كثيرا من الناس من إذا انتقص من قدره تحول إلى وحش كاسر، وعدو لدود للحق وأهله، ولهذا أمرنا القرآن الكريم بترك السباب والقدح في الخصوم فقال عز وجل: ﴿ **وَلا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ** ﴾ [**الأنعام**: ١٠٨]، ووجهنا النبي الكريم -ﷺ- إلى الأدب في الحوار فقال :[**ليس المؤمن بالطّعان، ولا اللّعان، ولا الفاحش ولا البذيء**][١]، وقد ورد في الصحيحين وأخرجه الترمذي أيضا، قول النبي ﷺ : «**خياركم أحاسنكم أخلاقا، ولم يكن النبي فاحشاً ولا متفحشاً**»[٢] .

ولهذا كان من سمت البحث العلمي: البعد عن المهاترات، والشتائم، وفرض الرأى بالقوة، والعمل على إظهار الحقيقة وحمل الآخرين عليها من خلال الإقناع وتقديم الأدلة والبراهين، وليس من

---

(١) الحديث أخرجه الترمذي في سننه كتاب البر والصلة باب ما جاء في اللعنة من رواية عبدالله بن مسعود.

(٢) رواه الترمذي ي كتاب البر باب ما جاء في اللعنة وقال عنه: حديث حسن صحيح.

خلال المهاترات واللجاجة في الباطل، يقول ﷺ: «**من خاصم في باطل وهو يعلم لم يزل في سخط الله حتى ينزع**»[(١)]، فإنه من أسوء الأمور في ميدان البحث أن يتلكأ الإنسان في قبول الحق، أو أن يظل رافضا له بعد ما تبيّن، وأن يبقى محاربا للحق منتصرا للباطل إما عصبيّة له أو إتّقاءً لفضيحة جهله، أو ترفّعا عن قبول ما عند غيره، وأسوأ من ذلك كله أن يتوّج باطله بالسباب وفحش القول وشتم الآخرين، فإن هذا ليس بُخُلقِ العامة فضلا عن العلماء والباحثين.

ومما ينبغي التنبيه عليه هنا: هو أن علم الجرح والتعديل خارج هذا الخطر، لأنه ليس من باب السباب والشتم والفحش في القول، وإنما هو من باب بيان الحق، وهو ضرورة لتمييز الحق من الباطل، ومعرفة المقبول من المرفوض، فحينما يقول علماء الجرح عن راوٍ: إنه كذّاب، أو هو صاحب بدعة، أو هو كثير الخطأ، أو ساقط المروءة.. الخ إنما ذلك لبيان حاله حتى يُتقي حديثه ويهجر قوله عن النبى، فإن الأمانة والعدالة والضبط، هي من لوازم التحديث عن رسول الله ﷺ، فحينما يصرح علماء الجرح عن راو من الرواة ويبيِّنون حالته من الفسق أو صفة الضبط، إنما هو من باب النصيحة، اللازمة في الدين ومن باب حماية الحق والذبّ عن السنة النبوية التي هي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، ولا يُعَدُّ هذا الجرح من باب الغيبة، ولا من باب الفحش في القول والسباب الذي سبق خطره في ميدان البحث العلمي.

---

(١) الحديث رواه أبو داود وأحمد وقال عنه ابن الأثير في جامع الأصول: إسناده حسن (٣/ ٥٩٩).

وقد أجاز أهل العلم : بيان حال أهل الفسق، وكشف أهل الباطل، والتنبيه على أغاليطهم ومخازيهم حتى لا تروج بين الناس، وحتى لا يلتبس على الناس أمرا لباطل، ويدخل ضمن هذا الأمر تفنيد الشبهات والأباطيل التي يروجها بعض الكتاب العلمانيين واليساريين وغيرهم ضد الإسلام، من أجل بيان الحق، وحتى لا يغرّر بشبابنا وفتياتنا، ويلتبس عليهم الحق بالباطل –خاصة– إذا لم يُجدِ معهم نصح ولا حوار، واستمروا على لجاجتهم في الباطل. وقد قال تعالى: ﴿ **وَلا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ...** ﴾ [**العنكبوت**: ٤٦]، فالجدال بالحسنى مطلوب ولكن يستثنى الذين يظلمون ويتبجّحون ويروّجون للباطل بكل صفاقة وقوة، فهؤلاء لا ينفع معهم الجدال بالحسنى وإنما لا بد من كشف باطلهم وفضح فخازيهم وحماية الحق وأهله من كيدهم ومكرهم.

الضابط الثالث: الأمانة في البحث ونسبة الفضل إلى ذويه:

من ألزم الصفات للباحث صفة «الأمانة» فالأمانة هي عنوان الباحث المنصف وشعار البحث الجيّد، فإذا نقل الإنسان فكرة عن الغير، أو استناد علما من الغير لا بد أن يثبت هذه الفكرة لصاحبها، وأن يعزوا العلم إلى أهله، ولا ينسى لأهل الفضل فضلهم، ولا لأهل السبق سبقهم.

ولهذا رد العلماء البحوث التي تقوم على السرقات العلمية، وحكموا على أصحابها بعدم الأمانة، وحرموهم من سمت العلماء المحترمين، وقد أوضحنا فيما سبق القاعدة التي وضعها علماء البحث والمناظرة وهي [**إذا كنت ناقلا فالصحة وإذا كنت مدعيا فالدليل**]، فمقتضى الصحة في النقل أن يكون الباحث أمينا في إثبات النصوص لأصحابها، وبيان مواضعها في كتبهم، فإذا استشهد الباحث بكلام عن الغير، توجّب عليه أن يوثق هذا النقل، فيذكر إسم المؤلف أو القائل، والكتاب الذي نقل عنه ورقم الصفحة والجزء، ودار الطباعة والنشر وتاريخ النشر، حتى يتضح أمر المنقول ويسهل الرجوع إلى مصدره لأي قاريء.

وليس مقتضى الأمانه أن يقف الباحث عند توثيق النص المنقول حرفيا فقط، بل تقتضى الأمانة كذلك أن يوثق الفكرة التي نقلها أو المضمون الذي

فهمه من أي كتاب، فيشير أيضا إلى مواضعها من الكتب ويراعي بقية العملية التوثيقية للنقل، نصا أو فكرة، ولهذا اُشترط في البحث العلمي أن يبيّن الباحث منهجه في الإحالة ويوضح رموزه في الإحالة، حينما ينقل بالنص، وحينما ينقل الفكرة ويتصرف في النص، وحينما يقتضي الأمر المقارنة بين النصوص والأفكار، فيقول مثلا: عند الاستفادة من الفكرة أو التصرف في المنقول: (انظر) كتاب كذا صفحة كذا.، ويقول عند الإحالة إلى مراجع أخرى في نفس الموضوع لمزيد من المعرفة عنه: (راجع) كتاب كذا... ويقول عند الإحالة إلى مراجع أخرى تتضمن آراءً مخالفة للرأى المذكور: (قارن) كتاب كذا وكذا..، ويقول عند النقل حرفيا (منقول بنصه)، مع وضع علامات التنصيص في البداية والنهاية حتى لا يختلط النص المنقول بكلام الباحث نفسه.

وقد أدبنا الإسلام بهذا الخُلُقِ الكريم حينما أمرنا بالأ نبخس الناس أشياءهم وألا نغمط أحدا حقه، وأن من أسدى إلينا معروفا أو نفعا أو علماً، يكون له حق الثناء والدعاء علينا والاعتراف له بالفضل، وفي هذا يقول الله تعالى: ﴿ **وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ ...** ﴾ [**الحشر**: ١٠]، فقد أمرنا الشرع بأن نذكر لأهل السبق سبقهم، ولإهل الفضل فضلهم، وأن ندعوا للذين سبقونا بالإيمان من المهاجرين والأنصار وكل من جاهدفي نصرة الإسلام، وعمل على نشره، وبذل الجهد في تعليمه لغيره، وأن نثنى خيرا على الذين خلّفوا لنا هذا التراث العلمي العظيم

الذي نستضيء به في كل وقت وحين، فرضي الله عن أصحاب نبيه وأتباعه، وجزى الله خيرا علماءنا وسلفنا الصالحين الذين تركوا لنا ما أنار أمامنا الطريق، ويجزى الله عز وجل المعلم الأول سيد الخلق أجمعين نبينا محمد ﷺ أفضل ما جازى نبيا عن أمته ورسولاً عن قومه. آمين.

وهكذا: يحث الإسلام على الأمانة العلمية، والنزاهة في البحث، ويذم كل من يدّلس على الناس في بحثه ابتغاء مصلحة ذاتية أو شهوة يبتغي من ورائها شهرة زائفة أو علوا بغير قدر حقيقي، وما أسرع ما ينكشف أمر الباطل، ويُخزي أهل السرقة والتدليس الذين خانوا أمانة البحث، فيلحقهم من الضرر والأذى الأدبى والمعنوى ما لم يخطر لهم على بال وصدق الله العظيم القائل: ﴿ **إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ** (١٤) ﴾ [**الفجر**].

وقد حدث أن زوّر العالم المعروف «هكسل» في صورة لجنين حيوان، حتى تبدو قريبة من جنين الإنسان، ليدعم بذلك نظريته في التطور، أو ما تعرف «بنظرية النشوء والارتقاء» حتى يكسب بذلك شهرة واسعة، ولكن سرعان ما اكتشف تزويره، فعوقب علي ذلك عقابا بالغا، وذلك حينما احتفلت أكاديمية برلين العلمية بعيدها المئوي، ودعت العلماء من شتى بقاع الأرض لحضور احتفالها، ولكنها لم توجه الدعوة إلى «هكسل» رغم أنه من مواطنيها، استخفافاً به واحتقاراً لشأنه لأنه خان الأمانة العلمية، وزوّر في بحوثه[(١)].

---

(١) انظر: أسس الفلسفة ص: ٦٥. - مرجع سابق

وقد حثنا النبي الكريم ﷺ على أمانة النقل وحذرنا من الكذب والدّس عليه فقال: [**نضّر الله امرءاً سمع منّا شيئا فبلّغه كما سمعه فرب مبلّغ أوعى من سامع**][1]، وقال: [**إِن كذبا عليّ ليس ككذب على أحد، فمن كذب عليّ متعمدا فليتبوء مقعده من النار**][2].

---

(١) الحديث رواه ابن ماجه في سننه حديث رقم ٢٣٠ وراوه أبو داود والترمذي وقال عنه حسن صحيح.

(٢) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه وانظره في شرح النووي على صحيح مسلم جـ١ ص٥٧ طبعة الشعب

الضابط الرابع: الأعتراف بمحدودية علم الإنسان وضرورة التواضع لله عز وجل:

فإن الإنسان مهما أوتي من علم، ومهما تقدّم في البحث، فإنه لن يخرق الأرض بقدمه، ولن يبلغ الجبال طولا برأسه، وإنما سيظل بشرا كما هو يمشي على الأرض، علمه محدود، وطاقته محدودة، وصدق الله القائل: ﴿**وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً**﴾ [**الإسراء**: ٨٥]، إن حياة الإنسان مأطورة بإطار الزمان والمكان الحسيين، وإن دائرة علمه البشرى مأطورة بإطارهما، ولا يستطيع الإنسان أن يتجاوز دائرة العلم الحسي إلى ما وراء هذا الكون إلا بهداية الوحي الإلهي، فالوحي هو الذي يوقفه على أسرار ما وراء الطبيعة، وإذا خاض العقل وحده البحث فيما وراء الكون المحسوس ضل وتاه -كما هو معروف- في الحصاد الفلسفي القديم والحديث.

وإذا كان الإنسان عاجزاً عجزا مطلقا عن الإحاطة بعالم الغيب، ولا يستطيع أن يعرف عنه إلا ما أوقفه الوحي الإلهي على معرفته، فإنه في دائرة العلم الحسي بهذا الكون المشاهد هو أيضا عاجز عن الإحاطة بما فيه، لأن طاقته محدوده، وإذا علم شيئاً فإنه تخفي عليه أشياء، وسيظل الجهل يحيط بالإنسان حتى في معرفة ذاته والوقوف على أسرار خلقه هو، ويشهد لذلك مفكر كبير في الغرب هو «الكسيس

كاريل » في كتابه القيّم : الإنسان ذلك المجهول.

بل إن العلم الذي يتباهى به البشر، وتتعالى به الأمم الكبرى والحضارات المادية المعاصرة في أمريكا وأوربا وروسيا واليابان والصين وغيرهم، إنما هو من باب العلم الكشفي، أي العلم والكشف عن أسرار الخلق الإلهي في الكون، وليس من باب الخلق من العدم، فعلوم البشر الطبيعية علوم كشفية، وهي في جملتها تجلية لأسرار الخلق الإلهي، وهي تكشف في مجموعها عن سنة الله الثابتة التي أقام عليها نظام الكون كما قال تعالى: ﴿ **سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلُ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلاً (٢٣)** ﴾ [**الفتح**]، وكل ما صنعه الإنسان من أجهزة وآلات وتقنيات عالية الجودة والدقة، إنما هو في جملته محاكاة للخلق الإلهي، فمثلا الطيران بكل أنواعه، هو تقليد لطيران الطيور في الجو، قال تعالى: ﴿ **أَوَ لَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلاَّ الرَّحْمَنُ** ﴾ [**الملك**: ١٩] والكاميرات بكل دقتها وما أسفرت عنه صناعات البشر من تلسكوبات الفضاء وغيرها، هو محاكاة للبصر في العين وكذلك الغوص في الماء والطفو، هو محاكاة لمخلوقات الله التي تسبح وتغوص في البحار والأنهار، وهكذا.. كلما اكتشف الإنسان سرا من أسرار الله في الخلق استطاع أن يحاكيه، وكل علوم البشر هي في الحقيقة تجلية لسنن الله الثابتة في خلقه، انظر مثلا لسنة الدوران في الخلق، التي أقام الله عليها النظام الكوني، فكل شيء في هذا الكون يدور من الذرة إلى المجرة، فالقمر يدور حول الأرض، والأرض تدور حول الشمس، والشمس تدور حول مجرة، والمجرة تدور حول

مجرة أكبر، بل إن الذرات في ألأجسام عبارة عن نواة هي مركز الذرة وتوجد اليكترونات سالبة وموجبة تدور أو تسبح حولها، بل حينما تعبدنا الله بالركن الخامس في الإسلام وهو الحج شرع لنا الدوران حول بيت الله الحرام في الطواف للحج أو العمرة وهو بذلك يلفت أنظارنا إلى تلك السنة الإلهية العظيمة، وحينما اكتشف الإنسان أسرار هذه السنة طور صناعاته وحاكى سنة الدوران في كل شيء، فالقطار يتحرك بالدوران للعجلات والسيارات تتحرك بالدوران للإطارات والتروس تتحرك على سبيل الدوران فتحرك الماكينات والسيارات والطائرات، حتى ما نراه في ملاعب الأطفال من الأرجوحة وسائر الألعاب كلها قائمة على سنة الدوران وصدق الله القائل: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ أَن تَزُولا وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا (٤١)** ﴾ [**فاطر**] فقانون الحكمة في هذا الوجود قائم على سنة الدوران.

ومهما تقدّمت صناعات البشر وعلومهم، فلا يستطيع أحد أن يدّعي لنفسه أنه أوجد شيئا من العدم، فكل الصناعات أساسها من المواد التي خلقها الله في الكون، من الأشجار والنباتات والأعشاب والمعادن المختلفة مثل: البترول والحديد والرصاص والألمنيوم...الخ. وصدق الله القائل: ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِن يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لاَّ يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ (٧٣) مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ (٧٤)** ﴾ [**الحج**].

فحريّ بالإنسان ألاّ يغترّ وأن لا يتكبر، وحريّ به أن يتواضع لخالقه ويعترف بعجزه وضعفه، وأنه لولا الله ما كان الإنسان شيئا، فهو الذي أمده بالحياة وهو الذي أمده بالعقل وهو الذي أمده بالجوارح ووسائل المعرفة وهو الذي منح الطاقة، وهو الذي هدى فطرته إلى معرفة الأشياء وفهم السنن الإلهية، وهو سبحانه قادر أن يسلب بعد العطاء، وأن يسلب من الإنسان العقل والطاقة فيصبح دون الحيوان الأعجم، ألا يفهم الإنسان ذلك؟ ويتواضع لخالقه، ويؤمن به، ويهرع نحوه بالإيمان والتقوى، وأن يقر بذل عبوديته لرب العزة والجلال وألاّ ينسى ولا للحظة واحدة: أنه الإنسان الضعيف، يقول تعالى: ﴿ **يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا (٢٨)** ﴾ [**النساء**]، وليتذكر دائما قول الحق تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ (١٥)** ﴾ [**فاطر**]، وليضع نصب عينيه دائما قوله سبحانه: ﴿ **وَلا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلا تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحًا إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ (١٨)** ﴾ [**لقمان**]، وليقل كما قالت الملائكة: ﴿ **سُبْحَانَكَ لا عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ (٣٢)** ﴾ [**البقرة**]، وحذار أن يختال بعلم أو يتكبر وينسى خالقه فإن ما علمه من كون الله هو قطرة من بحر، وذرة من جبل ﴿ **وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً** ﴾ [**الإسراء**: ٨٥]، وصدق الله القائل: ﴿ **قُلْ إِنَّمَا الْعِلْمُ عِندَ اللَّهِ** ﴾ [**الملك**: ٢٦] أى إن العلم الحقيقي والعلم الكلي، والعلم الشامل المحيط إنما هو فقط خاص بالله، وصفة من صفاته، ولهذا جاء التعبير القرآني على سبيل القصر والحصر، أما

علم البشر فهو علم جزئي، علم نسبي، علم محدود، ومحدود جدا، وهو في جملته يعود إلى فضل الله عز وجل ﴿ **وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالأَبْصَارَ وَالأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ** (٧٨) ﴾ [**النحل**].

الضابط الخامس: الربط بين العلم والإيمان بالله تعالى

إن الإسلام له منهجه الفريد في الربط بين العلم والإيمان، وليست غاية البحث العلمي في الإسلام أن تقف عند حدود النفع المادي الدنيوي، وإنما تتعداها إلى غاية أكبر وهي الارتباط بالله جل وعلا، وتحقيق العبودية له تعالى.

وقد ذم القرآن الكريم أولئك الذين يقفون بالعلم عند حدود المادة ويقصرون نظرتهم على الحياة الدنيا فقط، فقال تعالى: ﴿**وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ (٦) يَعْلَمُونَ ظَاهِراً مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ (٧)**﴾ [**الروم**: ٦، ٧].

فالعلم الصحيح هو الذي يوصّل إلى الإيمان بالله، وهو الذي يعمّق صلة العبد بربه، ويربّي في القلب الخشية لله عز وجل، وكلما تعمّق الباحث أكثر وازداد علما، كلما شعر بجهله، وشعر بضعفه، وأيقن بعظمة المبدع العظيم، ولهذا وصف الله عز وجل العلماء بوصف الخشية من الله فقال تعالى: ﴿**إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ**﴾ [**فاطر**: ٢٨] ولو تدبرنا هذه الآية لوجدناها قد وردت بعد مشهد من آيات الله العظيمة في الخلق، وبعد بيان سر من أسرار المخلوقات وهو اختلاف الألوان وتمايز المخلوقات في الإنسان والحيوان والجبال والأشجار وغيرها من صنوف الكائنات، يقول تعالى: ﴿**أَلَمْ**

تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ (٢٧) وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ (٢٨) ﴾ [فاطر].

وعلى ذلك فالعلم الصحيح الذي يستحق لقب العلم، هو العلم الذي يوصّل إلى الله، أما العلم الذي لا يحقق هذه الغاية، فهو علم مذموم ولا يستحق أصحابه لقب العلماء، بل هو شر ووبال على صاحبه وعلى المجتمعات، إن العلم الحقيقي: هو الذي يرى صاحبه من خلاله ذلك الرباط المحكم الذي ينتظم أمر الوجود كله، إنها يد الله المقتدرة التي لا تنقطع عنايتها بالكون لحظة، ويظهر آثار حكمتها الفائقة، وصنعتها العظيمة في كل ذرة من ذرات بنائه، يقول عز وجل: ﴿ **وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ (٨٨)** ﴾ [**النمل**]، إنها يد الله الرحيمة التي لو انقطع مددها لحظة واحدة عن هذا الكون لصار بما فيه ومن فيه عدماً محضاً يقول عز وجل: ﴿ **أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ وَالْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَن تَقَعَ عَلَى الأَرْضِ إِلاَّ بِإِذْنِهِ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ (٦٥)** ﴾ [**الحج**].

إن العلم الصحيح هو العلم الذي يقرب إلى الله عز وجل، ويجعل من العلم الدنيوي وسيلة للقرب من الله، وقد وعى السلف الصالح هذا الأمر فكانت الغاية عندهم هي رضا الله عز وجل، والتزم

علمـــاء المسلمين الأوائل هذه الروح الإيمانيـــة في بحـــوثهم وفي تصانيفهم، وجاءت تآليفهم ما كان منها من نوع التأليف الموسوعي الذي يجمع عن كل شيء شيئا، أم من نوع التأليف التخصصي الذي يجمع كل شيء عن شيء واحد، جاءت تآليفهم تجمع بين العلم والإيمان، ولم يعرف في تاريخ العلم الإسلامي مسألة الفصل بين العلم والدين، أو الفصل بين علوم الدنيا وعلوم الآخرة، وإنما جاءت العلوم تشحذ العقل وتحرك الوجدان في آن واحد، ولننظر في بعض النماذج من هؤلاء العلماء الذين برعوا في علوم الكون والطبيعة وكيف جمعوا بين علوم الطبيعة وعلوم الشريعة، وكانت بحوثهم تجلية لآيات الله، وبراهين على قدرة الله وعظمته:

[فهذا « جابر بن حيّان » الكيميائي المشهور، كان يسمّى جابر الصوفي لكثرة زهده ونسكه.

وهذا :« ابن رشد » الفقيه المعروف، صاحب كتاب: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، كانت له شهرة فائقة في الطب، حتى ظلت أوربا تتلمذ على كتابه « الكليات » في الطب عدة قرون.

وهذا: « الخوارزمي » مبتكر علم الجبر واللغوريثمات، فقد وصل إلى هذا الكشف العلمي وهو يؤلف رسالة في علم الوصايا والفرئض.

وهذا: « الفخر الرازي » صاحب التفسير الكبير والكتب العديدة في علم الأصول، كان من أشهر أطباء زمانه.

وهذا :« ابن النفيس » مكتشف الدورة الدموية الصغرى، وأول

من أشار إلى الحويصلات الرئوية والشرايين الناجية، كان أحد فقهاء الشافعية الكبار][1] .

وما أحوجنا إلى العودة والتأسّي بسلفنا الصالح وعلمائنا الأفاضل -خاصة- في هذا العصر الذي انقطعت فيه الصلة بين علوم الدنيا وعلوم الآخرة، وقامت منهجية التعليم في كثير من دول العالم الإسلامي على التفرقة بين علوم الدنيا وعلوم الدين، وظهرت جامعات ومدارس تهتم بالعلوم المدنية وتهمل العلوم الشرعية، ووجدنا من يتخرج من بعض الجامعات المدنية وهو يحمل أعلا الألقاب وأكبر الشهادات العلمية في الطب أو الكيمياء أو الفلك أو الفلسفة ومع ذلك فتجده لا يحسن الوضوء ولا يعرف نواقضه، وتجد صلته بالله صلة واهية، وكأنه لا يحسن إلا العلوم الدنيوية .

أقول ما أحوجنا إلى أن نعود إلى المنهجية الإسلامية الصحيحة في التعليم والتربية، وأن توضع مناهج الدراسة لتربي في الإنسان الإيمان وتصله بالله، وتجعل صلته بعلوم الكون، موصولة بعلوم الدين، ومحققة للإيمان، وغارسة للخشية في نفسه نحو الله تعالى .

مأحوجنا إلى أسلمة العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والنفسية وعلوم التربية ومناهج التدريس وطرقه، وأن تكون آيات القرآن الكريم وأحاديث النبي ﷺ مقرونة بكل كشف علمي، وبكل نظرية في تربية النشيء، وبكل جانب معرفي في جنبات هذا الكون حتى تعود

---

(١) انظر في هذه النماذج مجلة المجتمع عدد ١٠٩٣ بتاريخ ١٧ / ١٠ / ١٤١٤هـ من مقال للدوكتور يوسف القرضاوي .

للأمة الإسلامية ذاتيتها المفقودة ويتحقق لها عزها المفقود، وتخرج من أسر التبعية الفكرية والمنهجية للمذاهب الأخرى، وتعود إلى توجيهات دينها والتمسك بكتاب ربها وسنة نبيه ﷺ، حتى تحقق الوثبة الرائدة التي تحمل مشاعل النور والهداية إلى العالم كله، وتعرض منهجيتها الرائدة التي تقود العقل والروح معاً، وتحقق التقدم والأمان والسكينة والاطمئنان، في جو مفعم بالإيمان والإحسان، وتقدم للعالم أجمع نور الإسلام الذي يخرج الناس من الظلمات إلى النور، وما أشد حاجة العالم إلى هذه المنهجية الإسلامية التي تعيد للعالم توازنه الروحي والعقلي والمادي، وقد اشتتدت الحاجة وطال الانتظار، فمتى يطلع لهذا الليل نهار؟.

الخاتمة

* **وبعـــــد :**

أخـي القـارىء: فبعد أن عشـت معـي فـي هذه العجالة.

آمـــل: أن تكـون قـد اسـتفدت.

وآمـل: أن تكون هـامتك قـد ارتفعت إلى العلا وعـادت إليك ثقتك بدينك وبذاتيتك المسلمة.

وآمـــل : أن تكـون قد عقـدت العـزم على مواصلة ما انقطـــع مـن جهـود اسـلافك العظـام .

وآمـــل : أن يكـون الانبـهـار بالحـضـارة الغـربيــة قـد زال وخـرجت مـن أسرى التبعية الفكـرية والمنهجيـة غير الإسـلامية.

وآمـــل : أن تحقـــق ذاتيتك المفقـودة وعـزك المنشـود

آمـــل ذلك كلــه لى ولك ولجميع المسلمين

ومن الله العون والسداد.

ومعذرة أخــي القاريء: إذا وجدت مـن هنات، فقد اجتهدت قـدر طاقتـي، وبذلـت غـاية جهدي، وكانت النية الحسنة تحدوني طـول البحث، مـع التزامي مـا أمكـن بقواعد المنهجـية العلمـية وضــوابط البحث.

فــإن كنت قـــد قـاربت وسـددت فمـن الله وبفضـــله، وإن

كـانت الأخـرى فمـــن نفـســي والشيـطان، فليعذرني النــاقدون في مـــواضع الزلل، وليصحح لي العارفون مواضع الخطـأ، ســائلا المولى عز وجل أن يتقبل مني هـــذا العمل، وأن يجعــله في موازين حســناتي في يوم لا ينفع فيه مـــال ولا بنون إلا مـــن أتى الله بقلب سليم.

والحمد لله رب العالمين.،،،

فهرس الموضوعات

الموضـــــوع	الصفحة
الإهـداء	٣
تقـديم	٥
المبـحث الأول: منهـجـيـة البـحث العلمي	٩
المطلب الأول : التــعــريف بالمنهج	١١
المنهج في اللغـــة وفي الاصطلاح	١٣
أهمية المنهج في الفكر الإسلامي وعناية الإسلام به	١٦
تميّز المنهجية الإسلامية على المنهجيات الأخرى	١٩
الريادة الإسلامية في تنظير المناهج وتطبيقاتها	٢٤
المطلب الثاني: أنواع المناهج في ضوء التصنيف الإسلامي للمعرفة	٢٩
التصنيف الإسلامي لمناهج البحث	٣١
منهج تحقيق الخبر الشرعي عند علماء السنة	٣٣
منهج النقد التاريخي عند علماء المسلمين	٤٤
المنهج الاستردادي في الغرب	٥١
الموازنة بين المنهج الإسلامي والمنهج الغربي في تحقيق الخبر	٥٨
المنهج التجريبي وتطبيقاته عند علماء المسلمين	٦٣
خطوات المنهج	٦٤
المسلمات العلمية العامة والخاصة	٦٧

تطبيقات المنهج عند الحسن بن الهيثم ٧٠
المنهج الاستدلالي عند الأصوليين ٧٣
قياس التمثيل وشروط العلة ٧٥
قياس الشمول ٨٠
قياس الأولى، وقياس الآيات ٨١
قياس الخلف، ودليل السبر والتقسيم ٨٣
المنهج الاستنباطي عند ديكارت ٨٥
المنطق الأرسطي ٩٠
الأسس التي قام عليها المنطق الارسطي........................ ٩٢
النقد العام لمنطق ارسطو ٩٣
الجانب الإنشائي عند ابن تيمية والميزان القرآني ٩٧
المجال التطبيقي للمنهجية العلمية في العقائد والأحكام........................ ٩٩
المنهج الجدلي وآداب الحوار والمناظرة ١٠٢
المطلب الثالث: أنواع البحوث ومناحيها ١٠٧
أولاً : البحوث باعتبار طبيعتها ١١٠
ثانياً : البحوث باعتبار مجالاتها ١١٢
ثالثاً: البحوث باعتبار أهدافها ١١٣
رابعاً : البحوث باعتبار منحاها ١١٥
المبحث الثاني: ضوابط البحث العلمي........................ ١١٧
المطلب الأول : الضوابط العلمية: ١١٩

الضابط الأول : كون البحث في مقدور العقل الإنساني............ ١٢١
الضابط الثاني : النزاهة وانكار الذات ١٢٦
الضابط الثالث : التثبت والتحقق في كل خطوة من خطوات البحث...........١٢٩
الضابط الرابع : التأني في اصدار الأحكام...........................١٣٤
المطلب الثاني : الضوابط الخُلُقِيِّة.................................. ١٣٩
الضابط الأول : اقتران العلم بالنية الصالحة والعمل النافع..... ١٤٠
الضابط الثاني : عفة اللسان والقلم ١٤٤
الضابط الثالث : الأمانة في البحث ونسبة الفضل إلى أهله..........١٤٧
الضابط الرابع : الاعتراف بمحدودية العلم البشري................. ١٥١
الضابط الخامس : الربط بين العلم والإيمان بالله تعالى.............. ١٥٦
الخاتمة.. ١٦١
فهرس الموضوعات... ١٦٣